بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمدٍ وآله

الديباجة وسبب التأليف لأهل آمل طبرستان

١ ـ الحمد لله الذي تتابعت على خلقِهِ نِعَمُه، وترادفت لديهم مِنَنُه، وتكاملت فيهم حُجَجُه، بواضِحِ البيان، وبيِّن البرهان، ومُحكمِ آي الفرقان؛ ﴿ليدبّرُوا آياته وليتذكّر أُولو الألباب﴾[1].

وصلّى الله على سيِّد الأصفياء، وخاتَمِ الأنبياء محمّد وآله وسلَّم كثيراً.

قال أبو جَعْفر: ثم أمَّا بعد: ذَلكم معَاشِرَ حملةِ الآثار ونقلة سنن الأَخبار مِنْ المهاجرين والأَنصار والتَّابعين لهم بإِحسان، من أَهل آمُل طَبَرسْتَان[2] فإِنَّكم سألتمُوني تبصيركم سبلَ الرَّشادِ في القولِ فيما تنازَعتْ فيه أُمَّةُ نبيِّنا محمدٍ ﷺ منْ بعد فراقه إِيَّاهم، واختلفتْ فيه بعده مِنْ أمرِ دينهم، مع اجتماع كلمة جميعهم على أَنَّ ربَّهم تعالى ذكرُه واحدٌ، ونبيَّهم محمدٌ ﷺ صادقٌ، وقبْلتَهم واحدةٌ.

---

(١) تضمين من آية سورة ص رقم ٢٩.

(٢) مدينة في شمال إيران «فارس» في إقليم طبرستان، جنوب بحر الخزر مباشرة، وشمال مدينة الري المشهورة. وقد ذكر ياقوت في معجمه أنها أكبر مدينة بطبرستان السهل، لأن طبرستان سهل وجبل، والمؤلف ابن جرير مولده في آمل. انظر: معجم البلدان لياقوت ١/ ٥٧، والأطلس التاريخي ص١١٧.

وقلتم: قد كَثُرت الأَهواءُ، وتشتَّت الآراءُ، وتنابز النَّاسُ بالأَلقابِ، وتَعادَوْا فتباغضوا وافترقوا، وقد أَمرهم الله تعالى ذكره بالأُلفة، ونهاهم عن الفُرْقةِ، فقال جلَّ ذكره في مُحكَم كتابِهِ: ﴿يا أَيُّها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلاَّ وأَنتم مسلمون. واعتصموا بحبلِ الله جميعاً ولا تفرَّقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذْ كنتم أَعداءً فأَلَّف بين قلوبكم فأَصبحتم بنعمته إخواناً، وكنتم على شفا حفرة من النار فأَنقذكم منها، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون. ولتكن منكم أُمة يدعون إلى الخيرِ ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون. ولا تكونوا كالذين تفرَّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأُولئك لهم عذاب عظيم﴾ [آل عمران ١٠٢ ـ ١٠٥].

وقال تعالى ذكره: ﴿شرع لكم من الدِّين ما وصَّى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أَن أَقيموا الدِّين ولا تتفرقوا فيه﴾ [الشورى: ١٣].

٢ ـ وقلتم: هذا كتابُ الله المُنزل وتنزيلُهُ المُحْكم، يأمرُ بالائتلافِ، وينهى عن الاخْتِلافِ، وقد خالفَ ذلك مَنْ قد علمتم مِنْ الأُمَّة؛ فكفَّر بعضُهمْ بعضاً، وتبرَّأَ بعضٌ مِنْ بعضٍ، وكلُّ حزبٍ يُدْلي بحجَّة لما يُظهر مِنْ اعتقاده؛ فيلعنُ ـ على القول بخلافه فيه ـ

مَنْ خالفه، ولا سِيَّما[1] في زماننا هذا وبلدتنا هذه، فإنَّ المصدور عن قوله فيهم، والمأخوذ معالم الدِّين عنه مِنْهم الأَجهلُ، والمقْنُوع برأيه وعلمه في نَوازلِ الحَلال والحَرام وشرائع الإسلام عندهم الأَسفَهُ الأَرذلُ.

فالمُسترشِدُ منْهم حائرٌ تزيده اللَّيالي والأَيَّام على طول استرشاده إيَّاهم حَيْرةً، والمستهدي منْهم إلى الحقِّ فيهم تائهٌ، يترددُ على كرِّ الدُّهورِ باستهدائه إيَّاهم في ظُلمةٍ لا يَتبيَّن حقًّا مِنْ باطلٍ، ولا صواباً مِنْ خطإٍ.

٣ ـ وسألتموني إيضاحَ قصدِ السَّبيلِ، وتَبْيينَ هَدْي الطَّريق لكم في ذلك بواضحٍ مِن القَوْل وجَيز، وبيِّن منْ البرهان بليغ؛ ليكونَ ذلك لكم إماماً في القول فيما اشتجر فيه الماضون تأتمون به، وعِمَاداً تعتمدون عليه فيما تَبْتَغونه مِنْ معرفةِ صحة القول في الحوادث والنوائبِ فيما يختلفُ فيهِ الغابرون[2]. سؤال أهل آمل طبرستان وقصد بيانه

وإنَّ مسألتكم إيَّاي صادفت مِنِّي فيكم تحرِّيا، ووافقت مِنِّي

(١) ذكر في لسان العرب ١٤/ ٤١١، قال: «وقولهم: لاسيَّما كلمة يُستثنى بها وهي سيٌّ ضُمَّ إليها ما» اهـ. وذكر لما بعدها وجهان: الرفع على أنه خبر المبتدأ المضمر، أو جعلت «ما» لغواً وأضيفت الاسم لسيٍّ فتجرها بالإضافة، وعليه مشى صاحب القاموس. انظرهما في مادة سوى.

(٢) قال في عقيدته «صريح السنة»: «ثم إنه لم يزل من بعد مضي رسول الله ﷺ لسبيله حوادث في كل دهر تحدث ونوازل في كل عصر تنزل يفزع فيها =

لكم احتساباً؛ لِما صحَّ عندي، وتقرَّر لدي مِنْ خُصوص عظيمِ البلاء ببلدكم دون بلادِ الناس سواكم من ترؤُّس الرُّويبضةِ[1] فيكم، واسْتِعلاءِ أعلامِ الفَجرةِ عليكم وإعلانهم صريحَ الكفرِ جهرةً بينكم، وإصغاءِ عوامِّكم لهم، وترك وَزَعَتِكُم إلحاقهم بنظائِرهم بقتلهِم ثمَّ صلبهم والتّمثيلِ بهم، حتى لقد بلغني عن جماعة منْهم أَنَّ

= الجاهل إلى العالم، فيكشف فيها العالم صرف الظلام عن الجاهل بالعلم الذي آتاه الله وفضله به على غيره: إما من أثر، وإما من نظر».

(١) هذا تضمين من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٢٩١، قال: حدَّثنا يزيد بن هارون ثنا عبدالملك بن قدامة الجمعي عن إسحاق بن أبي الفرات عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سيأتي على الناس سنوات خدّاعات يُصدَّق فيها الكاذب، ويُكذَّب فيها الصادق، ويُؤتمن فيها الخائن، ويُخوّن فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة! قيل: وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه في أمر العامة» وهو الرجل الصغير الغمر الحقير. أخرجه كذلك ابن ماجه في سننه برقم ٤٠٣٦ قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة به، وأخرجه الحاكم في مستدركه ٤/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦و ٥١٢ به. وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
والحديث مداره على عبدالملك بن قدامة عن إسحاق بن أبي الفرات. وإسحاق هذا متكلم فيه من قبل جهالته.
وللحديث شاهدان عند أحمد في المسند ٢/ ٣٨٨ من طريق فليح عن سعيد ابن عبيد بن السَّبَّاق عن أبي هريرة بلفظ مقارب. وفي ٣/ ٢٢٠ من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن أنس مرفوعاً بنحوه. وعند غيره، يترقّى بهما الحديث إلى الحسن. وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة برقم ١٨٨٧. والله أعلم.

الأُمْنِيَّةَ[1] بينكم بلغَتْ بهم، والجُرأةَ عليكم حملتهم على إظهار نوعٍ مِنْ الكفرِ لا يُعلم أنَّه دان به يهوديٌّ، ولا نَصرانيٌّ، ولا مَجوسيٌّ، ولا وَثَنيٌّ، ولا زِنْدِيقٌ[2] ولا ثـنويٌّ[3]، ولا جِنسٌ مِنْ

(١) من التمني وهي الغاية التي يرجون ويطلبون بالباطل والبهتان.

(٢) الزنديق لفظ معرب. ومعناه ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: أنَّه من أبطن شيئاً من الكفر، وإن لم يظهره، أو أظهر بعضه، ومنهم الباطنية، والقرامطة والدَّيصانية، والمؤلهين لعلي رضي الله عنه. اهـ من جامع الرسائل ١/ ١٨٧ في رسالة: الحلاج هل كان صدِّيقاً أو زنديقاً؟. وانظر في ١/ ٢٠٤ رسالة في الرد على ابن عربي في دعوى إيمان فرعون. والمجموع ٣٥/١٠٨ ـ ١١٩.
ولابن كمال باشا رسالة بديعة في تصحيح لفظ الزنديق وتعريف معناه، مخطوطة في أربع عشرة صفحة، تدور على معنى ما ذكره الشيخ تقي الدين، وهو في الجملة: المنافق. وأصلها فارسي، أطلق على مانى بن فاتك الذي خالف زرادشت وأصوله. ولما كان زرادشت جاء الفرس بكتاب اسمه «البستاه» فشرحه مانى بن فاتك بكتاب سماه «الزند» ثم شرحه بآخر اسمه «البازند». فلذا سمى المانيون بعد ذلك زنادقة أي المبدلين والمخالفين للزرادشتية.

(٣) هم طائفة مجوسية كبيرة تقول بإلٰهين: النور والظلمة، والثاني صدر عن الأول، قال فيهم الشيخ تقي الدين في الدرء ٩/ ٣٦: «وأما المجوس الثنوية فهم أشد الناس قولاً بإلٰهين، لكن القوم متفقون على أن الإله الخيِّر المحمود هو النور الفاعل للخيرات، وأما الظلمة التي هي فاعل الشرور فلهم فيها قولان: أحدهما: أنه محدث أحدث عن فكرة رديئة من النور... والقول الآخر قولهم: إن الظلمة قديمة كالنور. فهؤلاء أثبتوا قديمين، لكن لم يجعلوهما متماثلين ولا مشتركين في الفعل، بل يمدحون أحدهما ويذمون الآخر اهـ. وانظر: التنبيه والرد على أهل البدع للملطي ص٢٢ وسماهم المانوية، واعتقادات فرق المشركين ص٨٨.

أجناسِ أَهلِ الكُفْرِ سواهم، وهو أنَّ أَحدَهم ـ فيما ذُكِرَ لي ـ يَخطُّ بيدِهِ في التُّرابِ اسمَ الله، ويكتب بيده نحوه على اللَّوحِ، أو ينطِقُ بلسانه، ثمَّ يقول: «قَوْلي هذا الذي قُلتُه ربيَّ الذي أَعبده، وكتابي هذا الذي كَتبتُهُ: خالقي الذي خلقني».

ويزعم أَنَّ علته في صحةِ القول بذلك أَنَّ أَبا زرعة وأَبا حاتِم الرَّازِيَّين[1] قالا: «الاسمُ هو المُسَمَّى».

أثر القول بمسألة الاسم والمسمى بلا علم

٤ ـ فلا هو يَعقلُ الاسمَ ولا يعرفُ المُسمَّى، ولا هو يَدرِي ما مراد القائلِ: الاسمُ هو المُسمَّى، ولا مراد القائل: الاسم غير المُسمَّى، ولا مراد القائل: لا هو المُسمَّى ولا غير المسمَّى[2]، بلادَة وعَمَى،

---

(١) الأول هو أبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم الرازي (١٩٤ ـ ٢٦٤) الإمام الحافظ المحدِّث، أثنى على حفظه الإمام أحمد، وقال فيه الحافظ: إمام حافظ ثقة مشهور، روى عنه مسلم وأهل السنن غير أبي داوود. انظر: النبلاء ١٣/ ٦٥ ـ ٨٥، وتاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦ ـ ٣٣٧، تهذيب الكمال ٨٨٣ ـ ٨٨٥، طبقات الحنابلة ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٣.

والثاني: أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي أحد الحفَّاظ النقَّاد (١٩٥ ـ ٢٧٧)، وأحد أئمة الجرح والتعديل، روى عنه أصحاب السنن الأربعة، كان واسع الرحلة في طلب الحديث، وابنه عبدالرحمن من العلماء الكبار. رحم الله الجميع. النبلاء ١٣/ ٢٤٧ ـ ٢٦٣، تاريخ بغداد ٢/ ٧٣ ـ ٧٧، تهذيب الكمال ١١٦٣، طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦.

(٢) هذه مسألة مشهورة ابتدعها المتكلمون، وأفضى بالقائل بها جهلاً إلى ذلك الضلال البعيد، وقد ترك السلف الكلام فيها، حتى سُئِل إبراهيم الحربي الإمام =

فسبحان الله لقد عظمت مزلَّة هؤلاء القوم الذين وصفتُ صِفَتهم، الزَّاعمين أَنَّهم يعملون ربَّهم بأَيدِيهم، ويُحدثُونَه بأَلسنَتِهم كُلَّما شاءوا، ويُفنُونه بعد إِحْدَاثِهموه كُلَّما أَحبُّوا، لقد خابوا وخسروا، وضَلُّوا بِفرِيتِهم هذه على اللهِ ضلالاً بعيداً، وقالوا على الله قَوْلاً عظيماً[1].

= عنها، فتركَ الكلام فيها، لأنه ليس له فيها إمام متبوع تكلَّم فيها، وقال: عشت سبعين سنة لم أسمع أحداً تكلَّم بها، وانظر ترجمته في السير، والقول فيها يختلف باختلاف مراده هو من كونه الاسم غير المسمى أو هو المسمى، أو لا هو المسمى ولا غير المسمى. وللشيخ تقي الدين ابن تيمية قاعدة فيها مهمة انظرها في مجموع الفتاوى ٦/ ١٨٥ ـ ٢١٢، فلا مزيد عليها.

ومما فيها: أنه لابد من الاستفصال عن مراد القائل: الاسم هو المسمى، أو غيره، أو لا هو ولا غيره، إذ يتوقف المعنى على مراده. والاحتمالات هي:

١ ـ أن الاسم هو المسمى، فيطلق الاسم ويُراد به المسمى، كما قال تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ فإن المُسبَّح هو المسمى وهو الله سبحانه وتعالى، فالاسم هاهنا هو المسمى، وكما قال تعالى: ﴿خلق السموات والأرض﴾ فالمراد خلق المسميات بهذا الاسم، أي لم يخلق الاسم ويترك المسمى! وعلى هذا الاحتمال يحمل قول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين.

٢ ـ أن الاسم غير المسمى، كما في قوله تعالى في سورة مريم: ﴿يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميًّا﴾ فالاسم الذي هو يحيى هو هذا اللفظ المؤلف من (ياء وحاء وياء) هذا هو اسمه، ليس اسمه هو ذاته؛ وصار الاسم هاهنا غير المسمى، والاسم غير الذات.

٣ ـ أن الاسم لا هو المسمى ولا غير المسمى: وهو لفظ مجمل مُوهِم ولا صورة له في الخارج يُمثل بها وعند التفصيل يرجع لأحد الاحتمالين السابقين.

وانظر: شرح العقيدة الطحاوية ص١٢٧.

(١) قال ابن جرير في عقيدته: «وأما القول في الاسم هو المسمى، أم هو غيره، =

وغير بُديع ـ رحمكم الله ـ أَنْ يُصغى إلى مثلِ هذا العظيمِ من الكفرِ العجيب فيتَقبَّله مَنْ كان قد أَخذ عن آبائه الدّيْنونَةَ بنبوة السِّندي الرَّشَنِيق[٢]، ويَقبلُ مِنْهم عنه تحليلَ الزنا، وإباحةَ فُروجِ

= فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتَّبع، ولا قول من إمام فيُستمع. فالخوض فيه شينٌ، والصمت عنه زين. وحسب امرىء من العلم به، والقول فيه أن ينتهي إلى قوله جل ثناؤه الصادق وهو قوله تعالى : ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾، وقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ ويعلم أن ربه هو الذي ﴿على العرش استوى. له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى. وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى. الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى﴾.

(٢) بحثت عن هذا المتنبى المسمى السندي الرشنيق فلم أعثر على اسمه أو نسبته والرشنيق مفرد رشانيق، وهو: بطن من السودان كما في اللسان ـ مادة رشق ـ وفي ألقاب القمي الرافضي ٣/ ٩٣: سندي بن شاهل الملعون، هو الذي حبس موسى بن جعفر الكاظم، ورماه فرسه في الماء فغرق ا هـ. عن دائرة المعارف لمحمد حسن الأعلمي، هذا وقد ادعى النبوة جماعة في العصر العباسي، ومنهم من جمع معها دعوى الإمامة وإباحة الفروج وتحليل المحرمات، كما يصف هذا ابن جرير رحمه الله، لكن يختلف اسمه عنهم فمن أولئك:

١ ـ أبو منصر العجلي الكوفي، قتله يوسف بن عمر الثقفي في آخر الدولة الأموية.

٢ ـ أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الكوفي، حتى قتل في خلافة المنصور العباسي، وانظر عنهما مقالات الإسلاميين ١/ ٧٥ ـ ٧٨، والملل والنحل ١/ ١٧٩، والفصل ٤/ ١٨٤ ـ ١٨٦، نسأل الله العافية والسلامة.

النِّساء بغيرِ نِكاحٍ ولا شِرَاء، ومَنْ كان دايناً بإمامةِ مَنْ رأى أَنَّ المآثِمَ تزولُ عن الزاني بامرأةِ رجلٍ بإحلالِ زَوجِها له ذلك.

خطر فتنة الجهل بأصول العقيدة، وعواقبه

٥ ـ وإِنَّ بلدةً وُجِدَ فيها أَشكالُ مَنْ ذكرنا على جهله وعمى قلبه اتباعاً، وسَلِمَ فيها من سفكِ دَمِهِ جِهَاراً، لحريٌّ أَن تكونَ الأَقلامُ عن أَهلِها مَرفوعةً، وأَن يكونَ الإِثمُ عنهم مَوْضُوعاً وجَديرُون أَن يُتركوا في طُغْيَانهم يعمهون، وفي دُجى الظلماء يتردَّدون، غير أَنِّي تحريتُ بياني ما بيَّنتُ، وإِيضَاحي ما أَوضحتُ[١] في كتابي هذا لِذوي الأَفهامِ والأَلبَابِ منكم، ليكون ذلك ذكرى لمنْ كان له قلبٌ أَو أَلقى السمع وهو شهيد[٢].

فليدّبَّر كلُّ مَنْ قرأ ـ منكم ومِنْ سائرِ النَّاسِ غيركم ـ كتابي هذا بإشعار نَفْسِه نُصحها، وطلبه حظَّها، وتركهِ تقليدَ الرُّؤوسِ الجُهَّال، ودُعاةِ الضَّلال؛ فإِنِّي لم آلُ نفسي فيه وإِيّاكم والمسلمين نُصحاً. فإلى الله أَرغب في حسنِ التوفيقِ، وإِصابةِالقولِ في توحيدهِ وعدلهِ وشرائعِ دينه، والعون على ما يُقَربُ مِنْ محَابِّه، إِنَّه سميعٌ قريب، وصلّى الله على محمدٍ النبيِّ وسلَّم تسليماً.

---

(١) هذا في الأَصل، بدليل تصحيح في الحاشية، والأَولى بيان ما بينت، وإيضاح ما أوضحت وما في المتن له وجهه عند تأمله.

(٢) اقتباس من آية سورة (ق والقرآن المجيد) رقم ٣٧.

القولُ في المعاني التي تُدركُ حقائقُ المعلوماتِ من أُمور الدِّين، وما يسعُ الجهلُ به مِنْه، وما لايَسعُ ذلك فيه، وما يعذرُ بالخطأ فيه المُجتهِدُ الطَّالبُ، وما لايعذرُ بذلك فيه.

٦ ـ اعلموا ـ رحمكم الله ـ أَنَّ كلَّ مَعلُومٍ للخَلقِ مِنْ أَمرِ الدِّين والدُّنيا أَن تخرج[١] مِنْ أَحدِ معنيين:

(أ) من أَن يكونَ إِمَّا مَعْلُوماً لهم بإِدراك حَواسِّهم إِيَّاه[٢].

(ب) وإِمَّا مَعْلُوماً لهم بالاستدلال عليه بما أَدركتْه حَواسُّهم[٣].

---

(١) هكذا في الأَصل، ولعلَّ الصواب: لا يخرجُ من أَحد.

(٢) هذا كالمشاهدات نحو حرارة الشمس، وبرودةالثلج، ونحو معجزات الأَنبياء وكرامات الأَولياء، قال شيخ الإسلام في التدمرية ص٣٤.[كما قد ثبت بالمشاهدة والخبر من إكرام أَوليائه وعقاب أَعدائه والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة تدل على حكمته البالغة...» وقال ص ٥٦: [والشيء إنما تُدرك حقيقته إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره].

(٣) كعموم الغائبات التي تدرك بآثارها، أَو بما ذكره الشيخ، ومن ذلك الروح فهي غائبة، لكن الحواسَّ لما يدل عليها، ولهذا مثل بها ابن تيمية في التدمرية على إثبات صفات الله فقال ص٥٦: «فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يُشاهد من المخلوقات، فالخالق أَولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أَسمائه وصفاته. وأَهل العقول هم أَعجز عن أَن يحدّوه أَو يكيفوه، منهم أَن يحدّوا الروح أَو يكيفوها]اهـ. والإمام ابن جرير

ثمَّ لنْ يَعدُو جَميعُ أُمورِ الدِّين ـ الذي امتحن الله به عبادَه ـ معنيين: أحدهُما: تَوْحيدُ الله وعدْلُه.

والآخرُ: شرائعهُ التي شرعها لِخَلقه مِنْ حَلالٍ وحرامٍ وأقضيةٍ وأَحكام.

(أ) فأَمَّا توحيدُه وعدلُه: فَمُدْرَكَةٌ حقيقةُ عِلْمِه اسْتدلالاً بما أَدركتُه الحواسُّ.

(ب) وأَمَّا شرائعُه فمُدْركةٌ حقيقةُ عِلْمِ بَعضها حِسّاً بالسَّمعِ، وعلم بعضها استدْلالاً بما أَدركتُه حَاسّةُ السّمعِ.

ثم القولُ فيما أَدركتْ حقيقةُ عِلمهِ مِنْه استدْلالاً على وجهين:

أَحدهُما: مَعذورٌ فيه بالخطأ والمُخطيء، ومأجورٌ فيه على الاجتهادِ والفحصِ والطلبِ؛ كما قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اجتهدَ فَأَصابَ فَلهُ أَجْرَان، ومَنْ اجْتهَدَ فَأَخطأَ فَلهُ أَجْرٌ»(١).

وذلك الخطأ فيما كانت الأَدلَّةُ على الصحيحِ مِنْ القولِ فيه مُخْتَلِفةً غيرَ مُؤْتَلفةٍ، والأَصولُ في الدلالة عليه مُفتَرقةً غيرَ مُتفِقةٍ،

سيفصل بعد قليل ما تدرك حقيقة علمه حساً أو حساً واستدلالاً، ثم ما يُعذر بالجهل به مما تدرك حقيقة علمه من طريق الاستدلال والنظر.

(١) هذا الحديث أخرجه الشيخان بلفظ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد...» من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه. فقد رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة وباب أجر الحاكم إذا اجتهد رقم ٦٩١٩، وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية ـ باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ـ رقم ١٧١٦.

وإنْ كان لا يخلو مِنْ دليل على الصحيح مِنْ القولِ فيه، فميِّز بينه وبين السقيم مِنْه، غيرَ أَنَّه يغمضُ بعضُه غموضاً يخفى على كثير من طُلَّابِهِ، ويلتبسُ على كثيرٍ من بغُاتِهِ[1].

والآخرُ منهما غيرُ معذورٍ بالخطأ فيه مُكلَّفٌ قد بلغَ حدّ الأَمرِ والنَّهي، ومُكفَّرٌ بالجهلِ بِهِ الجاهلُ، وذلك ماكانت الأَدلَّةُ الدَّالةُ على صحَّتِهِ متّفِقةً غير مفترَقة، ومُؤتلِفةً غيرَ مُختلِفةٍ، وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواسِّ[2].

---

(١) كالمتشابه الخاص الذي ذكره الشيخ تقي الدين في التدمرية وهو: ما يخفى على بعض الناس دون بعضهم، وهو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر لقدر مشترك بينهما. ثم إذا عُرِف الفرق بينهما واهُتدي إليه زال التشابه، وإذا لم يُعرف ولم يُهتد إليه بقي عليه متشابهاًاشتباهاً خاصًا، فكان معذوراً فيه، وأمثلته كثيرة جدًا، كحكم القاضي لأحد المتنازعين على الآخر لظهور بيانه ولحنه في حجته على خصمه، مع ضعف الآخر في تعبيره وبيانه عن حجتة فيحكم بالظاهر من هذا، وإن كان نفس الأمر وحقيقته خلافه.

(٢) وهذا الذي ذكره الإمام ابن جرير متين جداً، كأُصول العقيدة مما يتعلق بالله أَو رسله أَو دينه، فتوحيد الله بالربوبية والأُلوهية وأَسمائه وصفاته وعلوه من هذا القبيل، وكذا رسوله... وإن وقع في أَفراد ذلك من التشابه الخاص ـ لافي مجمله أَو أَكثره أَو مجموعه ـ وهو التشابه النسبي الإضافي، كإتيان بعض الأَسماء أَو الصفات التي لم ترد بدليل صحيح الثبوت أَو صريح الدلالة أَو كلاهما. وهو من الأَدلة غير المؤتلفة... كما ذكر.

ما يجب العلم به وطريقه، وما لا يجوز الجهل به

٧ ـ وأَمَّا ما أُدْرِكتْ حقيقةُ عِلْمِه مِنه حسّاً، فغيرُ لازمٍ فرضُه أَحداً إلاَّ بعد وقوُعه تحت حسِّه، فأَمَّا وهو واقعٌ[١] تحت حسِّه فلا سبيلَ له إلى العلمِ به، وإذا لم تكنْ له إلى العلم به سَبيلٌ، لَمْ يَجُزْ تكليفه فرضَ العملِ به، مع ارتفاع العلم به؛ وذلك أَنَّه مَنْ لم يَنته إليه الخبرُ بأَنَّ الله تعالى ذكره بعث رسولاً يأَمرُ النَّاسَ بإقامةِ خمسِ صلواتٍ كلَّ يومٍ وليلةٍ، لَمْ يَجزْ أَن يكونَ مُعذَّباً على تركِهِ إقامة الصَّلواتِ الخَمْس[٢]. لأَنَّ ذلك مِنْ الأَمرِ الذي لا يُدرك إلاَّ

(١) هكذا في الأَصل والظاهر أن الصواب: وهو غير واقع ....، وبه يستقيم باقي الكلام في السياق.

(٢) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ من سورة الإسراء، وفي سورة براءة: ﴿وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون﴾. وقال سبحانه في آخر النساء: ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾، وغيرها من الدلائل التي تربط العذاب بإقامة الحجة أولاً على المكلف رحمة منه سبحانه وعدلاً. وأسوق لك بعضاً من قول الإمام ابن جرير في تفسيره حول هذه القضية فقال في تفسير آية الإسراء ١٥/ ١٤: «وقوله: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾ يقول تعالى ذكره: وما كنا مهلكي قوم إلاَّ بعد الإعذار إليهم بالرسل وإقامة الحجة بالآيات التي تقطع عذرهم» ثم ساق الآثار فيه.

وقال رحمه الله في تفسير آية النساء ٤٠٨/٩: «يقول: أرسلت رسلي إلى عبادي مبشرين ومنذرين لئلا يحتجَّ من كفرَ بي وعبد الأَنداد من دوني، أو ضل عن سبيلي بأَن يقول إن أَردت عقابه: ﴿لولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك من قبل أَن نذل ونخزى﴾ فقطع الله حجة كلِّ مبطل أَلحد في توحيده وخالف أَمره بجميع معاني الحجج القاطعة عذره، إعذاراً منه بذلك إليهم، =

بالسَّماعِ، ومَن لم يَسمعْ ذلك ولم يبلغْه؛ فَلَمْ تَلزمْهُ الحُجَّةُ به، وإنَّما يلزمُ فَرضُه من ثَبتَتْ عليه به الحُجَّة.

٨ ـ فأَمَّا الذي لا يجوزُ الجهل به مِنْ دين الله لمَنْ كان في قلبه مِن أَهلِ التكليفِ لوجودِ الأَدلَّة مُتَّفقةً في الدَّلالةِ عليه غيرَ مُختلفةٍ،

= لتكون لله الحجة البالغة عليهم وعلى جميع خلقه» اهـ. وانظر قوله في تفسير آخر آية طه.

وقال في تفسير آية الأعراف: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة، إنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون﴾ ١٢/ ٣٨٨ : قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: إنَّ الفريق الذي حقَّ عليهم الضلالة إنَّما ضلوا عن سبيل الله وجاروا عن قصد المحجة باتخاذهم الشياطين نظراء من دون الله وظهراء، جهلاً منهم بخطأ ما هم عليه من ذلك؛ بل فعلوا ذلك وهم يظنون أنهم على هدى وحق، وأَن الصواب ما أَتوه وركبوه وهذا من أَبين الدلالة على خطأ قول من زعم أَن الله لايعذب أَحداً على معصية ركبها أَو ضلالة اعتقدها، إلاَّ أَن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها، فيركبها عناداً منه لربه فيها لأَن ذلك لو كان كذلك لم يكن بين فريق الضلالة الذي ضلَّ وهو يحسب أنه هادٍ وفريق الهدى فرق. وقد فرَّق الله بين أَسمائهما وأَحكامهما في هذه الآية»، وتتبع كلامه في التفسير على نحو هذه الآيات يطول. وبما نقلته تم المقصود من إظهار الحجة التي يزول بها العذر عن المكلف، ولايجوز جهله بها. مع أَنه رحمه الله سيبين بعد هذا أمثلة مما لايجوز الجهل به من دين الله وتوحيده وأَسمائه وصفاته، وتقريره عقلاً، ليترتب عليه قطع العذر بالجهل به. ولكن قبل هذا لابد من فهم هذا الأَساس فيما يجوز الجهل به ولا يجوز، إذْ عليه يتوقَّف فهم ما بعده؛ لمتانة أسلوبه رحمه الله وقوة عبارته.

ظاهرةً للحسِّ غيرَ خفيَّةٍ، فتوحيدُ الله تعالى ذكره، والعلمُ بأَسمائِهِ وصفاتِهِ وعدله، وذلك أَنَّ كلَّ مَنْ بلغَ حدَّ التَّكليفِ مِنْ أَهلِ الصحةِ والسَّلامة[1]، فلنْ يعدمَ دَليلاً دَالاً وبرهاناً واضحاً يدلُّه على وَحدانيةِ ربِّه جلَّ ثناؤه، ويُوضحُ له حقيقةَ صحّةِ ذلك؛ ولذلك لَمْ يعذْر الله جل ذكره أَحداً كان بالصفة التي وصفت بالجهلِ وبأَسمائِه، وأَلحقه إِنْ مات على الجهلِ به بمنازلِ أَهلِ العنَاد فيه تعالى ذكره، والخلافِ عليه بعد العلم به، وبربوبيته في أَحكامِ الدنيا، وعذابِ الآخرة فقال ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أَعمالاً. الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أَنهم يحسنون صنعاً. أُولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أَعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً﴾ [سورة الكهف، الآيات: ١٠٣ ـ ١٠٥].

فسوَّى ـ جلَّ ثناؤه ـ بين هذا العاملِ في غيرِ مايرضيهِ على حُسبانِهِ أَنَّه في عمله عاملٌ بما يُرضيه في تسميتِهِ في الدنيا بأَسماءِ أَعدائه المعاندين له، الجاحدين ربُوبيَّته معَ عِلْمِهِم بأَنَّه ربهُم، وأَلحقَه بهم في الآخرة في العِقاب والعَذابِ. وذلك لما وصفنا مِنْ

(١) وهما من مقومات التكليف فصحة العقل شرط للتكليف ولهذا فالمجنون معذور وكذا المعتوه، والسلامة من العوارض الصارفة، كالصمم وعدم العلم معه، وكالبعد التام أو الجهل المستحكم بما أتى به الرسل كأهل الفترات. والمقصود أن الصحة والسلامة لازمتان للتكليف، وقيام الحجة.

استواء حالِ المُجتهدِ المُخطىءِ في وحدانيّته وأَسمائهِ وصفاتِه وعدلهِ، وحالِ المُعاند في ذلك في ظهورِ الأَدلَّةِ الدَّالةِ المُتَّفقةِ غيرِ المُفترقةِ لِحَواسِّهما، فلما استويا في قطع اللهِ ـ جلَّ وعزَّ ـ عُذرَهما بما أَظهرَ لحواسِّهما مِنْ الأَدلةِ والحُججِ، وجبت التَّسويةُ بينهما في العذاب والعقاب[1].

(١) ومثل هذا ما قاله رحمه الله في تفسيره لآيات الكهف ١٥/٢٨، فقال: «والصواب من القول في ذلك عندنا أن يُقال إن الله عز وجل عنى بقوله: ﴿هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾ كل عامل عملاً يحسبه فيه مصيباً، وأنه لله بفعله ذلك مطيعٌ مرضٍ، وهو بفعله ذلك لله مُسخط وعن طريق أهل الإيمان به جائر كالرهبان والشمامسة وأمثالهم من أهل الاجتهاد في ضلالتهم، وهم مع ذلك من فعلهم واجتهادهم بالله كَفَرَةٌ من أهل أي دين كانوا]. اهـ.
وإن زعم هؤلاء ـ و بعضهم ذو اجتهاد وعبادة على طريقته ـ أنهم يتعبدون لله، ويتقربون إليه، ومع هذا كله كفَّرهم الله وسمَّاهم بأسماء الكفرة، وجعل لهم أحكامهم في الآخرة، ولازمه أنه لم يعذرهم على جهلهم وظنهم (حسبانهم) أنهم على حسن من العمل صالح، كما في سورة فاطر حيث يقول سبحانه: ﴿أفمن زُين له سوء عمله فرآه حسناً، فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون﴾ قالها سبحانه في هؤلاء وأمثالهم، فجهلهم غير مقبول لوجوب طلب الهدى عليهم، وتقرره في حقهم. وهذه مسألة مهمٌ فهمُها. وقال ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً﴾. قال: «وهذا من أدَّلِ الدلالة على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلاَّ من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحدانيته، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء الذين وصفت صفتهم في هذه الآية أن سعيهم الذي سعوا في الدنيا ذهب ضلالاً، وقد كانوا يحسبون أنهم يحسنون في صنعهم ذلك. وأخبر عنهم أنهم هم الذين كفروا =

وخالَفَ حكمُ ذلك حكم الجهلِ بالشَّرائعِ[1]، لما وصَفْت مِنْ أَنَّ مَنْ لَمْ يقطعْ الله عذره بحجَّة أَقامها عليه بفَريضةِ أَلزمه إيَّاها مِنْ شرائعِ الدِّين، فلا سبيلَ له إِلى العلمِ بوجوبِ فَرْضِها؛ إِذْ لا دلالة على وُجوبِ فَرضِها، وإِذا كان ذلك كذلك لم يَكُنْ مأْموراً، وإِذا لم يكن مأموراً لم يكن بتركِ العملِ لله ـ عزَّ ذكره ـ عَاصِياً، ولا لأَمر ربِّه مُخالِفاً؛ فيستحقَّ عِقَابَه؛ لأَنَّ الطَّاعةَ والمعصيةَ إِنَّما تكونُ باتباع الأَمرِ ومخالفته.

= بآيات ربهم، ولو كان القول كما قال الذين زعموا أنه لا يكفر بالله أحد إلاَّ من حيث يعلم بالواجب أن يكون هؤلاء القوم في عملهم الذي أخذ الله عنهم أنهم كانوا يحسبون فيه أنهم يحسنون صنعه ـ كانوا مثابين مأجورين. ولكن القول بخلاف ما قالوا، فأخذ جل ثناؤه عنهم أنهم كفرة، وأن أعمالهم حابطة...».اهـ.

وهذا مثل كفرة أهل الكتاب من اليهود والنصارى والقبوريين، بل والوثنيين عموماً لا يكفرون حتى يعلم قصدهم للكفر وعناد الله سبحانه وتعالى، وهذا باطل بصريح القرآن والسنة: (والله لا يسمع بي يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلاَّ دخل النار) ودلالة الفطرة والعقل السليم. فتأمله بلوازمه ترى أثره!

(١) هذا كحال أهل الفترات، ومن هم في مجاهل الدنيا لم يسمعوا رسولاً ولا قرآناً.

إيرادٌ في الفرق بين المجتهد المخطىء والمعاند، والجواب عنه

٩ ـ فإن قال لنا قائلٌ:

فإنَّكَ قد تَستدلُّ بالمحسوسِ منْ أَحكامِ الشَّرائعِ بعد وُقوعه تحت الحسِّ على نظائره التي لمْ تَقَعْ تحت الحسِّ ويُحكمُ له بحكُم نظيره، ويُفرق فيه بين المُجتهدِ المُخطىء، وبين المُعاند فيه بعد العلم بحقيقته؛ فتجعلُ المجتهد المخطىءَ مأجوراً باجْتِهَادِهِ، والإِثمَ عنه زائلاً بِخَطئِه. وقد سَوَّيت بين حُكمِ المُجتهدِ المُخطىءِ في توحيدِ الله وأَسمائهِ وصفاته وعَدْلِه، والمُعاندِ في ذلك بعد العلم به.

فما الفصلُ بينك وبينَ مَنْ عارضَك في ذلك، فسوَّى بين المجْتهد المُخْطِىء والمُعَانِدِ بعد العِلمِ، حيثُ فرقتَ بينهما، وفرَّق حيث سوَّيت؟

قيل: الفرقُ بيني وبينه أَنَّ منْ قيِّلي وقِيِّل كُلِّ مُوحِّدٍ: أَنَّ كلَّ محسُوسٍ أَدركته حاسَّةُخلقٍ في الدُّنيا فدليلٌ لكلِّ مستدلٍّ على وحدانية الله عز وجل وأَسمائه وصفاته وعدله، وكلُّ دالٍّ على ذلك فهو في الدّلالةِ عليه مُتفقٌ غير مفترق، ومؤتَلفٌ غيرُ مُختلف.

وإِنَّ مِنْ قِيِّلي وقِيِّل كلِّ قائلٍ بالاجتهاد في الحُكم على الأُصولِ: أَنَّه ليست الأُصولُ كلُّها مُتَّفقةً في الدّلالةِعلى كلِّ فرعٍ.

وذلك أَنَّ الحُجَّة قد ثبتت على أَنَّ واطئاً لو وطىء نهاراً في شهرِ رمضانَ امرأتَه في حالٍ يلزمُهُ فيها فرضُ الكفِّ عن ذلك، أَنَّ عليه

كفَّارةً بحُكمِ رسولِ الله ﷺ وذلك حكمٌ مِنْ الله تعالى ذكره على لسانِ نَبيِّه ﷺ فيمَنْ وَطىء امْرَأته في حالٍ حرامٌ عليه وطؤُها[1]، وقد يلزمُهُ في حالٍ أُخرى يحرمُ عليه فيها وطؤه، فلا يَلزمْه ذلك الحكم؛ بل يَلزمْه غيرُه؛ وذلك لو وَطِئَها معتكِفاً[2]، أَو حائِضاً: أَو مُطلَّقةً تطَليقةً واحدة قبل الرَّجعةِ، وفي أَحوال سوَاها نَظَائِرٌ لَها. فقد اختلفت أَحكامُ الفرجِ المُوطوءِ في الأَحوال المنهيِّ فيها الواطىء عن وَطئِهِ مع اتفاقِ أَحواله كلِّها في أَنَّه منهيٌّ في جميعها عن وطئه.

---

(١) يدل على ذلك حديث أَبي هريرة رضي الله عنه قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله: هلكت قال: مالك؟ قال: وقعت على امرأتي وأَنا صائم، فقال: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا. قال: فهل تستطيع أَن تصوم شهرين متتابعين. قال: لا. فقال: فهل تجد إطعام ستين مسكيناً. قال لا. فمكثَ النبي ﷺ حتى أَتى بعرق فيه تمر ـ والعرق المكتل ـ قال أين السائل؟ فقال: أنا. قال: خذ هذا فتصدق به. فقال الرجل: أَعلى أَفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها ـ يريد الحرتين ـ أَهل بيت أَفقر من أَهل بيتي! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أَنيابه ثم قال: أَطعمه أَهلك» والحديث مُخرج في الصحيحين. فقد أَخرجه البخاري في كتاب الصوم ـ باب: إذا جامع في رمضان ـ رقم ١٨٣٤ ومسلم في كتاب الصيام ـ باب تغليظ الجماع في نهار رمضان برقم ١١١١.

(٢) معتكِفاً وهو غير صائم، وإلاَّ لصار حكمه حكم الواطىء في نهار رمضان، أَما لو وطئها في ليل رمضان وهو معتكف، إذ الاعتكاف أَكثر ما يكون فيه، أَو وطئها في صوم نافلة وهو معتكف، فتغير الحكم بتغير الحال، مع بقاء نفس الفعل في الجميع!

وليست كذلك الأَدلَّةُ على وحدَانيَّة الله ـ جل جلاله ـ وأَسمائه وصفاته وعدله، بل هي كلُّها مؤتلفةٌ غيرُ مختلفة، ليس منها شيءٌ إلاَّ وهو في ذلك دالٌّ على مثلِ الذي دلَّت عليه الأَشياءُ كلُّها. أَلا ترى أَنَّ السَّماءَ ليستْ بِأَبْينَ في الدَّلالة مِنْ الأَرضِ، ولا الأَرضَ مِنْ الجبال، ولا الجبالَ من البهائمِ، ولا شيءَ مِنْ المحسوساتِ وإِنْ كَبُرَ وعَظُمَ بأَدلَّ على ذلك مِنْ شيءٍ فيْها وإِنْ صَغُر ولَطُف[1]، فلذلك افترق القولُ في حكم الخطأ في التَّوحيدِ، وحكمِ الخطأ في شرائعِ الدِّين وفرائضِه.

ولولا قَصْدُنا في كتابِنا هذا الاختصارَ والإِيجازَ فيما قصدْنَا البيانَ عنه لاستقصينا القولَ في ذلك، وأَطنبنَا في الدِّلالةعلى صحةِ

(١) نعم فدلالة خلق السماء على كبرها وعظمها كدلالة خلق الأَرض ـ وهي أَصغر منها ـ في أنهما مخلوقتان مصنوعتان مُبدعتان. كدلالة خلق الفيل أَو الفحل من الإِبل مع دلالة خلق الذباب والنحل، بل خلق السماء ورفعها بلا عمد وإِحكامها من السقوط والزوال وما فيه من إثبات الصانع الخالق، كما في خلق النملة وجسمها اللطيف وأَعضائها ونشاطها ووظائفها، ففي كلِّ الدلالة الواضحة على أَنها مخلوقة ـ مبدعة من خالق مبدع ـ وإِن كانت نظرة الناظر وتفكره تختلف من الأَشياء المشاهدة القريبة لحسه أَكثر مما بعد عنه. ولهذا يتبين لعلماء الطبيعة من الشواهد الواضحة على إبداع الخلق وحسن نظمه مالا يتبين لمن دونهم، مع بقاء القدر المشترك عند الجميع بأَن كل هذه المحسوسات عظمت أَو لطفت تدل على خالق موجد لها. فسبحان الخلاَّق العليم الذي أَودع فهماً لجميع الناس على ربوبيته وتفرده.

ما قلْنا فيه.

وفيما بيَّنا مِنْ ذلك مُكتفىً لمَنْ وُفق لفهمه.

وقت الوجوب على العاقل التكليف بمعرفة التوحيد

١٠ ـ وإذا كان صَحيحاً ما قُلنا بالذي عليه استشهدنا، فواجبٌ أَن يكونَ كلُّ مَنْ بلغَ حدَّ التكليفِ مِن الذُكورِ والإِناثِ وذلك قبل أَنْ يحتلم الغلامُ أَو يبلغَ حدَّ الاحتلامِ، وأَنْ تحيضَ الجاريةُ أَو تبلغَ حدَّ المحيضِ ـ فلمْ يَعْرِفْ صَانِعَه بأَسمائه وصفاتِه التي تُدرك بالأَدلةِ بعد بلُوغِهِ الحدَّ الذي حدَّدت، فهو كافرٌ حلالَ الدمِ والمالِ، إلَّا أَنْ يكونَ مِنْ أَهلِ العهدِ الذين صُولِحَ سلفُهم على الجِزْيةِ وأقهروا[1] فُمُنَّ عليهم ووُصِفَ عليهم خراجٌ يؤدُّونه إلى المسلمين، فيكون مِنْ أَجل ذلك مَحْقُونَ الدمِ والمالِ وإنْ كان كافراً.

فإنْ قال قائِلٌ:

فإذا كان الوقتُ الذي تَلزمُهُ الفرائضُ هو الوقتُ الذي أَلزمتهُ الكفرَإنْ لَمْ يَكُنْ عارِفاً بصانعه، بأَسمائه وصفاتِهِ التي ذكرت، فمتى لَزمهُ فرضُ النَّظر والفكرِ في مدبِّره وصانعه حتى كان مُستحِقّاً اسمَ الكُفرِ في الحالِ التي وصفت والحكمُ عليه بحكم أَهلِه؟

قيل له:

لم يلزمه فرضُ شيءٍ من الأَشياء قبل الحدِّ الذي وصَفتُ، غير

---

(١) هكذا في الأَصل: والصواب على الجزية أَو قهروا فمُنَّ عليهم. وبه يستقيم ما بعده.

أَنَّهُ مع بلوغه حدَّ التَّمييز بين ماله فيه الحظُّ[1] وعليه فيه البخسُ: أَنْ يُخليه داعي الرحمن وداعي الشَّيطانِ مِنْ الدعاءِ[2]، هذا إلى معرفة الرحمن وطاعته، وهذا إلى اتِّباعِ الشَّيطانِ وخُطواتهِ؛ كما قال الله تعالى ذكره: ﴿الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً والله واسع عليم﴾[3]. وذلك قد يكون في حال بلوغِ الصَّبيِّ سبعَ سنين أَو ثمانِ سنين، فإذا عَرض له الدَّاعِيان اللَّذانِ وصفتُ في تلك الحالِ، فهو مُمْهَلٌ بعد ذلك مِنْ الوَقتِ السِّنين، ورُبَّما كان ذلك قدر عشرِ سنين ورُبَّما كان ثمانية، ورُبَّما كان أَقلَّ وأَكثر.

وأَقلُّ ما يكون ستُّ سنين[4]، وفي قَدرِ ذلك مِنْ المَهلِ، وفي

(١) جاء في الأصل الحض بالضاد المعجمة أُخت الصاد المهملة.

(٢) داعي الرحمن هو الأصل، ويشمل الفطرة، والنظر السليم، وأشمله قيام حجة الله عليه بدعوة الرسل ونزول الكتب، وهو دين الله الإسلام الذي جاء به نبيه محمد ﷺ، وأنزل به القرآن: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾. وداعي الشيطان بضد ذلك وهو داعي الشرك والكفر والظلم، من طرق عديدة من الهوى والنفس الأَمَّارة بالسوء والقرين والدنيا.

(٣) الآية من سورة البقرة رقم ٢٦٨.

(٤) ليس المقصود طول المدة أو قصرها، ولكنه الوقت الذي فيه يعرف داعي الله وداعي الشيطان ويتبع مختاراً من شاء منهما، ولأجله حدد الشرع قيام التكاليف ووجوبها عيناً على المكلف ببلوغه ذكراً أو أُنثى، فبلوغ الذكر يكون باحتلامه وهو إنزال المنيّ بشهوة أو نبت شعر العانة والإبطين وآخر علاماته - =

أَقلَّ منه مايتذكَّر مَنْ هو مُتذكِّرٌ، ويعتبرُ مَنْ هو مُعْتَبِرٌ. ولنْ يُهلك الله ـ جلَّ ذكره ـ إلَّا هالكاً.



= إن لم يكن شيء مما سبق ـ بلوغه خمس عشرة سنة.

وكذا الأنثى مثله، وتزيد عليه برابعة وهو نزول الحيضة عليها.

والصبي الصغير قبل تمييزه تجده يعرف خالقه ومُوجوده بفطرته وبراءته الأصلية؛ لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء» ثم قرأ أبو هريرة: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾.

القَوْلُ في صِفَةِ المُسْتَحِقِّ القَتْل أَنَّه باللهِ عَارِفٌ المَعْرِفَةَ التي يَزُولُ بها عنه اسمُ الكُفْرِ

١١ ـ قال أَبو جعفر: لنْ يستحقَّ أَحدٌ أَنْ يُقال له: إِنَّه بالله [عارفٌ][(١)] المعرِفَةَ التي إِذا قارنها الإِقرارُ والعملُ استوجب به اسمَ الإِيمان، وأَنْ يقال له: إِنَّه مؤمنٌ، إِلاَّ أَن يعلم بأَنَّ ربَّه صانعُ[(٢)] كُلِّ

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأَصل اقتضاه السياق.

(٢) هذا اللفظ من قبيل الإِخبار عن الله تعالى، ومقام الخبر أَوسع من مقام التسمية، والصفة، ولذا توسَّع أَهل السنة في جواز الإِطلاق على الله تعالى الأَلفاظ الصحيحة، وإن لم يَرِد بها نصٌّ من كتاب أَو سنة على سبيل الإِخبار، لأن معناها صحيح ويوافق في الجملة معاني الأَلفاظ الواردة تسميةً أَووصفاً لله، ومن هذا صانع وقديم وأَزلي فهي بمعنى الخالق والأَول... لكن لايجوز وصف الله بالصانع أَو تسميته به، لقاعدة أن الأَسماء والصفات مبناها على التوقيف عن الله أَوعن رسوله ﷺ. وإن كان بعض الأَلفاظ كالصانع والفاعل والمريد مشتقة من أَفعالها كقوله تعالى: ﴿صنع الله الذي أَتقن كل شيء﴾ وقوله: ﴿ويفعل الله ما يشاء﴾ وقوله: ﴿فعال لما يريد﴾ وقوله: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ ونحوها، والقاعدة أَنه لا يشتق من كل فعل اسماً له لغلطه، ولاستلزامه تسمية الله بالماكر والمضل والمخادع... تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. وابن جرير ها هناوغالب الكتاب إنما يتساهل بهذا الإِطلاق تنزلاً مع المعتزلة وأَمثالهم، مع جوازه في باب الخبر. =

شيءٍ ومُدبِّره، مُنفرداً بذلك دون شريكٍ ولا ظهيرٍ، وأَنَّه الصمدُ الذي ليس كمثله شيءٌ: العَالمُ الذي أَحاط بكلِّ شيءٍ عِلْمُهُ، والقادر الذي لا يُعجزه شيءٌ أَرادهُ، والمتكلِّمُ الذي لايجوزُ عليه السُّكوتُ[1]. وأَنْ يعلم أَن له علماً لا يشبهُهُ علومُ خَلْقِه، وقدرةً لا تشبهُهُا قدرَةُ عباده، وكلاماً لا يشبهُهُ كلامُ شيءٍ سواه. وأَنَّه لم يَزلْ له العلْم والقدرةُ والكلامُ .

١٢ ـ فإِنْ قال لنا قائلٌ:

فإِنَّك قد أَلزمتَ هذا الذي بلغ حدَّ التَّكليفِ شططاً: أَوجبت له الكُفْرَ بجهلِ ما قد عجزَ عن إِدراك صحَّتِهِ مَن قد عاش مِنْ السِّنين

(١) هذه العبارة ليست على إطلاقها، لأن صفة الكلام من لوازم الذات الإلهية المقدسة نوعاً ومتعلق بالمشيئة آحاداً. وقوله رحمه الله: «لا يجوز عليه السكوت» يوهم أن كلام الله قديم مطلقاً، وأنه لم يزل يتكلمه كما تقوله السالمية الاقترانية، وكماتقول الأشاعرة في المعنى النفسي، والصواب الذي دل عليه النقل والعقل أن الله لم يزل يتكلم إذا شاء بما شاء، فالكلام إذاً من حيث قدرة الرب عليه صفة ذاتية قديمة، ومن حيث إنه تابع لمشيئته فهو صفة فعلية متجددة تبعاً لإرادته ومشيئته؛ فلا يجوز نَفيُ السكوت عنه. وقد جاءت إضافة السكوت إلى الله عز وجل في أحاديث ومنها في الحديث الذي رفعه أبو ثعلبة الخشني: «وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» أخرجه الدارقطني وغيره وصححه النووي في الأربعين، وانظر جامع العلوم والحكم ٢٧٥، وأظن أن مراد الإمام ابن جرير بالسكوت الذي هو ضد الاتصاف بصفة الكلام، وهذا الخرس تعالى الله عنه علوًّا كبيراً، لأنه في سياق الكلام قبله وبعده جعل لكل صفة ما يناقضها فالقدرة ضدها العجز.

مائة، ومِنْ العُمرِ طَويلاً مِنْ المدَّةِ، وأَنَّى له السَّبيل في المدَّةِ التي ذكرت مع قِصَرِها إلى مَعرفةِ هذه المعاني.

قِيلَ له: إنَّ الذين جهلوا حقِيقة ذلك مع مرور الزَّمانِ الطَّويل، لَمْ يجهلُوه لعدم الأَسباب المُمكِنِ معها الوصولُ إلى علم ذلك في أَقْصرِ المُدّةِ وأَيسَر الكُلفةِ؛ ولكنَّهم تجاهلوا[1] مع ظُهورِ الأَدلَّة الوَاضِحَةِ، والحُجج البالَغةِ لحواسِّهم؛ فأَدخلوا اللَّبس على أَنفْسِهم، والشُّبهةَ على عُقولهم، حتى أَوجبَ ذلك لهم الحَيْرةَ، وأَكسبهم الجهلَ والملالَة. ولو أَنَّهم لزموا مَحجَّة الهُدى، وأَعرضوا عمَّا دعاهم إليه دواعي الهوى لوجدوا[2] للحَقِّ سَبيلاً نهجاً، وطريقاً سهلاً.

وأَيُّ أَمر أَبينُ، وطريقٍ أَوضَحُ، ودَليلٍ أَدلُّ دلالةً مِنْ قول القَائِل: اللهُ عالمٌ، على إثْبَاتِ عالمٍ له علمٌ.

---

(١) تأمل دقة عبارته رحمه الله بقوله: تجاهلوا ولم يقل جهلوا؛ لأن التقصير في طلب الحق منهم، لا نقصاً في استعدادهم وقدرتهم أوغموض البرهان وخفائه. وهذا في الحقيقة سبب مهم من أسباب ضلال كثير من الناس من علماء فرق الاسلام وغيره. نسأل الله العافية والسلامة.

(٢) في الأصل: لو وجدوا. وهو خطأ.

الزام المعتزلة إثبات أسماء تدل على الصفات كدلالة الذات على وجود الله

١٣ ـ ولئنْ كان لادلالَة في قولِ القائلِ:

هو عالمٌ، على إثباتِ عالمٍ له علمٌ أنَّه[1] لادلالَة من قَولِ قَائلٍ: «إنَّه» على إثباته؛ إذْ كان المعلوم في النُّشوءِ والعَادةِ أَنَّ كلَّ شيءٍ مسمًّى بعالمٍ فإنَّما هو مسمًّى به مِنْ أَجل أَنَّ له عِلماً، فإن يكُ واجباً أَنْ يكونَ المعلومُ في النُّشوءِ والعَادةِ في المَنطق الجاري بينهم، والمُتعارف فيه في بارىء الأَشياء: خِلافاً لِمَا جرت به العادة والتعارفُ بينهم.

إنَّه لواجبٌ أَنْ يكون[2] قولُ القائلِ: «إنَّه» دليلٌ على النَّفي لا على الإثبات، فيكون المُقرُّ بوجودِ الصَّانعِ مُقرّاً بأنَّه غيرُ عدمٍ، لا مُقرًّا بوجودِه؛ كما كان المقرُّ بأَنَّه عالمٌ مُقرًّا ـ عند قائلِ هذه المقالة ـ بأَنَّه ليس بجاهلٍ، لا مُقراً بأَنَّ له علماً.

فإنْ كان المُقرُّ عندهم بأنَّه مُقرٌّ بإثباته ووجودِهِ، لا نافياً عدمه؛ فكذلك المُقرُّ بأَنَّه عالمٌ مُقرٌّ بإثباتِ عِلمٍ له لا يَنْفي الجهل عنه.

وكذلك القولُ في القُدرةِ، والكلامِ، والإرادةِ، والعزّةِ،

---

(١) هكذا في الأَصل، ولعل الصواب: فإنَّه لادلالة. لتربط الجملتين، وليتحقق جواب لئن. وهنا وجه آخر بكسر همزة «إنه» بسبب اجتماع قسم وشرط فلا حاجة لجواب الشرط لسبق القسم إليه وهوأقرب من سابقه.

(٢) لو أُضيف حرف الجر بعدها لوضح المعنى، هكذا: «أن يكون في قول القائل».

والعظمة، والكِبرياءِ، والجمَالِ، وسائر صفاتهِ التي هي صفاتُ ذاته[1].

١٤ ـ فإنْ قال لنا قائِلٌ:

فهل من معَانِي المعرفةشيءٌ سوى ما ذكرت؟

قيل: لا.

إلزام للمعتزلة في باب القضاء والقدر

فإنْ قال: فهل يكون عارفاً به من زعم أنه يفعَلُ العبد ما لا يرِيدُهُ ربُّه ولايَشاء؟ قيل: لا.

وقد دلَّلنا فيما وصفناه بالعِزَّةِ التي لاتُشبِهُها عزّةٌ على ذلك[2].

وذلك أَنَّه مَنْ لَمْ يعلمْ أَنَّه لايكونُ في سُلطانِ الله ـ عزَّ ذكره ـ شيءٌ إلاَّ بِمَشيئته، ولايُوجد موجودٌ إلاَّ بإِرادته، لم يَعلْمه عزِيزاً.

وذلك أَنَّ مَنْ أرادَ شَيئاً فلمْ يكنْ وكان مالم يُرِد، فإِنَّما هو مَقهورٌ ذليلٌ، ومَنْ كان مَقهوراً ذَليلاً فغيرُ جائزٍ أَنْ يكونَ موصوفاً بالرُّبوبية.

---

(١) ويمكن طرده بهذا الإلزام أيضاً في صفات الأفعال: كالاستواء والنزول والمجيء.. بل وعموم صفات الله العليا. وانظر في توضيح هذه القضية وهذا الالتزام المهم: التدمرية للشيخ تقي الدين ابن تيمية في قاعدة القول في الصفات، كالقول في الذات،وكذا طردها في قاعدة القول في بعض الصفات كالقول في بعض. في الأصلين الثاني والأول من أول التدمرية في توحيد الصفات.

(٢) انظر: قبل قليل في الفقرة رقم ١١ ولابد من تدبر تلك المقدمة لفهم ما يأتي بعدها.

فإنْ قَال: فإنَّ مَنْ يقولُ هذا القولَ يَزعمُ أَنَّ إرَادةَ الله ومشيئته: أَمرُهُ ونَهيهُ، وليس في خِلاَفِ العبدِ الأَمرَ والنَّهيَ قَهرٌ لَه؟

قيل له: لو كان الأَمر كما زعمت، لكان الله تعالى ذكره لم يعمَّ عباده بأَمره ونهيه، لأَنه يقول: ﴿ولو شاء الله لجمعهم على الهدى﴾[1].

فإنَّ تلكُ المشيئةُ مِنْهُ أَمراً، فقد يجبُ أَنْ يكونَ مَنْ لَمْ يَهتدِ لدينِ الإِسلامِ لَم يُدخلْهُ الله عز وجل في أَمره ونهيه الذي عمَّ به خلقه، وفي عمومه بأَمره ونهيه جميعَهم، مع تركِ أَكثرهم قبولَه: الدَّليلُ الواضحُ على أَنَّ قوله: ﴿ولو شاء الله لجمعهم على الهدى﴾ إِنَّما معناه: لو شاء الله لجمعهَم على دينِ الإِسلام، وإِذْ كان ذلك كذلك كان بيِّناً فسادُ قول مَن قال: مشيئَة الله ـ تعالى ذكره ـ أَمرُهُ ونَهيُه!



(١) جزء من آية سورة الأنعام رقم ٣٥.

القَوْلُ فِيمَا أُدْرِكَ عِلْمُه مِنْ صفَاتِ الصَّانِع خَبراً لا اسْتِدْلالاً[1]

١٥ ـ قال أبو جعفر:

أَمَّا ما لايصحُّ عندنا عَقدُ الإيمانِ لأَحدٍ، ولا يَزُولُ حكم الكفر عنه إلَّا معرفتهُ[2]، فهو ما قَدَّمَنا ذِكرَه.

وذلك أَنَّ الذي ذكرنا قبلُ من صِفَاتِه لا يُعذر بالجَهل به أَحدٌ بلغَ حدَّ التكليفِ كان ممَّنْ أَتاه مِنْ الله تعالى ذكره رَسُولٌ أَو لـمْ يأتِه رسولٌ، عَاين من الخَلقِ غيرَه أَو لَمْ يعاينِ أَحداً سوى نفسِه.

ولله تعالى ذكره أَسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه، وأَخبر بها نبيُّه ﷺ أُمته، لايسعُ أَحداً مِنْ خلقِ الله قامت عليه الحُجَّة بأَنَّ القرآنَ نَزَلَ به، وصحَّ عِنْده قولُ رسول الله ﷺ فيما رُوي عنه به الخبرُ منه خلافه؛ فإِنَّ خالف ذلك بعد ثبوتِ الحُجَّةِ عليه به مِنْ جهَةِ الخبرِ على ما بيَّنت فيما لاسبيل إِلى إدراكِ حقِيقةِ علمه إِلَّا حسَّاً[3]؛

---

(١) معناه: إثبات صفات الله التي وُصف بها من طريق الخبر عن الله تعالى في القرآن، أو عن رسوله ﷺ في سنته وحديثه فقط، وهي الصفات الخبرية، وأَن هذا لاسبيل إلى الاستدلال بالعقل ودلائله في إثباته ونفيه.

(٢) هذا ما في الأَصل، ولعل الصواب: إلَّا بمعرفته.

(٣) كما سبق في الفقرة «٧» وما بعدها.

فمعذورٌ بالجهل به الجاهل. لأَنَّ عَلِمَ ذلك لا يُدركُ بالعقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكْرةِ.

وذلك[1] نحو إخبار الله تعالى ذكره إيَّانا أَنَّه سميعٌ بصيرٌ[2]، وأَنَّ له يدين لقوله: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾[3]. وأَن له يميناً لقوله: ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾[4]. وأَنَّ له وَجهاً لقوله: ﴿كل شيء

---

(١) من هنا يبدأ ما ذكره القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات ص٤٩، وسأقابل بينه وما في المخطوطة، فماوجدت فيه من الفروق المؤثرة والفارقة ذكرته، وما لا فلا.

(٢) كما قال سبحانه في غير ما آية ومنها آية الشورى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ قال عليها ابن جرير في تفسيره ٢٥/٩ «يقول جلّ ثناؤه واصفاً نفسه بما هو به وهو يعني نفسه: السميع لما تنطق به خلقه من قول، البصير لأعمالهم لا يخفى عليه من ذلك شيء ولا يعزب عنه علم شيء منه، وهو محيط بجميعه، محصٍ صغيره وكبيره.»

(٣) من آية سورة المائدة رقم ٦٤، قالها سبحانه وتعالى ردًّا على مقالة يهود الفاجرة، المشبهة لله بخلقه: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلَّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ الآية.

(٤) جزء من آية الزمر رقم ٦٧. والآية صريحة في إثبات صفة لله تعالى هي يده اليمنى، ويدل عليها أيضاً من السنة أحاديث كثيرة كحديث أبي هريرة في الصحيحين من عدة أخبار ومنها: أن النبي ﷺ قال: «يطوي الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ثم يقول: أين ملوك الأرض». أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ملك الناس برقم ٧٣٨٢ وانظر فيه أطرافه، وأخرجه مسلم برقم ٢٧٨٧. كما ورد إثبات يد الله الشمال في حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عند مسلم برقم ٢٧٨٨ وفي حديث أبي =

هالك إلاَّ وجهه﴾[1]، وقوله: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾[2]. وأَنَّ له قَدماً لقول رسول الله ﷺ: «حتَّى يضعَ الرَّبُّ قدمه فيها»[3]. يعني جَهنَّم.

وأَنَّه يَضْحَكُ إلى عبده المُؤمِنِ لقول النَّبي ﷺ للَّذي قُتل في سبيلِ الله: «إنَّه لقي الله عزوجل وهو يضحك إليه»[4].

= الدرداء وغيرهما، كلها يدان ثابتان لله على ما يليق بذاته المقدسة المعظمة، وانظر تفسير الطبري ٢٤/١٧ ـ ١٩، حيث جمع نحو عشرين أثراً في سبب الآية، وإثبات الصفة الواردة بها، وقال في آخر البحث رادًّا على المؤولة من أهل البصرة لليمين بالقدرة، «والأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ وأصحابه وغيرهم تشهد على بطلان هذا القول». اهـ.

(١) جزء من آية سورة القصص برقم ٨٨.

(٢) سورة الرحمن رقم ٢٧. وانظر تفسيرها في جامع البيان ومماورد من الأخبار فيها ما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الثلاثة نفر من بني إسرائيل الذين حبسوا في الغار فيقول كل واحد منهم: «اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرِّج عنا ما نحن فيه».

(٣) في اللفظ الذي في إبطال التأويلات تقديم الجار والمجرور (حتى يضع الرب فيها قدمه) وهو قطعة من حديث متفق عليه. رواه البخاري مطولاً ومختصراً، وفيهما هذه الجملة ولفظ المختصر: (لاتزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول: قط، قط، ويزوي بعضها إلى بعض)، وفي كتاب الأيمان ـ باب: الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته رقم ٦٢٨٤ والمطول في التفسير باب قوله: «وتقول هل من مزيد» وأخرجه مسلم في التفسير أيضاً برقم ٢٨٤٦.

(٤) قطعة من حديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه رقم ٢٥٦٦ قال: أخبرنا إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة =

= عن نعيم بن همار الغطفاني أنه سمع رسول الله ﷺ قد جاءه رجل فقال: أي الشهداء أفضل؟ قال: الذين يلقون في الصف ولا يفتلون وجوههم حتى يقتلوا، أولئك الذين يتلبطون في الغرف العلى من الجنة يضحك إليهم ربك، وإذا ضحك ربك إلى عبد في موطن فلا حساب عليه. وهذا الإسناد كله حمصيون، وإسماعيل بن عياش هو ابن أسلم العنسي الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده، يخلط في غيرهم،و ها هنا عن أهل بلده، فالإسناد جيد.
وقد رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ٢٨٧ عن الحكم بن نافع، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٦/ ٢١٩، عن داود بن رشيد، والدارمي في الرد على الجهمية ص٥٣٥، عن هشام بن عمار الدُّهني، وابن أبي عاصم في كتاب الجهاد رقم ٢٢٨، عن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٩٨٦، كلهم من طريق إسماعيل بن عياش به.
ورواه عبدالله بن المبارك في الجهاد ص٣٣ عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً، والبخاري في التاريخ الكبير ٨/ ٩٥، من طريقين: أحدهما بمثل الطريق المذكورة، والآخر عن محمد بن المثنى عن عبدالوهاب أخبرنا برد بن سنان عن سليمان بن موسى عن مكحول عن كثير بن مرة عن قيس الجذامي عن نعيم بن همار الغطفاني رضي الله عنهما بمثله، وقال الهيثمي في المجمع ٥/ ٢٩٥: رواه أحمد وأبو يعلى، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات. ورواه الطبراني في الكبير والأوسط من طريقين أحدهما: من طريق عنبسة وسعيد بن أبان وثقه الدارقطني كما نقل الذهبي ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح.
والحديث أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً، لفظه: «ضحك الله الليلة أو عجب من فعلكما» في الذي أطعم ضيفه قوت عياله وهو أبوطلحة الأنصاري رضي الله عنه.
رواه البخاري في فضائل الصحابة ـ باب قول الله: ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ رقم ٣٥٨٧، وأخرجه مسلم في كتاب الأشربة ـ باب إكرام الضيف ـ فضل إيثاره رقم ٢٠٥٤.
=

وأَنَّه يَهبِطُ كلَّ لَيلةٍ وينْزِل إلى السَّماءِ الدُّنيا، لخبر رسول الله ﷺ(١).

وأَنَّه ليس بأَعورَ لِقولِ النبي ﷺ، إذْ ذُكِرَ الدَّجالُ فقال: «إنَّه أَعور، وإنَّ ربكم ليس بأَعور»(٢).

= وكذا من حديث أبي هريرة الآخر في آخر من يدخل الجنة وفيه يقول ﷺ: «... فيضحك الله عز وجل منه ثم يأذن له في دخول الجنة» الحديث. رواه البخاري في صفة الصلاة ـ باب فضل السجود رقم ٧٧٣، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية رقم ١٨٢.

وأيضاً في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة» الحديث متفق عليه. رواه البخاري عن عبدالله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وكذا رواه مسلم برقم ١٨٩٠.

وغيرهما مما فيهما أو في أحدهما أو في السنن والمسانيد مما ثبت وصحَّ عنه ﷺ.

(١) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأُعطيه، من يستغفرني فأغفر له». وهو متفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب التهجد ـ باب الدعاء والصلاة آخر الليل رقم ١٠٩٤ وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين ـ باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل برقم ٧٥٨. وهو حديث عظيم، شرحه ورد على نفاته ومؤوليه أبوالعباس ابن تيمية في كتابه الحافل «شرح حديث النزول».

(٢) هذه قطعة من الحديث المتفق على صحته، وهو حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً إليه ﷺ أنه قام في الناس خطيباً فحمد الله وأثنى عليه =

وأَنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يومَ القيامة بأَبصارِهم، كما يرون الشَّمسَ ليس دونها غَيَايةٌ، وكما يرون القمرَ ليلة البدْر؛ لقول النَّبي ﷺ(1).

= ثم ذكر الدجال فقال: أني لأنذركموه وما من نبي إلاَّ أنذره قومه لقد أنذر نوح قومه، ولكن أقول لكم قولاً لم يقله نبي لقومه: تعلمون أنَّه أعور، وأن الله ليس بأعور». حيث رواه البخاري في كتاب الأنبياء ـ باب قوله تعالى: ﴿إنَّا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾ رقم ٣١٥٩.
وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ـ باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال برقم ١٦٩.

(1) ورد التشبيه لرؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة حقيقة برؤية الشمس والقمر في أحاديث، منها حديث أبي هريرة في الصحيحين «أن الناس قالوا: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: هل تمارون في القمر ليلة البدر، ليس دونه حجاب؟ قالوا: لا يارسول الله. قال: هل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال: فإنكم ترونه كذلك» الحديث.. رواه البخاري في كتاب صفة الصلاة باب فضل السجود رقم ٧٧٣، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية رقم ١٨٢، كما جاء التشبيه برؤية القمر ليلة البدر لوحده في حديث جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا». ثم قرأ: ﴿وسبِّح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾. متفق عليه. أي صلاتا الفجر والعصر.
أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب فضل صلاتي الصبح والعصر رقم ٦٣٣، فهل مع صحة هذه الأحاديث وصراحتها الواضحة تبقى حجة لمنكر رؤية الله تعالى إلاَّ لذي هوى وغوى؟! أسأل الله العافية والثبات على دينه.

وأَنَّ له أَصَابع؛ لقول النَّبي ﷺ: «ما من قلب إلاَّ وهو بين إِصْبَعين مِن أَصابع الرَّحمن»[1].

---

(١) وتمام الحديث: «إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه». وكان رسول الله ﷺ يقول: «يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك». قال: «والميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة». أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/ ١٨٢، قال: ثنا الوليد بن مسلم، سمعت ابن جابر سمعت بسر بن عبيدة، سمعت أبا إدريس الخولاني حدَّثني النواس بن سمعان رضي الله عنه به. وابن ماجه في السنن رقم ١٩٩ به. وابن أبي عاصم في السنة رقم ٢١٩ به، وذكر له أحد عشر طريقاً (٢٢٠ ـ ٢٢٩)، والآجري أبو بكر في الشريعة ص٣١٦ ـ ٣١٨ من تسعة أوجه. والحاكم في مستدركه ٢/ ٢٨٩ وقال: حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وفي ١/ ٥٢٥.وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، والحديث مخرج في كثير من كتب السنة: كالرد على المريسي للدارمي ص٤١٧، وابن جرير في تفسيره ٦/ ٢١٧ (شاكر) وابن خزيمة في التوحيد رقم ١٠٨، وابن منده في التوحيد رقم ١٢٠، وفي الرد على الجهمية رقم ٦٨، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم ٢٩٩، ٧٤١.
وأصح شواهد الحديث ما في صحيح مسلم برقم ٢٦٥٤ في كتاب القدر، عن عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء ـ ثم قال ﷺ: اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».
والإصبَع مثلثة الهمزة، ومع كل همزة تثلث الباء، فتكون صيغها تسع والعاشرة أُصْبُوع بضم الجميع.

أنواع الخبر الذي تقوم به الحجة ويزول به العذر

١٦ ـ فإنَّ هذه المعاني التي وَصفتُ، ونظَائرهَا، مِمَّا وصف الله عزَّ وجل بها نفسه، أَو وصفهُ بها رسوله ﷺ مِمَّا لا تُدرك حقيقة علمهِ بالفكر والرَّوِيَّةِ[١]. ولا نكفر بالجهل بها أَحداً إلَّا بعد انتهائها إليه.

أ ـ فإن كان الخَبرُ الواردُ بذلك خَبراً تقومُ به الحُجَّة مقامَ المُشاهدةِ والسَّماع، وجبتْ الدَّينونةُ على سامعه بحَقيقتِه في الشَّهادةِ عليه بأَنَّ ذلك جاء به الخَبرُ، نحو شهادته على حَقيقةِ ما عايَن وسَمع[٢].

ب ـ وإنْ كان الخبر الوارد خبراً لا يقطعُ[٣] مَجيئُه العُذرَ، ولايُزيلُ الشك غير أَنَّ ناقله منْ أَهلِ الصِّدقِ والعدالة، وجب على سامعه تصديقهُ في خبره في الشهادةِ عليه بأَنَّ ما أَخبَره به كما

---

(١) نحو تفاصيل الصفات المقدسة لله تعالى كاليدين والأَصابع والأَنامل والمجيء والنزول والاستواء وهي التي اصطلح عليها بالصفات الخبرية التي لا تثبت إلَّا من طريق الخبر عن الله أَو عن رسوله. أَمَّا الصفات السمعية العَقلية مما تدرك بالفكر أَو الرويّة كالحياة والقدرة والخلق والوجود. ولذا سميت عقلية لإدراك العقل الصحيح لها ولو لم يأتِ بها خبر. ولذا يسلم بها الأَطفال الصغار؛ بل والخلاف فيها قليل.

(٢) وهذا الخبر القطعي اليقيني كالمتواتر من السنة وكالقرآن الكريم مع صراحة الدلالة، فإن هذا الخبر يقوم مقام المشاهدة حسَّاً والسماع تواتراً، ومثاله في صفات الله وصفة الكلام والعلو والاستواء لله على ما يليق بعظمته وجلالته.

(٣) في الأَصل نقطع بالنون المعجمة وهو موهم.

أَخبَره[1]، كقولنا في أَخبار الآحادِ العُدولِ، وقَدْ بيَّنا ذلك في غير هذا الموضع بما أَغنى عن إِعادته.

الفرض في الإيمان بالصفات الواردة في الكتاب والسنة

١٧ ـ فإن قال لنا قائلٌ:

فما الصَّوابُ مِنْ القول في مَعاني هذه الصِّفاتِ التي ذكَرت، وجاء بِبعضها كِتابُ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ ووحيه، وجاء بِبعضها رسول الله ﷺ.

قيل: الصَّوابُ مِنْ هذا القَولِ عندنا، أَنْ نُثْبِت حقائقَها على ما نَعرف مِنْ جِهَةِ الإِثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه ـ جلَّ ثناؤه ـ فقال: ﴿ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير﴾ [الشورى: آية١١].

فيقال: الله سميعٌ بصيرٌ، له سَمْعٌ وبَصرٌ؛ إِذْ لايُعقلُ مُسمَّى سميعاً بصيراً في لغةٍ ولا عقلٍ في النّشْوءِ والعَادةِ والمتعارَف إِلاَّ مَنْ

---

(١) وهذا هو الخبر الظني، والذي ربما لايفيد العلم القطعي عند عدم القرائن، لكن يجب العمل به ووجوب تصديقه كما عمل المسلمون من الصحابة بقول من دعاهم إلى تحويل قبلتهم إلى المسجد الحرام في السنة الثانية من الهجرة في مسجدين من مساجد المدينة وتصديقهم له وهم في صلاتهم. ونحو اكتفاء الرسول بإرسال رجلٍ واحد إلى بعض الجهات ليدعوهم إلى الله، ويأخذ منهم الزكاة.

له سَمْعٌ وبصرٌ[1].

كما قُلنا آنفاً: إنَّه لا يُعْرَفُ مَقولٌ فيه: «إنَّه» إلاَّ مُثبَتٌ موجودٌ؛ فقلنا ومخالفونا فيه: «إنَّه» معناه الإثبات على ما يُعقَل مِنْ مَعنى الإثباتِ لا على النَّفي، وكذلك سائرُ الأسماءِ والمَعاني التي ذكرنا.

القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر

١٨ ـ وبعدُ، فإنَّ سميعاً اسمٌ مبنيٌّ مِنْ سَمِعَ، وبَصيرٌ مِنْ أَبْصَر؛ فإنْ يَكنْ جَائزاً أَنْ يُقال: سَمِعَ وأَبْصَر مَنْ لا سمعَ له ولا بَصر، إنَّه لَجائزٌ أَنْ يُقال: تكلم مَنْ لا كلامَ له، ورَحِمَ مَنْ لا رحمة له، وعاقَبَ مَنْ لا عِقاب له.

وفي إحَالةِ جميعِ المُوافِقين والمُخالفين أَنْ يُقَال: يتكلمُ مَنْ لا كلامَ له، أَو يَرحمُ مَنْ لا رحمةَ له، أَو يُعاقِبُ مَنْ لا عِقَابَ له، أَدلُّ دلَيلٍ على خطأ قولِ القائلِ: يَسمعُ مَنْ لا سمعَ له، ويُبصرُ مَنْ لا

(١) وهذا لابد منه لمعرفة الخطاب، وأنه سميع بصير عليم قدير، ولا يلزم منه أبداً مشابهة السمع الإلهي للسمع البشري، ولا بصر الله لبصر المخلوقين؛ للقاعدة المهمة في نفي التماثل والتشابه بين الله وخلقه. ولهذا قال السلف: له سمع وبصر على ما يليق بجلال الله وعظمته وكذا لأن أسماء الله متضمنة للصفات، خلافاً للمعتزلة؛ فالأسماء المجردة لا مدح فيها، ولا توصف بأنها حسنى، حيث وصف الله أسماءه بذلك في قوله: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ وقوله: ﴿الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى﴾ هذا ولابد أن يكون بين أسماء الله وأسماء العباد اتفاق عند الإطلاق فتدل على قدر مشترك، ولولا ذلك لما فهم الخطاب.

بصرَله.

فنثبتُ كلَّ هذه المعاني التي ذكرنا أَنَّها جَاءت بها الأَخبارُ والكتابُ والتَنْزيلُ على ما يعقلُ مِنْ حقيقةِ الإِثْباتِ، وننفي عنه التَّشبيه؛ فَنقولَ:

يَسمعُ - جلَّ ثناؤه - الأَصواتَ، لابِخَرقٍ في أُذنٍ، ولا جَارِحةٍ كجوارحِ بني آدمَ. وكذلك يُبْصرُ الأَشخاصَ بِبصَرٍ لايُشبه أَبصارَبني آدم التي هي جوارحٌ لهم.

وله يَدان ويمينٌ وأَصابع، وليست جارحةً، ولكن يدان مبسُوطَتان بالنِّعمِ على الخَلقِ، لامَقبُوضَتان عن الخير.

ووجهٌ لاكجوارحِ الخلقِ التي مِنْ لحم ودَم.

ونقولُ: يَضحكُ إِلى مَنْ شَاء مِن خلقهِ. ولانقولُ: إِنَّ ذلك كَشرٌ عن أَسنَان.

ويهبطُ كلَّ لَيلةٍ إِلى السَّماءِ الدُّنيا.

فَمَنْ أَنكَر شَيئاً مِمَّا قُلنا مِنْ ذلك، قلنا له: إِنَّ الله تعالى ذكره يقولْ في كتابِهِ: ﴿وجاءَ ربك والمَلك صفاً صفاً﴾. وقال: ﴿هل ينظرون إلاَّ أَن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾. وقال: ﴿هل ينظرون إلاَّ أَن تأتيهم الملائكة أَو يأتي ربك أَو يأتي بعض آيات ربك﴾[1].

---

(١) هذه الآيات الثلاث كالترتيب: في سورة الفجر رقم ٢٢، والبقرة رقم ٢١٠، =

فهل أَنتَ مُصدِّقٌ بهذه الأَخبار، أَمْ أَنْتَ مُكذِّبٌ بها؟

(أ) فإِنْ زعم أَنَّه بها مُكذِّب، سقطَتْ المُناظرةُ بيننا وبينه منْ هذا الوجه.

(ب) وإِنْ زعمَ أَنَّه بها مُصدِّقٌ، قِيلَ له: فما أَنكرتَ مِنْ الخَبرِ الذي رُوي عن رسول الله ﷺ: «أَنَّه يهبطُ إِلى السَّماءِ الدُّنيا فيَنزل إِليها»[1]؟

والأنعام رقم ١٥٨، فقال رحمه الله عند آية الفجر: «يقول تعالى ذكره: وإذا جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً صفًّا بعد صف» ثم ساق الأحاديث الواردة في مجيء الله يوم القيامة لفصل القضاء، ومنها حديث الشفاعة الطويل. وانظر قوله على آية الأنعام في التفسير ٨/ ٧١: «وهذه الآيات وما ورد مثلها من السنة دالة صراحة على إثبات صفة المجيء لله تعالى وبابها في الإثبات باب جميع الصفات الواردة في الوحيين لله على ما يليق به وعظمته».

(١) هذا قطعة من الحديث المشهور بحديث النزول الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأُعطيه، من يستغفرني فأغفر له». متفق على صحته. فأخرجه الإمام البخاري في ثلاثة مواضع في صحيحه أولها من كتاب التهجد باب الدعاء والصلاة في آخر الليل برقم ١٠٩٤. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل برقم ٧٥٨، وقد شرح الحديث، وردَّ على نفاة حقيقته الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتابه النفيس: «شرح حديث النزول».

الرد على شبهة نفاة صفة نزول الله وباقي صفاته

١٩ ـ فإنْ قال: أنكرت ذلك؛ أَنَّ الهُبُوط نُقْلَة، وأَنَّه لا يَجوزُ عليه الانتقالُ مِنْ مكانٍ إلى مَكان؛ لأَنَّ ذلك مِنْ صِفَاتِ الأَجسام المخلوقة!

قيل له:

فقد قال ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا﴾ فهل يَجوز عليه المجيء؟ فإنْ قال: لايَجوزُ ذلك عليه، وإنَّما معْنَي هذا القول: وجاء أَمرُ ربِّك.

قيل: قد أَخبرنا ـ تبارك وتعالى ـ أَنَّه يجيء هو والملكُ؛ فزعمت أَنَّه يجيءُ أَمْره لا هو؛ فكذلك تَقولُ: إن المَلَكَ لايجيء، إنَّما يجيءُ أَمرُ المَلكِ لا المَلك؛ كما كان مَعْنَى مَجيءِ الرَّبِ ـ تبارك وتعالى ـ مجيءَ أَمرِهِ(١).

---

(١) هذا إلزام من الشيخ ابن جرير لهم، وإلاَّ فهم لا يطردون هذا التأويل في الملك وغيره من المخلوقات ـ كما سيورد مقالتهم ـ لأن هؤلاء المعطلة لم يتصوروا مجيئاً إلاَّ كمجيء المخلوق، الذي هو انتقال من مكان لآخر؛ فظنوا أن مجيء الله كذلك ـ هذا إذا حسَّنا الظن بهم ـ وهذا الظن مدفوع بالتسليم للنص، وإيكال الحقيقة والكيفية إلى العالم بها، وهو الله سبحانه. كما سلَّموا أن وجود الله لا يماثل وجود مخلوقيه، وحياته حياتهم، وعلمه علمهم. وهذا كله مبنيٌّ على أساسهم الباطل بعدم قبول النصوص إلاَّ بعد موافقتها لما تتصوره معقولاتهم، والذي استنتجوا منه مقالة تعارض العقل مع النقل، وهي نتيجة فاسدة، لاستحالة تعارض النقل الصريح مع العقل الصحيح، وهو الذي يقدح في الشريعة ومشرعها معاذ الله. وعليه فلا تثبت قدم الإسلام إلاَّ على =

فإنْ قَال: لا أقولُ ذلك في المَلكِ، ولكنِّي أَقولُ في الرَّبِّ.

قِيل له: فإِنَّ الخَبرَ عن مَجيءِ الرَّبِّ ـ تبارك وتعالى ـ والملك خبرٌ واحدٌ، فزَعمْتَ في الخَبرِ عن الربّ ـ تعالى ذكره ـ أَنَّه يَجيءُ أَمرُه لا هو؛ فَزعمت في الملكِ أَنّه يجيءُ بِنَفسهِ لا أَمرُه، فما الفَرقُ بينَك وبَين مَنْ خَالفَك في ذلك، فقال: بَلْ الرَّب هو الذي يَجيءُ، فأَمَّا المَلَكُ فإِنَّما يَجيءُ أَمرُه لا هو بِنَفسِه؟!

فإنْ زَعمَ أَنَّ الفَرقَ بينه وبينه: أَنَّ الملَك خَلْقٌ لله جائزٌ عليه الزَّوَالِ والانْتِقَال، وليس ذلك على الله جَائزاً.

قِيلَ له: وما بُرهَانُك على أَنَّ مَعْنى المجيء والهُبُوطِ والنُّزولِ هو النُّقلَةُ والزَّوالُ، ولاسيما على قَوْلِ مَنْ يزعمُ مِنكم أَنَّ الله ـ تقدّسَت أَسمَاؤهُ ـ لايخلُو مِنْه مَكانٌ.

وكَيف لم يَجزْ عندكم أَنْ يكون مَعْنَى المَجيءِ والهُبُوطِ والنُّزولِ بِخلافِ ما عَقلْتُم مِنْ النُّقلة والزَّوالِ مِنْ القَديمِ الصَّانِع(١)،

= ظهر التسليم والاستسلام للوحي، فمن رام علم ما حُظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه عن خالص التوحيد والإيمان والمعرفة في أصول الإيمان وشعبه وفروعه، أسأل الله الثبات على دينه والهداية إلى صراطه المستقيم.

(١) هذان اللفظان لم يرد بهما خبر صحيح ـ مما أعلم ـ ولكنهما وصفان جوَّز العلماء إطلاقهما على الله لصحة معناهما. فالقديم عندهم هو السابق على مخلوقاته وهو معنى اسمه سبحانه الأول: الذي ليس قبله شيء، والصّانع =

وقدْ جاز عِندكم أَنْ يكون مَعْنى العالمِ والقَادرِ منْه بِخَلافِ ما عَقلتم مِمَّنْ سِوَاه، بأَنَّه عَالمٌ لا عِلمَ له، وقَادِرٌ لا قُدْرَةَ له؟

وإِنْ كُنتم لَم تَعقلوا عَالِماً إِلاَّ له علمٌ، وقَادِراً إِلاَّ له قُدرةٌ، فما تُنْكِرُون أَنْ يكونَ صَائباً لا مجيءَ له، وهَابِطاً لا هُبوطَ له ولا نزولَ له، ويكونُ معنى ذلك وجودُه هناك مع زعمكم أَنَّه لا يخلُو منْه مَكانٌ!

٢٠ ـ فإِنْ قَال لنا مِنْهم قَائلٌ: فما أَنْتَ قائِلٌ في مَعْنَى ذلك؟

قِيلَ له: مَعْنى ذلك ما دَلَّ عليه ظَاهرُ الخَبرِ، وليس عندنا لِلخَبرِ إِلاَّ التَّسليم والإِيمان به؛ فنقولُ: يَجيءُ ربُّنا ـ جلَّ جلاله ـ يومَ القيامةِ والملَكُ صفًّا صفًّا، ويَهبِطُ إِلى السَّماءِ الدُّنيا ويَنزلُ إِليها في كلِّ ليلةٍ، ولا نقولُ: معنى ذلك يَنزلُ أَمرهُ؛ بلْ نقولُ: أَمرُه نَازِلٌ إِليها كُلَّ لَحْظةٍ وسَاعةٍ وإِلى غيرِها مِنْ جَميعِ خَلقهِ[1] المُوجودِين ما

= عندهم بمعنى الخالق المبدع.

وهناك أَلفاظ غيرهما أَجاز العلماء إطلاقها على الله خبراً لا تسمية له بها أَو وصفاً، فلا يجوز التعبيد بعبد القديم، أَو بعبد الصانع، أَو دعاء الله بهما على أَنهما وصفان له.

وهذا مبناه على قاعدة: أَن لا نصف الله إلاَّ بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، وكذا تسميته.

(١) لعموم مشيئته، وكمال قدرته وعنايته سبحانه، كما قال سبحانه عن ملائكته: ﴿وما نتنزل إلاَّ بأَمر ربك له ما بين أَيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وما كان ربك نسيا﴾ وقوله في سورة السجدة: ﴿يُدبِّر الأَمر من السماء إلى الأَرض في يوم كان مقداره أَلف سنة مما تعدون﴾ وقال عن عدد النساء في سورة الطلاق: =

دَامت مَوجُودةً. ولا تخلو ساعةٌ مِنْ أَمرِه فلا وجهَ لِخصُوصِ نُزولِ أَمرِه إِليها وقتاً دون وقتٍ، ما دامت مَوْجودةً باقِيةً.

وكالذي قُلنا في هذه المعاني مِنْ القول: الصوابُ مِنْ القِيلِ في كُلِّ ما وردَ به الخبرُ في صفات الله عز وجل وأَسمائه تعالى ذِكره بنحو ما ذكرناه.

وجوب الإيمان برؤية الله في الآخرة عقلاً ونقلاً

٢١ ـ فأَمَّا الرؤيةُ، فإِنَّ جَوازها عليه مِمَّا يُدرَكُ عقلاً. والجَهلُ بذلك كالجَهلِ بأَنَّه عَالمٌ وقَادرٌ. وذلك أَنَّ كلَّ موصوف فغير مُستحيل الرؤيةُ عليه؛ فإِذا كان القَديمُ مَوصُوفاً فاللاَّزمُ لِكُلِّ مَنْ بَلغَ حدَّ التكليفِ أَنْ يكونَ عالماً بأَنّ صَانِعَه إِذا كان عَالِماً قادِراً له مِنْ الصِّفاتِ ما ذكرنا، أَنَّه لا يكُونُ زائلاً عنه أَحكامُ الكُفَّارِ إِلاَّ باعْتِقَادِه أَنَّ ذلك له جائِزةٌ رؤيتهُ؛ إِذْ كان مَوصُوفاً، كما يَلزمُه اعْتِقَادُه أَنَّه حَيٌّ قديمٌ إِذْ كان لا مُدَبِّرٌ فِعْلٍ إِلاَّ حَيٌّ، ولا مُحدَثٌ إِلاَّ مَصْنوعٌ.

فأَمَّا إِيجَابُ القَولِ، فإِنَّه لا مَحالةَ يُرى، وفي أَيِّ وَقتٍ يُرى، وفي أَيِّ وَقتٍ لا يُرىَ؟ فذلك ما لا يُدرَكُ عِلمُه إِلاَّ خبراً وسَماعاً.

وبالخَبرِ قُلْنا: إِنَّه في الآخرةِ يُرَى، وإِنَّه مَخصُوصٌ برُؤيةِ أَهلِ

= ﴿ذلك أمر الله أنزله إليكم ومن يتق الله يكفِّر عنه سيئاته ويعظم له أجراً﴾ وقال في آخرها: ﴿الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً﴾. فأمره في خلقه وتقديره وتدبيره وفي كل شيء يشاؤه ﴿كل يوم هو في شأن﴾.

الجَنَّةِ دونَ غيرهم؛ فسَبيلُ الجَهلِ بذلك سبيلُ الجَهل بما لا يُدرَكُ عِلمُه إلَّا حِسًّا حتى تقوم عليه حجةُ السّمعِ به.



القَوْلُ في الفُروعِ التي تَحْدُثُ عنِ الأُصُولِ التي ذكَرنا أَنَّه لاَيَسعُ أَحَداً الْجهلُ بِهَا مِنْ مَعْرِفَةِ تَوْحِيدِ اللهِ وأَسمَائِهِ وصِفَاتِه

٢٢ ـ قال أبو جعفر:

قد دَلَّلنا فيما مضى قبلُ من كِتَابِنا هذا أَنّه لا يسعُ أَحداً بلغَ حدَّ التَّكلِيفِ الجَهلُ بأَنَّ الله ـ جلَّ ذكره ـ عالمٌ له عِلمٌ، وقادِرٌ له قدرة، ومتكلمٌ له كلامٌ، وعزيزٌ له عزةٌ، وأَنَّه خالِقٌ. وأَنّه لا مُحدَثٌ إلاَّ مَصنوعٌ مخلوقٌ.

وقُلنا: مَنْ جَهِل ذلك فهو بالله كافرٌ؛ فإذا كَان ذلك صحيحاً بالذي به استشهدنا، فلا شَكَّ أَنّ مَنْ زَعمَ أَنَّ الله مُحدثٌ، وأَنّه قد كان لا عالماً، وأَنّ كلامه مخلوقٌ، وأَنَّه قد كان ولا كلام له، فإنّه أَولى بالكفرِ وبزوال اسمِ الإِيمان عنه.

وكذلك مَنْ زعمَ أَنّ فعله مُحدثٌ، وأَنّه غيرُ[1] مخلوقٍ، فمِثلُهُ لا

(١) كلمة (غير) محل إشكال. فإذا كان الضمير في (فعله) عائد على الله فلابد من حذفها وهذا توهمه بقية الجملة. أما إن كان الضمير عائداً على المخلوق فلا إشكال، وهو الأولى لأن سياق الكلام إلى آخره يتوجه به إذ يكون فعله غير مخلوق لله عز وجل. وهو قول المعتزلة القدرية، فهو بهذا فاعل مع الله مالا يريده الله ولا يشاؤه، فيقع في ملك الله ما لا يريده وهو العجز.

شَكَّ أَنَّه أَولى باسمِ الكُفْرِ مِنْ الزَّاعمِ أَنَّه لَمْ يَزَلْ عَالِماً لا عِلمَ له؛ إِذْ كان قائلُ ذلك أَوجبَ أَنْ يكون في سُلطانِ الله ما لا يقدرُ عليه ولا يُريدُه، وأَنْ يكونَ مُريداً أَمراً فيكونَ غيرُهُ، ولا يكونُ الذي يُرِيدُه.

ذلك لاشَكَّ صِفةُ العَجَزةِ، لا صِفَةَ أَهلِ القُدرةِ.

فإذا كان ذلك كذلك؛ فلا شَكَّ أَنَّ مَنْ يَزعُم أَنَّ كلام الله يتحول بتلاوتِهِ إذا تلاه، وبحفْظه إذا حفِظَه، أَو بِكتابةِ إذ كتبه مُحدَثاً مَخلُوقاً؛ فبالله ـ تعالى ذِكرُه ـ كافرٌ.

وكذلك القول فيه إنْ شَكَّ أَنَّه غيرُ مَخلوق: مَقْروءاً كان، أَو مَحْفوظاً، أَو مكْتوباً، كما لو قال قائلٌ: إنَّ بَارىء الأَشياءِ يتحولُ بِذكره، أو بمَعرفته، أَو بِكتَابهِ مَصْنُوعاً لا صَانعاً؛ كان لاشَكَّ في كُفرِهِ.

وكذلك القَوْلُ فيه لو شَكَّ في أَنّه يتحوَّلُ عمَّا هو به مِنْ صِفَاتِهِ بِذكرِ ذاكرٍ له، أَو علمِ عالمٍ له، أَو كِتَابةِ كَاتِبٍ واسمه؛ كان كافراً.

٢٣ ـ وكذلك القولُ أَنَّ صفةً مِنْ صِفَاتِه تَتَحوَّل عَمَّا هي به بذكرِ ذاكرٍ، أَو معرفة عارف بها، أَو كِتابة كَاتبٍ؛ أَو شكَّ في أَنَّه لا يَجوْز تَحوُّلُها أَو تبْديلها أَو تغيُّرها عمّا لمْ يزل الله تعالى ذكره بها موصوفاً.

كما كان غير جائزٍ أَنْ يتحوَّل كلامُ الله ـ عزّ وجلّ ـ مَخْلُوقاً بِقراءَةِ قَارِىءٍ، أَو كِتَابَةِ كَاتِبٍ، أو حِفْظِ حَافظٍ. أَو يتحوَّلَ الصّانِعُ مَصنُوعاً، أَو القديمُ محدثاً بذكرِ مُحْدَثٍ مصْنُوعٍ إِيَّاه؛ فكذلك غير جائزٍ أَن

تتحول قراءَةُ قارىء، أَو تلاَوتُه، أَو حفظه القرآن قرآناً أَو كلام الله ـ تعالى ذكره ـ؛ بلْ القرآن هو الذي يُقرأُ ويُكتبُ ويُحفظُ[1]، كما الرَّبُّ ـ جلَّ جلاله ـ هو الذي يُعبدُ ويُذكر.

وشُكر العبدِ ربَّه عبادَتُه إِيَّاه، وذِكْرُه له غَيرُه، والشاكُّ في ذلك لا شَكَّ في كُفرِه.

وكما كان ذلك كذلك، فكذلك القولُ في الزَّاعِم أَنَّ شَيئاً مِن أَفعالِ العباد أَو غير ذلك من المُحدثاتِ غيرُ مخلُوقٍ، أَو غير كائنٍ بتكوينِ الله جلَّ ثناؤه ـ إِيّاه، وإِنشائه عَيْنه؛ فبالله كَافرٌ.

(١) خلاصة هذا المعنى رواه إبراهيم الحربي عن شيخه الإمام أَحمد في رسالته في أن القرآن غير مخلوق قال: كنت جالساً عند أَحمد بن حنبل إذْ جاءه رجل فقال: يا أَبا عبدالله: إن عندنا قوماً يقولون: إن أَلفاظهم بالقرآن مخلوقة! فقال أَحمد بن حنبل: يتوجه العبد بالقرآن إلى الله لخمسة أَوجه كلها غير مخلوقة: حفظ بقلب، وتلاوة بلسان، وسمع بأذان، ونظر ببصر، وخط بيد، فالقلب مخلوق والمحفوظ غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق، والنظر مخلوق، والمتلو غير مخلوق. قال إبراهيم: فمات أَحمد بن حنبل فرأيته في النوم وعليه ثياب خضر وبيض، وعلى رأسه تاج من ذهب مكلل بالجوهر، وفي رجليه نعلان من ذهب يخط! فقلت: ما فعل الله بك؟ فقال لي: قربني وأَدناني، وقال: قد غفرت لك. فقلت يارب بماذا؟ فقال: بقولك: إن كلامي غير مخلوق. ا هـ. وأَخرجها بإسناد آخر الذهبي في سير أَعلام النبلاء ١١/ ٢٩١. وانظر المناقب لابن الجوزي ص٤٣٥، وما بعدها. وكذا انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص٤٢٦، وما بعدها في بحث القرآن والتلفظ به .

وسواءٌ كان ذلك ذكْرُ العبد ربّه أو ذكْرُه الشَّيطان إلاَّ أَنَّ بَعضهم يقْصدُ بِزعمهِ أَنَّ ذِكْرَه ربَّه مَخلُوقٌ إلى أنّ ربّه مَخلُوقٌ؛ فيكون بذلك كافراً حلال الدّم والمال.

٢٤ ـ وكذلك القَولُ في قَائل لو قال: «قِرَاءَتِي القُرآن مَخلُوقةً». وزَعمَ أنَّه يُرِيدُ بذلك القُرآن مَخلُوقٌ: فَكافِرٌ لا شَكَّ فيه عندنا، ولا أَحسب أَحداً أُعطِيَ شَيئاً مِنْ الفهم والعَقلِ يَزْعُم ذلك أَو يقوله.

فأَمَّا إن قال: أَعني بقول «قِراءَتِي»: فِعْلِي الذي يأْجُرني الله عليه والذي حدثَ مني بعد أن لم يكن موجوداً، لا القُرآن الذي هو كَلام الله ـ تعالى ذكره ـ الذي لمْ يَزلْ صِفَةً قبلَ كَونِ الخَلقِ جَمِيعاً، ولا يزَالُ بعد فَنائِهم الذي هو غَيرُ مَخلُوقٍ. فإِنَّ القول فيه نَظيرُ القَولِ في الزَّاعمِ أَنَّ ذِكره الله ـ جلَّ ثناؤه ـ بِلِسَانِه مَخلُوقٌ، يعني بذلك فِعلَه لا ربَّه الذي خَلَقه وخَلق فِعلَه.

قال أَبو جعفر:

قد قُلنا في تَبصير المُستهدِي[1] إلى صَوابِ القولِ فيما تنازعت فيه أُمَّة مُحمدٍ ﷺ بعد فرَاقهِ إِيَّاهم مِنْ تَوحيدِ الله تعالى ذكره

(١) لم أعثر له على ذكر. ولعله يقصد هذه الرسالة لأمرين:
١ ـ اشتراكهما في أول الاسم. ٢ ـ أن مضمون هذه الرسالة هو مضمون الكتاب المشار إليه، فلعلها آخر الرسالة ثم قدمها الناسخ عن محلها سهواً. والله أعلم.

وأَسمائه وصفَاتِه وعَدْله، وفيما يسعُ الجَهْلُ به مِنْ ذلك ولا يَسعُ ذلك فيه. وفي حُكم مَنْ جَهِل مِنْهُ ما يَضيقُ الجهلُ به وفي فُروعِ ذلك. وحُكمُ مَنْ جَهِلَ مِنْ فُروعِه ما وقع التَّشاجُر فيه إلى يَومنا هذا، أَو فيما عسى أَنْ يحدثَ بعدُ، بما فيه الكِفَايةُ لِمَنْ وُفقَ لِفَهمِه وأُعيْنَ عليه فهُدي لرشدِه.



(في الخلافة وعقد الإمامة)

(القول في الاختلاف الأول)

٢٥ ـ قال أَبو جعفر:

ونَحنُ مُبْتَدئون القول الآن فيما تنازعت فيه الأَئمَّةُ ممَّا لايُدرَكُ علمه إلاَّ سماعاً وخبراً.

فأَولُ ذلك أَمرُ الخلافة، فإِنَّ أَولَ اخْتِلافِ[1] حَدثَ بعد

---

(١) الاختلاف في أَصله أمر سائغ وطبعي بسبب عدم تساوي الناس في عقولهم وإدراكهم ومنه عامة الاختلافات في الاجتهادات التفصيلية في فروع الشريعة من أحكام الفقه والفرائض وفهم النصوص مما وقع كثير منه بين الصحابة رضي الله عنهم فضلاً عمن بعدهم. والمذموم من الاختلاف ما كان أشده المثمر للافتراق أو كان بعد بيان البينات وظهور الدلائل كما قال سبحانه ناهياً عن طريقة أهل الكتاب: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، وأُولئك لهم عذاب عظيم﴾ وقوله سبحانه في آخر هود: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أُمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلاَّ من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾. وقال سبحانه عن أهل الأَهواء: ﴿إِنَّ الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنما أَمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون﴾ فحاصله أَن الاختلاف قسمان: محمود مباح وهو في المسائل الظنية الاجتهادية، ومذموم محرم في الاختلاف بعد ظهور البينات ومنه الافتراق. وابن جرير عبَّر عنه ويقصد به الاختلاف الأَول المباح.

وانظر في هذا: اقتضاء الصراط المستقيم للشيخ تقي الدِّين ١/ ١٢٧ ـ ١٢٩، ومواضع منه. وكتاب الاعتصام للإمام الشاطبي ٢/ ١٧٠و٢٣١، ومابعدهما. =

رسـول الله ﷺ بين الأُمَّة فيما هو مِنْ أمرِ الدِّين مِمَّا ليسَ بتوحيد ولا هو من أَسبَابِه مما ثبت الاختلاف فيه بين النّاسِ مِن لدن اختلفوا فيه إلى يومنا هذا: الاخْتِلافُ في أَمرِ الخلافة وعقدِ الإمامة[1].

وكان الاخْتِلافُ الذي اختلفوا فيه مِنْ ذلك بعد فِراق رسول الله ﷺ إيّاهم، الاختلافَ الذي كان بين الأنصارِ وقُريشٍ عند اجتماعهم في السَّقيفة: سَقِيفةِ بني ساعِدة[2] قبل دفن رسول الله ﷺ وبعد وفَاتِه، فقالت الأَنْصَارُ لِقُريشٍ: مِنَّا أَميرٌ ومِنكم أَمير. فقال خَطيبُ قُريش[3]: نحنُ الأُمرَاءُ وأَنتم الوُزرَاءُ.

= وأعطف بقول الطحاوي في عقيدته: «ونتبع السنة والجماعة، ونتجنب الشذوذ والخلاف والفرقة». وعلى كل حال فالخلاف شر لأنه مؤدٍ للافتراق في غالب أحواله.

(١) قال ابن جرير في عقيدته: «وأما أولى الأقوال بالصواب عندنا فيما اختلفوا فيه من أولى الصحابة بالإمامة، فنقول كمن قال بما حدثنا به محمد بن عمر الأسدي بإسناده عن سفينة مولى رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم بعد ذلك ملك» قال لي سفينة: أمسك خلافة أبي بكر سنتان، وخلافة عمر عشر، وخلافة عثمان اثنتا عشر، وخلافة علي ست فوجدتها ثلاثين سنة.

(٢) هذه السقيفة من جريد النخل لبني ساعدة من الأنصار تقع شمال غرب المسجد النبوي في الجهة الشمالية مما يسمى بالمناخة في المدينة، وربما هي في الحديقة المعروفة في أول المناخة أو قريبة منها، وقد اتصلت الآن بتوسعة المسجد النبوي من جهة الساحات المحيطة به من تلك الجهة.

(٣) هو أبو بكر الصديق عبدالله بن أبي قحافة التيمي القرشي رضي الله عنه.

فأَقَرَّت الأَنْصَارُ بذلك، وسَلَّموا الأَمرَ لِقُرَيشٍ، ورأوا أَنَّ الذي قال خَطِيبُ قُرَيشٍ صَوابٌ. ثم لَمْ يُنازعْ ذلك قُريشاً أَحدٌ منْ الأَنْصَارِ بعد ذلك إلى يومِنا هذا.

فإذا كان ذلك كذلك، وكان تَسْلِيمُ الإمْرةِ مِنْ جَميعِ الصَّحَابَةِ مِنْ المُهاجرين والأَنْصَارِ يومئذٍ لقُريشٍ عن رِضاً مِنْهم، وتَصديقٍ مِنْ جَميعهِم خَطِيبَهم القَائِلَ: «نحن الأُمراءُ وأَنتم الوزراء»، إلاَّ مَنْ شَذَّ مِنْهم عن جَميعِهم الذين كان التَّسليمُ لقولِهم به أَوْلى، وكان الحَقُّ إنَّما يُدرَكُ علمه ويُوصلُ إلى المعرفة به، مِمَّا كان مِن العُلومِ لا تُدرَكُ حَقيقته إلاَّ بحُجَّة السّمعِ:

(أ) إمَّا بسماعٍ شِفاهاً مِن الرَّسولِ ﷺ.

(ب) وإمَّا بخبرٍ مُتواترٍ يقوم في وُجوبِ الحُجّةِ به مقام السّماع مِنْ الرَّسولِ ﷺ قولاً، أو بنقل الحُجَّةِ ذلك عملاً.

وكان الخبرُ قد تواترَ بالذي ذكرناه مِنْ فِعْلِ المُهاجرين والأُنصارِ، وتسليمهم الخلافة، والإمْرَة لقُريش، وتصديقهم خطيبهم: «نحنُ الأُمَراءُ وأَنتم الوزراءُ» مِنْ غيرِإنكارِ مِنْهم، إلاَّ مَنْ شَذَّ وانْفرَد بما كان عليه التَّسليمُ لما نقلته الحُجَّةُ عن رسول الله ﷺ مِنْ أَنَّ الإمارَة لقُريشٍ دونَ غيرها[1]، كان مَعلوماً بذلك أَن لا حَظَّ لِغَيرِها فيها.

---

(١) هذا تضمين من حديث ورد مطولاً ومختصراً، فقد رواه البيهقي في السنن

فإذا كان صحيحاً أَنَّ ذلك كذلك، فلا شَكَّ أَنَّ مَنْ ادَّعى الإمَارَةَ، وحاول ابْتزَاز جَميع قُريشٍ الخِلاَفةَ، فهو للحقِّ في ذلك مُخالفٌ، ولقُريش ظَالِمٌ[1].

= الكبرى ٨/ ١٤٤، من طريق عبدالرحمن بن المبارك ثنا الصعق بن حزن ثنا علي بن الحكم عن أنس بن مالك مرفوعاً «الأُمراء من قريش» ثلاثاً... الحديث، وأخرجه من وجهه الآخر عن علي بن الحسن بن بيان ثنا عارم ثنا الصعق به ورواه الحاكم في مستدركه ٤/ ٥٠١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. ورواه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٤٢١، ٤٢٤، من طريقين، ثنا عفان، ثنا سكين بن عبدالعزيز ثنا سيار بن سلامة أبو المنهال عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «الأئمة من قريش». ومن طريق حسين بن موسى ثنا سكين به. والحديث أصله في الصحيحين بلفظ: «إن هذا الأمر في قريش» الحديث، أخرجه البخاري في الأحكام، باب الأُمراء من قريش رقم ٦٧٢٠، وأخرجه مسلم في الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش برقم ١٨٢٠. وهذا الحديث رواه ستة عشر صحابياً كما ذكر الكتاني في نظم المتناثر رقم ١٧٥، وعده من المتواتر السيوطي في مختصره قطف الأزهار المتناثرة برقم ٩٠، وكذا في الدرر المتناثرة له برقم ١١٤٤.

(١) إذا وجد القرشي الصالح في نفسه المصلح للإمارة والكافي لها، فهو أولى من غيره بها ما لم تنعقد البيعة قبله لغيره، لجملة أحاديث ذكرها الإمام مسلم في كتاب الإمارة وذكرها غيره، منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم» برقم ١٨١٨. ولحديث عبدالله مرفوعاً: «لايزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان» رقم ١٨٢٠.

وأَنَّ على المسلمين معونةَالمَظلُومِ على الظَّالِم إذا دعاهم إلى الحَقِّ؛ لِمَعونةِ المظلوم ودفْعِ الظَّالِم عنه ما أَطاقوا.

وإذا كان ذلك كذلك فلا شكّ أَنَّ الخوارجَ مِنْ غيرِ قُريش.

منازعة القرشي في الإمامة وحكمه

٢٦ ـ وأَمَّا ما كان بين قُرِيشٍ مِنْ مُنَازَعَةٍ في الإمَارَةِ، وادِّعَاءِ بعضِهِم على بَعضٍ أَنَّه أَولى مِنْه بالخِلاَفةِ، ومُناصَبَته له على ذلك المُحَارَبَةَ بعد تَسليمِهِم الأَمرَ له العَامَّةُ فيها، يَجبُ على أَهلِ الإِسلاَمِ معونَةُ المَظلُومِ مِنْهُما على الظَّالِم[1].

(١) إذ الأَمير الأَصلي الذي انعقدت له البيعة على المسلمين أَولى بالإمارة كان قرشيًا أَو غيره؛ فلا تجوز منازعته في إمارته أَو الخروج عليه بسببها؛ لعموم النصوص الواردة في السمع والطاعة والمحذرة من الخروج على الأُمراء المسلمين ما لم يرتكبوا ما يوجب الخروج كما في حديث أَبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم وفيه: «عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأَثرة عليك» برقم ١٨٣٦ في كتاب الإمارة، ولحديث عبادة بن الصامت الجامع لهذا الأَصل العظيم حيث قال: «دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أَخذَ علينا أَن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأَثرة علينا، وأَن لا ننازع الأَمر أَهله. قال: إلاَّ أَن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». رواه مسلم في الإمارة باب وجوب طاعة الأُمراء.... برقم ١٧٠٩.

ولمصلحة المسلمين العظمى في اجتماعهم، وضد ذلك في فرقتهم وتنازعهم فيها، ولهذا قال ﷺ في حديث أَبي سعيد الخدري: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» أَي الثاني: المتأَخرة بيعته عن الأَول، وهو معنى حديث عرفجة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أَتاكم وأَمركم جميع على رجل واحد يريد أَن يشق عصاكم، أَويفرق جماعتكم فاقتلوه كائناً =

فأَمَّا ما كان مِن مُنَازَعةِ غَيرِ القُرَشيِّ الذي قد عَقَدَ له أَهلُ الإِسلامِ عقد البيْعَةِ وسلَّموا له الخِلافةَ والإِمْرَةَ على وَجهِ طَلَبها إِيَّاها لِنفسه، أَو لِمنْ لم يكن مِنْ قُريشٍ؛ فذلك ظَالِمٌ، وخُرُوجٌ عن إِمَامِ المُسلمين، يَجبُ على المُسلمين مَعونَة إِمامِهم القَرَشيِّ وقِتالُ الخارجِ عليه؛ إِذْ لَمْ يَكنْ هناك أَمرٌ دعاه إِلى الخُروجِ عليه إِلَّا ادِّعاؤه بأَنَّه أَحقُّ بالإِمَارةِ مِنه مِنْ أَجلِ أَنَّه مِنْ غَيرِ قُريشٍ، إلا أنْ يكونَ خُروجُه عليه بِظُلمٍ ركِبَ مِنْه في نَفسٍ أَو أَهلٍ أَو مالٍ؛ فطلب الإِنصَافَ فلَمْ يُنصفْ؛ فيجَبُ على المُسلمين حِينَئذٍ الأخذُ على يَدِ إِمَامِهم المرضيَّةُ إِمْرَتُه عليهم، لإِنْصَافِهِ مِنْ نَفْسِه إِنْ كان هو الذي نَاله بالظُّلمِ، أَو أَخذَ عَامِلَه بإِنْصَافِهِ إِنْ كان الذي نَاله بالظلم عاملاً له، ثم يكون على الخارج عليه لما وصفنا أَنْ يَفيءَ إِلى الطَّاعةِ: طَاعةِ إِمامِهِ بعد إِنصافِهِ إِيَّاه مِن نفسِه أَو مِنْ عَامِلِه. فإِنْ لَمْ يَفِيءْ إِلى طَاعتِهِ حِينئذٍ، كان على المسلمين هنالك مَعُونةُ إِمامِهِم العادلِ عليه حتى يَؤوب إِلى طاعته.

وقد بيَّنَّا أَحكامَ الخَوارجِ في كِتَابِنا: «كِتابِ أَهل البغي» بما أَغنى عن إِعادتهِ في هذا الموضع.

من كان» رواه مسلم وغيره في كتاب الإمارة برقم ١٨٥٣ و١٨٥٢. ولذا عنيت العقيدة بتأصيل الإمامة العظمى: إمامة المسلمين وإمارتهم، وصدرت ضوابط السمع والطاعة والخروج وعدمه، وكان موضوعها باباً من أبواب العقيدة.

قول الخوارج في أهل المعاصي، وحكمهم

٢٧ ـ وأَمَّا الذين نَقموا على أَهلِ المَعاصي مَعاصِيَهم، وشهدوا على المسلمين ـ بمعصية أَتوْها، وخَطيئةٍ فيما بينهم وبين ربِّهم تعالى ذكره ركبوها ـ بالكُفر، واستَحلّوا دِمَاءَهم وأَموالَهم مِنْ الخَوارج[1].

---

(١) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بالسيف بعد قصة التحكيم، وقد سبقت بذرتهم في خبر ذي الخويصرة مع النبي ﷺ في الصحيحين حيث روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «بينا نحن جلوس عند النبي ﷺوهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة ـ وهو رجل من بني تميم ـ فقال: يا رسول الله اعدل! فقال رسول الله ﷺ: ويلك ومن يعدل إن لم أعدل؟! قد خبت وخسرت إن لم أعدل. فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله ائذن لي فيه أضرب عنقه. قال رسول الله ﷺ: دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية.. ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيِّه فلا يوجد فيه شيء (وهو القدح) ثم ينظر إلى قذذه (ريش سهمه) فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم. آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدردر يخرجون على فرقة من الناس». قال أبو سعيد: فأشهد أني سمعت هذا من رسول الله ﷺ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتمس فوجد، فأُتي به، حتى نظرت إليه على نعت رسول الله ﷺ الذي نعت». وهذا لفظ مسلم أخرجه في كتاب الزكاة باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم ١٠٦٤ وأخرجه البخاري في مواضع منها كتاب الأنبياء، برقم ٣١٦٦. وكانوا يسمون بالخوارج والمحكمة الأولى والوعيدية، والحروريين نسبة إلى أرض حروراء بالعراق، وقد اجتمعوا بها ـ من أصولهم: تكفير الإمام علي ومعاوية ومن معهم من الصحابة وغيرهم في =

والذين تبرّءوا مِنْ بعض أَنبياءِ الله ورُسله؛ بزعمهم أَنَّهم عصوا الله، فاستحقُّوا بذلك مِنْ الله ـ جلَّ ثَناؤه ـ العداوة[1].

والذين جَحدوا مِنَ الفرائض ما جاءت به الحُجَّة من أَهلِ النَّقل بنقله عن رَسول الله ﷺ ظَاهِراً مُستَفِيضاً قاطِعاً للعُذرِ، كالذي أَنكروا مِنْ وُجوبِ صلاة الظُّهرِ والعصر، والذين جَحدوا رجم الزّاني المُحصَنِ الحُرِّ مِنْ أَهلِ الإِسلام[2]، وأَوجبُوا على الحَائضِ الصَّلاةَ

= الجمل وصفين، وتكفير صاحب المعصية بمعصيته وخلوده في النار، والخروج على أئمة الجور لذلك، وأسلافهم يترضون عن الشيخين ومن مات من الصحابة في عهدهما، ويكفرون ذا النورين عثمان، وأنكر جمهورهم حد الرجم للزاني المحصن لعدم وروده في القرآن... وهم فرق عديدة قريب العشرين فرقة تطورت مقالاتهم واختلفوا، ولا تزال لهم بقية في مذاهبهم تقول ببعض ذلك مع قول المعتزلة في بعض الصفات، وربما شابههم بعض الناس في بعض أُصولهم كالتكفير، والخروج على الولاة المسلمين الظلمة، فلكل قوم وارث، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله.

(١) هو من فروع مقالة الأزارقة ـ وهم جمهور الخوارج بعد أوائلهم، وأتباع نافع بن الأزرق ت (٦٠هـ) حيث جوَّزوا أن يبعث الله نبيًّا يعلم أنه يكفر بعد نبوته، أو كان كافراً قبلها.

(٢) وهو أيضاً من المشهور عن الأزارقة. وليعلم أنه إذا أُطلقَ الخوارج في النصف الثاني من القرن الأول فما بعده فالمقصود به هم. ولذا قالت الأباضية: إنَّهم ليسوا من الخوارج على اعتبار أنَّهم ليسوا من الأزارقة، وهو بهذه الحالة قول صحيح لكنهم لا يخرجون عن فرق الخوارج الأُلى، وكتبهم طافحة بهذا، فلينتبه لهذا!

في أَيامِ حَيْضِها[1]، ونحو ذلك من الفَرائِض، فإِنَّهم عندي بما دانوا به مِنْ ذلك مَرَقَةٌ مِنْ الإِسلام، خَرجوا على إِمام المسلمين أَو لَمْ يخرجوا عليه. إِذا دانوا بذلك بعد نَقل الحُجَّةِ لهم الجماعة التي لايَجوزُ في خبرها الخطأ، ولا السهو والكذبُ.

وعلى إِمام المسلمين استتابتهم مِمَّا أَظهروا أَنَّهم يدينُون به بعد أَنْ يظهروا الدِّيانَةَ به والدُّعَاء إِليه، فَمَنْ تاب مِنْهم خَلَّى سبيلَهُ، ومَنْ لَمْ يَتُبْ مِنْ ذلك مِنْهم قَتلَه على الرِّدَّةِ؛ لأَنَّ مَنْ دان بذلك فهو لدين الله ـ الذي أَمرَ به عِبَادَه بما لا نَعْذرُ بالجهلِ به نَاشِئاً نشأَ في أَرض الإِسلام ـ جَاحِدٌ.

ومَنْ جحدَ من فرائضِ الله ـ عزَّ وجل ـ شيئاً بعد قيام الحُجَّة عليه به فهو من ملة الإِسلام خَارج.

---

(١) وهذا مشهور عنهم في وقت الصحابة ففي حديث معاذة بنت عبدالرحمن في الصحيحين أَنها سألت عائشة رضي الله عنها فقالت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت عائشة: أَحروريَّة أَنت؟! فقلت: لست بحرورية ولكن أَسأل. فقالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة. فدل على شهرة ترك الخوارج لهذا الشرع المتواتر، وإِيجابهم على نسائهم قضاء الصلاة كالصوم إِذا كن حُيَّضاً، وإِلا لما وصفتها عائشة بهذا المذهب.

(في الحُجَّة التي هي لله على خلقه)

(القولُ فِي الاختِلَافِ الثَّانِي)

٢٨ ـ قال أَبو جعفر:

ثمَّ كان الاختلافُ الآخرُ الذي حدثَ في منتَحلي الإِسلام بعد الذي ذَكرتُ مِنْ الاختلاف في أَمرِ الإِمارة، الاختلافَ في الحُجَّة التي هي لله حجّة على خلقه فيما لا يدرك علمه إِلاَّ سماعاً، ولا يُدرك استدلالاً ولا استنباطاً.

(أ) فقال بعضهم: لا يُدرى عِلم شيءٍ مِنْ ذلك إِلاَّ سَماعاً مِنْ الله تبارك وتعالى عمَّا قالوا مِنْ ذلك علوًّا كبيراً.

فزعموا أَنَّ الأَرض لا تخلُو مِنْه، غير أَنَّه يظهرُ لخلقه في صورٍ مُخْتَلفة، في كُلِّ زَمانٍ في صُورةٍ غيرِ الصُّورةِ التي ظَهرَ بها في الزَّمانِ الذي قبله وفي الزَّمانِ الذي بعده.

وهو قولٌ يذكر عن عبدالله بن سَبأ وأَصحابٍ له[1] تَبِعُوه على

(١) وتسمى هذه الطائفة السبئية نسبة لعبدالله بن سبأ ابن السوداء اليهودي اليمني الصنعاني النميري باعث الفتنة في مقتل عثمان، وتفرق المسلمين، القائل بالكفر والزندقة. لا يُعرف له تاريخ ميلاد، ويذكر الطبري في التاريخ وغيره أَنه أَسلم في زمن عثمان، وتنقل بين المدينة والشام والكوفة والبصرة ومصر في السعاية في الفتنة على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم في =

ذلك، فقالوا لعليٍّ رضي الله عنه: أَنْتَ أنتَ، فقال لهم عليٌّ: مَنْ أَنا؟ قالوا: أَنتَ رَبُّهم، فقتلهم رضوان الله عليه، ثم حرقهم بالنَّارِ.

= إثارة القتال في الجمل وصفين وخاتمة الطواف القول بألوهية علي ورجوعه إلى الدُّنيا وهي عقيدة الرجعة المشهورة عند الرافضة والقول برجوع الأموات إلى الدنيا. وهذا الخبيث هو مؤسس الرافضة، لكن لابد من الإشارة إلى أنه شخصية غامضة استخدمت أساليب اليهود في التفريق وبث الفتنة والكفر، وقد اشتهر أمره كثيراً عند المؤرخين. وفرقته تنسب إليه، وهم من غلاة الرافضة ومن الزنادقة المظهرين للكفر، وهم أول المشبهة المجسمة في هذه الأُمة وعنهم أخذ أُوائل الرافضة هذه العقيدة الخبيثة، والسبئية الأُولى الذين أحرقهم علي بن أبي طالب لزندقتهم، كما رواه البخاري في صحيحه في كتاب استتابة المرتدين وفي كتاب الجهاد، وسبب هذا ما رواه الحافظ ابن حجر بسند حسن في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص في الفتح ١٢/ ٢٨٢ عن ابن شريك العامري عن أبيه قال: قيل لعلي: إن هنا قوماً على باب المسجد يدَّعون أنك ربهم، فدعاهم فقال: ويلكم ما تقولون؟ قالوا؟ أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فاتقوا الله وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغدِ غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال: أدخلهم، فقالوا كذلك. فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة، فأبوا إلاَّ ذلك، فقال: يا قنبر ائتني بفعلة معهم مرورهم، فخدَّ لهم أُخدوداً بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأُخدود. قال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إنِّي إذا رأيت أمراً منكراً　　　أو قدت ناري ودعوت قنبراً

هذا قليل من كثير من قاله هؤلاء القوم قبحهم الله وأورثهم مايستحقون، وعافانا والمسلمين من شرهم وأمثالهم. =

قال أَبو جعفر:

وقد بقي في غِمَار المسلمين مِمَّن ينتحلُ هذا المذَهبَ خلقٌ كثير[1].

(ب) وقال آخَرُون: لا يُدركُ عِلْمُ شيءٍ مِنْ ذلك إلاَّ مِنْ وَاسطَةٍ بين الله وبين خَلْقِه، زعموا أَنَّه مِنْ القَديمِ مكانَ وزيرِ الملكِ مِنْ الملكِ.

وقد استكفاه الأُمور كُلَّها فكفاه إِيَّاها.

(جـ) وقال آخرون: لا يُدرَكُ عِلْمُ ذلك إلاَّ مِن رَسولِ الله ﷺ إلى خَلْقِهِ، لا تخلو الأَرضُ مِنْه. وقالوا: لن يموتَ مِنْهم أَحدٌ حتى يخلفه آخرُ.

(د) وقال آخرون: لا يُدرَكُ عِلْمُ ذلك إلاَّ مِنْ وصيٍّ لرسولِ الله ﷺ، أَو من وَصِيِّ وَصِيٍّ قالوا: وذلك كذلك إلى قيام السَّاعة.

قال أَبو جعفَر: وكلُّ هذه الأَقوالِ عندنا ضَلاَلٌ وخُرُوجٌ مِن المِلَّة وقد بيَّنَّا فسادَ كُلِّ ما قالوا واعْتلّوا به لِمذَاهبِهِم في غير هذا الموضع بما أَغنى عن إِعادتهِ في هذا الموضع.

(هـ) وقال آخرون: لا يُدركُ عِلْمُ شيءٍ مِنْ ذلك إلاَّ ضَرورَةً، ثم

---

(١) لا كثَّرهم الله، من أَتباع السبئية من مجسمة الرافضة، ومن الحلولية وأَهل وحدة الوجود من غلاة الصوفية. فضلاً عن غيرهم من الكفار الأَصليين.

اختلفوا في الأَسبابِ التي تضطرُّ القُلوبَ إلى عِلْمه بما يَطولُ بحكايتِه الكِتابُ.

٢٩ ـ (و) وقال آخرون: لا يُدرَكُ عِلْمُ شَيءٍ مِنْ ذلك إلاَّ اكتساباً. قالوا: وإِذْ كان ذلك كذلك عُلِمَ أَنَّ الذي يُكتَبُ مِنْ ذلك هو ما جرتْ به عاداتُ الخلق بينهم، ولَمْ يزَلْ عليه نُشُوءهُم وفطرهُم، وذلك الخَبرُ المُستَفيضُ الذي لمْ تَزلْ العَاداتُ بالسّكون إليه جاريةٌ، وبالطمأنينةِ إليه ماضِيةٌ مُضيَّها بأَنَّ النيرَان مُحرقةٌ والثَّلج مُبرِّدٌ.

قالوا: وكُلُّ مُدَّعٍ ادَّعى أَنَّ ما لا تُدركُ حَقِيقة عِلْمه إلاَّ سماعاً، تُدرَك حَقِيقتُه وصحَّتُه بغيرِ ذلك؛ فقد ادَّعى خِلافَ الجاري مِنْ العاداتِ، وغَيرَ المَعروفِ في الفطرِ، كالمُدَّعي ناراً غيرَ مُسخِنَةٍ، وثلجاً غَيرَ مُبرِّدٍ، فمُدَّعي غير الذي جَرتْ به العاداتُ وغَيرِ المَعْرُوف في الفطرة.

قال أَبو جعفر:

وهذا القول أَولى الأَقوالِ عندنا بالصّحَّة، وقد بيَّنَّا العلَّة المُوجِبَةَ صِحَّتهُ في غيرهذا الموضِع بما أَغنَى عن إعَادته في هذا الموضع.

فأَمَّا خَبرُ الواحد العَدلِ فإِنَّه معنىً مُخالفٌ هذا النَّوع، وقد بيَّنَّاه في موضعه.

(القَوْلُ في الاختِلافِ الثَّالِث)

(في أفعال العباد)

٣٠ ـ قال أبو جعفر:

الثَّالِثُ بعدَ ذلك الاختلِافُ في أَفعَالِ الخَلقِ(١).

(أ) فقالت فِرقةٌ مِمّن يَنتَحلُ جُملَةَ الإِسلامِ: ليس لله ـ عزَّ وجلَّ ـ في أَفعَالِ خَلقهِ صُنْعٌ غيرُ المَعرفةِ التي أَعطَاها للفِعْلِ كما أَعطَاهم الجوارِحَ التي بها يعْملون. ثم أَمرَهُم ونهَاهم، فَمَن شَاء مِنْهم أَطاعَ فله الثَّواب، ومَنْ عَصَى فله العِقابُ.

قالوا: فلو كان لله ـ جلَّ ثناؤه ـ صُنْعٌ في أَفعالِ الخَلْقِ غيرَ الذي قُلنا، بطَلَ الثَّوابُ والعِقَابُ. وهذا قَوْلُ القدرِيَّة(٢).

---

(١) قال ابن جرير في عقيدته: «صريح السنة»: «وأما الصواب من القول لدينا فيما اختلف فيه من أقوال العباد وحسناتهم وسيئاتهم، فإن جميع ذلك من عند الله تعالى، والله سبحانه مُقدِّره ومُدبِّره، ولا يكون شيء إلاَّ بإذنه، ولا يحدث شيء إلا بمشيئته له الخلق والأمر. كما حدثني زياد بن عبدالله بإسناده عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لايؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه» اهـ.

(٢) هم المعتزلة، وسموا بالقدرية لأنهم ينفون قدرة الله السابقة على الأفعال، =

= وجمهورهم ينكرون مرتبتي المشيئة والخلق، وغلاتهم ينكرون المراتب الأربع كلها وهي علم الله السابق لكل شيء قبل وقوعه، وكتابته لها في اللوح المحفوظ مع المشيئة لها والخلق. قال في تعريفهم شيخ الإسلام في عبارة جامعة في التدمرية ص٢٠٨: «وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية ومشركية وإبليسية. فالمجوسية: الذين كذّبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية، الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: ﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء﴾ فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدَّعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى، وطعنوا في حكمته وعدله، كما يذكر مثل هذا عن إبليس مقدمهم، كما فعله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب».

وانظر: الدرء ٨/٢٥٦، وما بعدها، والاستقامة ٢/١٣٩، والمنهاج ٥/١٧٢، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٥٨، والمجموع ١/١٤٧، وفيهما سمى الشيخ الجبرية قدرية، وقال: القدرية المجبرة من الجهمية. ولا شك أن الوصف يتناولهم باعتبار آخر غير اعتبار المعتزلة.

وذكر ابن القيم في رسالته أسماء مؤلفات ابن تيمية ص٢٥: أن للشيخ قاعدة في القدرية وأنهم ثلاثة أقسام: مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

وفي الحديث عنه ﷺ ـ تحذيراً منهم ـ: «إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله تعالى إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن لقيتموهم فلا تسلموا عليهم، وإن ماتوا فلا تصلوا عليهم».

أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي عاصم رقم ٣٢٨، ثنا ابن مُصَفَّى ثنا بقية ثنا الأوزاعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما =

(ب) وقال آخَرون ـ مِنهم جَهمُ بنُ صَفْوانَ وأَصحابُه[1] ـ: ليس

= به. وأخرجه ابن ماجه والطبراني في الصغير، والآجري في الشريعة من طريقه.
والحديث له شاهد عن حذيفة عند ابن أبي عاصم ورواه أحمد في المسند ٥/٤٠٦، والآجري والطبراني وغيره، وعن ابن عمر باللفظ المشهور «القدرية مجوس هذه الأمة» رواه أبو داود برقم ٤٦٩١، وأحمد في المسند ٢/٨٦، ٢/١٢٥، وعند الآجري واللالكائي وابن أبي عاصم وغيرهم، وعن عائشة وعن عمر بن الخطاب وأبي هريرة رضي الله عنهم، وبمجموع طرقها كلها الحديث صحيح والحمد لله.

(١) هم الجبرية لأنهم قالوا: إنَّ الإنسان مجبور على عمله لا اختيار له فيه عملاً صالحاً أو كفراً. هذا اسمهم في باب القدر، وإلاَّ فهم الجهمية المشهورة نسبة إلى الجهم بن صفوان السمرقندي الضال المبتدع، رأس الجهمية وأُسُّ الضلالة والجبرية. كان ينكر الصفات الإلٰهية، ويقول بخلق القرآن، وأن الله في كل مكان، ويقول بالإرجاء المحض بأن الإيمان هو المعرفة، قتل سنة ١٢٨هـ ـ مشكوراً قاتله على قتله ـ بعد أن بذر شرًّا مستطيراً في الناس، وهو أخذ قالته عن الجعد بن درهم، وعن فلاسفة الهند، خصوصاً لما ناظر فرقة السومنية منهم ولبث أربعين يوماً لا يصلي؛ بل لا يعرف ربه، ثم ظهر بعد ببدعته.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفرقان بين الحق والباطل في بيان إعجاز القرآن من الفتاوى ١٣/١٨٢، وما بعدها، قال: «المقصود هنا أن دولة بني أُمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب، والتي أوجبت إدبارها، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان،وقد قيل: إن أصله من ترمذ وأظهر قول المعطلة النفاة الجهمية... وحقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون، وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه كما كان فرعون يفعل.... فجحدوا الرب وأبطلوا دينه وأمره ونهيه، وما أرسل به رسله، وتكليمه لموسى وغيره....».

للعِبَادِ في أَفعالِهم وأَعمالِهم صُنْعٌ، وإِنَّما يُضَافُ إِليهم ذلك كما تُضَافُ حَركةُ الشَّجرة إذا حَرَّكَتها الرِّيح إِلى الشَّجرةِ، وليست لها حَركةٌ وإِنَّما حَرَّكتها الرِّيح، وكما يُضَافُ طُلوعُ الشَّمسِ إِلى الشَّمسِ وليس لها فِعْلٌ وإِنَّما أَطْلَعَها الله، وكَذَهابِ الحجَرِإِذا رُمي به وليس له عملٌ، وإِنَّما ذَهبَ بِدَفعِ دافِعٍ.

وقالوا: لو جَاز أَنْ يكونَ فَاعلٌ غَيرُ الله جازَ أَنْ يَكونَ خَالِقٌ غَيرُه.

وقالوا: لا ثواب ولا عِقَاب، وإِنَّما هما طِينتَانِ خُلِقَتا إِحداهُما للنَّارِ وأُخْرَى للجَنَّة.

قول أهل السنة في أفعال العباد ودلائله بالرد على القدرية

٣١ ـ **وقال آخرون** ـ وهم جُمْهورُ أَهلِ الإِثباتِ وعَامَّةُ العُلمَاءِ والمُتَفَقِهَةُ مِن المُتقَدمِين والمتأخِرين ـ: إِن الله تعالى ذكره وفق أَهل الإِيمان للإِيمانِ، وأَهل الطَّاعةِ للطَّاعةِ، وخَذلَ أَهلَ الكُفرِ والمعَاصِي، فكَفروا بربِّهم، وعصوا أَمره.

١ ـ قالوا: فالطَّاعةُ والمَعصيةُ مِنْ العِبَادِ بسَببٍ مِنْ الله ـ تعالى ذكره ـ وهو تَوفيقُه للمؤمنين، وباخْتِيَارٍ من العَبدِ له(١).

---

(١) فالله سبحانه وتعالى فطر الناس على توحيده والإيمان به، وأرسل إليهم رسلاً وأنزل عليهم كتباً، وأنذرهم بما فعله ببعضهم... حتى أبان طريق الاستقامة والسلامة، وطريق الغواية والندامة، فمن شاء اختار هذا أو ذاك، قال تعالى: ﴿وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون إن الله بكل شيء عليم﴾ من سورة براءة، فالتائبون على سبيل الله، هداهم ربهم ووفقهم =

٢ ـ قالوا: ولو كان القَوْلُ كما قالت القَدريَّةُ، الذين زَعموا أَنَّ الله ـ تعالى ذكره ـ قَدْ فَوَّضَ إلى خلقهِ الأَمرَ فهم يفعلونَ ما شَاءُوا، و[1]لبطلت حاجة الخَلقِ إلى الله ـ تعالى ذكره ـ في أَمرِ دينه، وارتفَعَتْ الرَغبة إليه في معونته إيَّاهم على طَاعتِه.

٣ ـ قالوا: وفي رغبة المؤمنين في كلِّ وقتٍ أَن يُعينهم على طاعتهِ ويُوفِّقَهم ويُسدِّدهَم، ما يَدلُّ على فَسادِ ما قالوا.

٤ ـ قالوا: ولو كان القَوْلُ كما قالوا مِنْ أَنَّ مَنْ أُعطِي مَعونَة على الإيمانِ، فَقدْ أُعطيها قوَّةً على الكُفرِ، وجَبَ أَنْ لايكونَ لله ـ جلَّ ثناؤه ـ خَلْقٌ هو أَقوى على الإيمَان والطَّاعةِ مِنْ إبْلِيسَ، وذلك أَنَّه لا أَحدَ مِنْ خَلقِ الله يُطيقُ مِنْ الشَّر ومِنْ مَعصِيةِ الله ما يُطيقُهُ.

٥ ـ قالوا: وكان واجباً أَن يكونَ إبْليسُ أَقدرَ الخَلقِ على أَنْ يكونَ أَقرَبَهم إلى الله وأَفضَلَهم عِنْده مَنْزِلة.

٦ ـ قالوا: وأُخْرى: أَنَّ القوَّةَ على الطَّاعةِ لو كَانَتْ قُوَّةً على المعصية، والقوةَ على الكُفرِ قُوَّةً على الإيمانِ؛ لوجَبَ أَنْ

= وثبَّتهم عليه لما عصوا شهواتهم وشبهاتهم.
والمنحرفون أبوا إلا اتِّباع شياطينهم من الجن والإنس، ومخالفة أَمر الله ورسوله، والسعي إلى ضده اتباعاً لأَهوائهم.

(١) هكذا في الأَصل بواو، والسياق لا يستدعيها وحذفها أَولى.

يُوجَدَ الكفر والإيمان معاً في جِسْمٍ واحدٍ، في حالٍ وَاحِدةٍ؛ لأَنَّ السبب إذا وُجِدَ وجبَ أَنْ يكونَ مُسَبَّبهُ مَوجوداً معه، كالنَّارِ إذا وُجِدَتْ وَجبَ وجُودُ الإسخانِ مع وجودِها، وكالثَّلجِ إذا وُجِدَ وُجبَ التَّبْرِيدُ معه.

٧ ـ قالوا: فإنْ كانت القُوّةُ جائِزاً وُجودها وعَدم أَحدِهما، كاليد التي قد تُوجَد وهي لا متحركة ولا ساكنة لِعجْزِ مَحِلّها، فَقدْ يَجبُ أَنْ يكون جَائِزاً وُجودُ القُدرةِ على الطَّاعةِ والمَعصيةِ، والعَجزُ عنهما في حالٍ واحدةٍ، في جسمٍ واحدٍ.

٨ ـ قالوا: ففي اسْتِحَالةِ اجْتِمَاعِ العَجْزِ والقُدْرةِ في حَالٍ وَاحدةٍ، في جِسْمٍ وَاحدٍ، الدَّليلُ الواضحُ على اخْتِلاَفِ حُكمِ القُدرةِ في الجَوارِحِ لِلفعْلِ والجَوارِحِ، والقُدرةُ للعَملِ سَببٌ وليس كذلك الجوارِح.

٩ ـ قالوا: وإذا كانَتْ القُدْرةُ للفِعْلِ سَبباً وجبَ وُجودُ مُسبَّبه معه.

١٠ ـ قالوا: وإذا كان ذلك كذلك، وكان مُحَالاً اجْتِماعُ الكُفرِ والإيمَانِ في جِسْمٍ واحدٍ، في حَالٍ وَاحِدةٍ، عُلِمَ أَنَّ القُدْرةَ على الطَّاعةِ غيرُ القُدرةِ على المعصيةِ، وأَنَّ الذي تُعمَلُ به الطَّاعةُ فيُوصل به إليها مِنْ الأَسبابِ غيرُ الذي تُعملُ به المعصيةُ فيُوصلُ به إليها مِنْ الأَسْبابِ.

وصحَّ بذلك فَسادُ قَوْلِ مَنْ زعمَ أَنَّ الله ـ عَزَّ ذِكْره ـ قَدْ فَوَّضَ إلى خَلقِهِ الأَمر فهُمْ يَعملونَ ما شاءُوا مِنْ طَاعةٍ ومَعصِيةٍ، وإيمانٍ وكُفرٍ، وليس لله ـ جلّ ثناؤه ـ في شَيءٍ مِنْ أَعمَالِهم صُنْعٌ(١).

فساد قول الجبرية في أفعال العباد

٣٢ ـ قالوا: فإذَا فَسدَ قَوْلُ القَدريَّةِ الذين وصَفنَا قَولَهم؛ فقَوْلُ جهمٍ وأَصحَابِهِ الذين زَعموا أَنَّ الله ـ تعالى ذكره ـ اضطرَّ عِبَادَه إلى

---

(١) وهذا كله استطراد من المؤلف رحمه الله في بيان فساد قول القدرية من جهة مااستدلوا به من المفعول، وهكذا سيفعل مع القدرية؛ تنزلاً منه رحمه الله للجدال معهم فيه. وإلاَّ ففي المنقول من الكتاب والسنة في إقامة الحجة وفساد قولهم ما فيه كفاية.

وها هنا قاعدة تتفق في الأدلة المنصوصة والأدلة المعقولة، وهي أن كل دليل صحيح يقيمه القدري فهو حجة على الجبري، وكل دليل صحيح يقيمه الجبري فهو دليل على القدري، وأهل السنة والجماعة أسعد منهما بالدليل وأحض باجتماع الأدلة في قولهم وعدم افتراقها. ولذا كانوا وسطاً بين القدرية والجبرية في هذا الباب. فأخذوا صواب ما عند كلٍ. فقالت القدرية المعتزلة: إن أفعال العباد الاختيارية هي من خلقهم وفعلهم هم. وقالوا لا تعلق لها بخلق الله. فصدقوا في قالتهم الأولى، وكذبوا في الثانية.

وقالت الجبرية الجهمية: إن أفعال العباد كلها من خلق الله، وقالوا:إن العباد مضطرون إليها بدون اختيارهم. فكذا صدقوا في الأولى، وكذبوا في الثانية.

فمن مجموع ما صدقت به الفرقتان يكون: أفعال العباد الاختيارية من خلقهم، وفعلهم، وهي من خلق الله تعالى وتقديره.

فالحمد لله الذي هدى أهل السنة لما اختلف فيه من الحق بإذنه وهو يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الكُفْرِ، وإلى الإيمانِ وإلى شَتْمِه والفَريةِ، وأنَّه ليس للعِبَادِ في أَفعَالِهم صُنْعٌ: أَبطلُ وأَفسدُ.

١ ـ قالوا: وذلك أَن الله ـ تعالى ذكره ـ أمر وَنَهى، ووعد الثَّواب على طَاعتِهِ، وأُوْعدَ العِقَاب والعَذابَ على مَعصِيتِهِ؛ فقال في غَيرِ مَوضعٍ مِنْ كتابهِ إِذِ ذكر ما فعلَ بأَهلِ طاعَتهِ ووِلاَيتهِ مِنْ أَهلِ كَرامَتِه لهم: ﴿جزاءً بماكانوا يعملون﴾، وإِذْ ذكَر ما فَعَلَ بأَهلِ مَعصِيتِهِ وعداوتهِ مِن عِقَابِهِ إِيَّاهم: ﴿جزاء بما كانوا يكسبون﴾[١].

٢ ـ قالوا فلو كانت الأَفْعَالِ كُلَّها لله لا صُنْعَ للعِبَادِ فيها، لَكَانَ لامَعنى للأَمرِ والنَّهي؛ لأَنَّ الآمر يأمرُ غَيرَه لا نفسه، وإذا أَمرَ غَيرِه فإِنَّما يأمرُه ليُطِيعَه في ما أَمرَه، وكذلك نهيهُ إِيَّاه إِذَا نَهاه.

٣ ـ قالوا: فهذا أَمر الله ـ تعالى ذكره ـ ونهى في قولِنا وقـولِ جَهـمٍ وأَصحابهِ؛ فأَثابَ وعَاقبَ، فلَنْ يَخْلوَا[٢] مِنْ أَنْ يكونَ

---

(١) في الأُولى كما قال عن السابقين المقربين في سورة الواقعة رقم ٢٤، وقبلها في سورة السجدة وغيرهما: والثانية كما قال عن المنافقين في سورة براءة: ﴿سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم إنَّهم رجس ومأواهم جهنم جزاءً بما كانوا يكسبون﴾ الآية رقم ٩٥ وكذا قبلها بعدة آيات رقم ٨٢.

(٢) هكذا في الأصل، وقد ـ تكررت بعد ذلك بأسطر ـ صحيحة بدون أَلف الإلحاق لأن الفعل معتل الآخر.

أَمرَ نَفَسَه ونهَاها، وأَمرَ عبدَه ونهاه.

٤ ـ قالوا: ومِنْ المُحَالِ أَنْ يكونَ أَمرَ نفسه ونَهاها عِنْدنا وعِنْدهم؛ فالوَاجبُ أَنْ يكونَ أَمرَ غيرَ نَفْسهِ ونهى غيرَها.

٥ ـ قالوا: وإذْ كان ذلك كذلك فلنْ يَخلوَ مِنْ أَنْ يَكونَ أَمرَ ليُطَاع أوْ لايُطَاع.

وإنْ كان أَمرَ ليُطَاع فَمعْلُومٌ أَنَّ الطَّاعَةَ فِعْلُ المُطِيعِ والمَعْصيَةَ فِعْلُ العَاصي، وأَنَّ فِعْلَ الله وخَلْقَه الذي ليس بِكَسبٍ للعَبْدِ لا طَاعةً ولا معْصيةً كما خَلْقُهُ السمَواتِ والأَرض ليس بِطَاعةٍ ولا مَعْصيةٍ؛ لأَنَّ ذلك ليسَ بِكَسبٍ لأَحدٍ، وأَنَّه ليس فَوْقَ الله ـ جلَّ ثَناؤه ـ أَحدٌ يأَمرُه ويَنْهاه، فيكونَ فِعْلُه طَاعَةً أَو مَعْصِيةً.

فالطَّاعةُ إنَّما هي الفِعْلُ الذي بِحذَائه أَمرٌ، والمَعْصِيةُ كذلك.

فإنْ كان أَمرَ لا ليُطَاع، فَقدْ زَالت المَآثِمُ عن الكَفرةِ، واللائِمةُ عن العُصَاةِ؛ فارتفَعَ الثَّوابُ والعِقَابُ، إذْ كان الثَّوابُ ثَواباً على طَاعتهِ والعِقَابُ عِقَاباً على مَعْصِيته.

٦ ـ قالوا: وفَسادُ هذا القَوْلِ أَوضَحُ مِنْ أَنْ يَحتَاجُ إلى الإكثَارِ في الإبانةِ عن جهلِ قَائِله.

فإذا كان فَسادُ قَوْلِ القدريَّةِ القَائلين بالتَّفْويضِ، وخَطأُ قَوْلِ جَهمٍ وأَصحَابِهِ القَائلين بالإجْبَارِ، صَحَّ قَوْلُ القَائلين مِنْ أَهلِ

الإِثْبَاتِ بالذي استشهدنا مِنْ الدّلاَلةِ.

وهذا القَوْلُ ـ أَعني قَوْلَ أَهلِ الإِثْبَاتِ المُخالفين القَدريَّةَ والجَهميَّةَ ـ هو الحَقُّ عِنْدنا والصَّوَابُ لدينا لِلعلَلِ التي ذكرناها.



القَوْلُ في الاخْتلافِ الرَّابع

(أهل الكبائر وحكمهم)

٣٣ ـ قال أَبو جَعْفر:

ثم كانَ الاخْتِلَافُ الرَّابِعُ الذي حَدَثَ بعد هذا الاخْتلافِ الثَّالِثِ الذي ذكرناه، وذلك اخْتِلَافُهُم في الكَبَائِرِ.

(أ) فقال بعضهم: هُمْ كُفَّارٌ، وهو قَوْلُ الخَوارِجِ.

(ب) وقال بَعضُهم: ليسوا بالكُفَّارِ الذين تَحلُّ دِمَاؤهُم وأَموالُهُم، ولكنَّهم كُفَّارُ نِعْمةٍ، وهُمْ مُنافقون؛ لأَنَّ لَهمْ حُكمَ المؤمنين[1].

---

(١) هو في الحقيقة قول طائفة من الخوارج تُعرَف بالإباضية أتباع عبدالله ابن إباض التميمي (ت ٨٦هـ) وهو الذي فارق الأزارقة، وهم جمهور الخوارج، ولذا إباضية هذا الزمان ينكرون كونهم خوارج، وتوجيهه أنهم ينكرون مذهب جمهور الخوارج الذي هو مذهب نافع بن الأزرق مع اشتراك الجميع في أصولهم الأولى. يقولون في زمننا هذا بنفي رؤية الله أبداً، والقول بخلق القرآن، وتحليل ربا الفضل دون النسيئة، وفاعل الكبيرة عندهم ما لم يستحلها كافر كفر نعمة منافق في حكمه الدنيوي، مخلد في النار في الآخرة، ولهذا صرحوا بأن الخلاف بينهم وبين المعتزلة بقولهم في المنزلة بين المنزلتين خلاف لفظي. وكتبهم على كثرتها ـ لا كثَّرها الله ـ طافحة بهذا. قال إمامهم المتأخر ومجتهدهم نور الدين عبدالله بن حميد السالمي (ت١٣٣٢هـ): =

(ج) وقال آخرون: ليسوا بِمؤمِنين ولا كُفَّار، ولكنَّهم فَسَقةٌ أَعدَاءُ اللهِ، ويُوارِثُون في الدُّنيا المُسلمين ويُناكحُونهُم ويُحكَمُ لهم بحكْمِ الإسلامِ، غيرَ أَنَّهم مِنْ أَهلِ النَّار مُخلَّدونَ فيها. وهذا قَوْلُ المُعْتَزلَةِ[1].

والكفر قسمان جحود ونعــم ... وبالنفاق الثاني منهما وسم

وامنعه في الأول حتماً وهو ما ... لرد تنزيل ومرسل نمـــا

وانظر شرحه لهذين البيتين وما سبقه من كلامه في كتابه: مشارق أنوار العقول ص٣٩٥ ـ ٤٠٣.

(١) هم أتباع واصل بن عطاء الغزَّال (٨٠ ـ ١٣١هـ) الذي اعتزل حلقة الحسن البصري رحمه الله لما سُئل عن مرتكب الكبيرة فذكر مقالة الخوارج، وذكر قول السلف وأيده، فاعترض عليه واصل، وقال بقول المعتزلة: إنه لا مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين هاتين المنزلتين في الدنيا، مخلد في النار في الآخرة، ثم اعتزل الحلقة وجماعة من شاكلته، وتطور مذهبهم فصارت هناك مدرستان لهم: معتزلةبغداد، ومعتزلة البصرة، وكثرت طوائفهم، وتجمعهم أُصول خمسة هي:

١ ـ التوحيد: وهو نفي صفات الله، والقول بأن كلام الله القرآن مخلوق.

٢ ـ العدل: وهو قولهم في القضاء والقدر بأن العباد يخلقون أفعالهم ولا تعلق لها بخلق الله.

٣ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الخروج على أئمة الجور إذا قدروا على ذلك.

٤ ـ الوعد والوعيد للطائعين بجنته، والعاصين بخلودهم في ناره بسبب معاصيهم.

٥ ـ المنزلة بين المنزلتين: وهو قولهم بأن الفاسق والعاصي في الدنيا ليس مؤمناً ولا كافراً، بل يسمونه فاسقاً في منزلة بين منزلة المؤمن، ومنزلة الكافر. قبَّحهم الله.

وهم في الحقيقة في الصفات أفراخ الجهمية، فبابهم واحد، ولذا أطلق عليهم =

وكُلُّ أَهلِ هذه المَقالاتِ الثَّلاثِ التي وصَفنا صِفَةَ قَائِليها يَزعمون أَنَّ أَهلَ الكَبائِرِ مِنْ أَهلِ التَّوحِيد مُخلَدُونَ في النَّارِ لا يَخرجُون مِنْها.

(د) وقال آخرون[1]: أَهلُ الكَبائِرِ مِنْ أَهلِ التَّوحِيدِ الذين وَحَّدُوا وصدَّقوا رسولَ الله ﷺ، وأَقرُّوا بِشَرائعِ الإسلامِ مُؤمِنُون بإِيمانِ جِبريلَ ومِيكَائيلَ، وهمْ مِنْ أَهلِ الجَنَّةِ.

وقالوا: لايضُرهُمْ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ، صَغيرةً كانَتْ أَو كبيرةً، كما لايَنْفَعُ مع الشِّركِ عَملٌ.

قالوا: والوعيدُ إِنَّما هو لأَهلِ الكُفرِ بالله، المُكذِّبين بِما جَاء به

= السلف في هذا الباب الجهمية، وهم يضادونهم في باب القدر، وباب الإيمان هذا، والمعتزلة وإن بادت فرقة، إلاّ أن لكل قوم وارث، فقد ورث فكرهم أو بعضه فرق كالإمامية الرافضة، والزيدية، والإباضية، ولا أنسى بعض عقلاني هذا الزمن وأمثالهم، كفى الله المسلمين شرهم.

(1) وهم أهل الإرجاء وكانت تقول به الكُرَّامية أتباع محمد بن كرّام السجستاني زاهد جاهل اغْتُرَّ به، مات سنة ٢٥٥ هـ وهم الذين اشتهر عنهم القول بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، والإيمان عندهم قول باللسان فقط. مع ضلالهم في صفات الله.

ومن المرجئة: الجهمية،وهم المرجئة المحضة، ويقولون: الإيمان هو معرفة الله، والكفر هو الجهل، وعليه: إبليس وفرعون والنمرود مؤمنون كأبي بكر وجبرائيل. ومن المرجئة: الماتريدية والمشهور عن الأشاعرة بأن الإيمان هو تصديق القلب ومعرفته. وقول الماتريدية أثر على فقهاء الأحناف تأثيراً واضحاً، والمرجئة عقيدة داخلت عدة فرق متنازعة في أصولها.

قول أهل السنة في أهل الكبائر ودلائله

رسُوله ﷺ.

٣٤ ـ وقال آخرون: هُمْ مُؤمِنُونَ غير أنَّهم لَمَّا رَكِبوا مِنْ مَعاصي الله فاجْترحوا الذُّنُوبَ في مَشيئةِ الله إنْ شَاءَ عفا عنهم بِفَضلِه فأَدخَلهم الجَنَّة، وإنْ شَاء عَاقَبهم بِذُنوبِهم[١]، فإنَّه يُعاقِبهم بِقَدرِ الذَّنْبِ ثمَّ يُخرِجُهم مِنْ النَّارِ بعد التَمحِيصِ فيُدخلهُم الجَنَّةَ[٢].

---

(١) وهذا في سائر الذنوب غير الشرك به كما قال تعالى في آيتي النساء: ﴿إن الله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ فكل ما دون الشرك بالله داخل تحت مشيئة الله بنص الآيتين.

ولما في الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه رضي الله عنهم: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفّارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله ـ إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» فبايعناه على ذلك، رواه البخاري في عشرة مواضع أولها في كتاب الإيمان برقم ١٨، ومسلم برقم ١٧٠٩، في الحدود. والنصوص في هذا الباب كثيرة جداً صريحة ومستنبطة في الدلالة على قول المؤلف.

(٢) وهذا مثبت في النصوص الثابتة عن النبي ﷺ من أصح الطرق في الصحيحين وأفرادهما وغيرهما، أن الله يخرج من أهل النار أهل الإيمان والتوحيد ممن في قلبه أدنى أدنى حبة من خردل من إيمان حيث يمحصون من ذنوبهم بها وهو تحقق الوعيد المجمل بلزوم دخول النار أحد من أهل الذنوب ممن توعدهم الله بذلك حتى إذا أخرجهم منها، وقد صاروا حمماً أنبتهم من ماء الحياة، ثم أدخلهم الجنة، ولذا ـ وبالمناسبة ـ أسوق هذا الحديث العظيم المتفق على صحته عند الشيخين: =

= فعن أبي هريرة قال: قال أُناسٌ: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب». قالوا: لا يا رسول الله، قال: «هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب». قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك، يجمع الله الناس، فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا أتانا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه، ويضرب جسر جهنم، قال رسول الله ﷺ: فأكون أول من يجيز، ودعاء الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم، وبه كلاليب مثل شوك السعدان، أما رأيتم شوك السعدان». قالوا: بلىٰ يا رسول الله، قال: «فإنها مثل شوك السعدان، غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله، فتخطف الناس بأعمالهم، منهم الموبق بعمله ومنهم المخردل، ثم ينجو، حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج، ممن كان يشهد أن لا إلا إلا الله، أمر الملائكة أن يخرجوهم، فيعرفونهم بعلامة آثار السجود، وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود، فيخرجونهم قد امتحشوا، فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة، فينبتون نبات الحبة في حميل السَّيل، ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار، فيقول: يا رب، قد قشبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فاصرف وجهي عن النار، فلا يزال يدعو الله، فيقول: لعلك إن أعطيتك أن تسألني غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره، فيصرف وجهه عن النار، ثم يقول بعد ذلك: يا رب قربني إلى باب الجنة، فيقول: أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره، ويلك ابن آدم ما أغدرك، فلا يزال يدعو، فيقول: لعلي إن أعطيتك ذلك تسألني غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره. فيعطي الله من عهود ومواثيق أن لا يسأله غيره، فيقربه إلى باب الجنة، فإذا رأى ما فيها سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم يقول: رب أدخلني

١ ـ قالوا: ولا يَجوزُ في عَدْلِهِ أَن يُعاقِبَ عَبدَه على ذُنُوبِهِ، ولا يُجَازيهِ على طاعَته إيَّاه.

٢ ـ قالوا: بَلْ الذي هو أَولى به الأَخذُ بالصَّفحِ والفَضْلِ عن الجُرمِ.

٣ ـ قالوا: فإِنْ هو لَمْ يصفحْ عن الجُرمِ وعَاقبَ عليه، فغَيرُ جَائزٍ أَنْ لا يُثيب على الطَّاعةِ؛ لأَنَّ تركَ الثَّوابِ على الطَّاعةِ مع العِقَابِ على المعصيةِ جَوْرٌ. قالوا :والله عَدْلٌ لا يَجُور وليس ذلك مِنْ صِفَتِهِ.

وقال آخرون فيهم: هم مُسلمون وليسوا بمؤمِنين، لأَنَّ المُؤمِن هوالوَليُّ المُطِيعُ لله.

قالوا: وقوْلُ القائِل: فُلانٌ مُؤمنٌ، مَدحٌ مِنْه لِمنْ وصفهُ.

قالوا: والفَاسِقُ مَذْمُومٌ غَيرُ مَمدُوحٍ، عَدوُ الله لا وليّ له.

الجنة، ثم يقول: أو ليس قد زعمت أن لا تسألني غيره، ويلك ياابن آدم ما أغدرك، فيقول: يا رب لا تجعلني أشقى خلقك، فلا يزال يدعو حتى يضحك، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها، فإذا دخل فيها قيل: تمن من كذا، فيتمنى، ثم يقال له: تمن من كذا، فيتمنى، حتى تنقطع به الأماني، فيقول له: هذا لك ومثله معه». قال أبو هريرة: وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولاً.
قال: وأبو سعيد الخدري جالس مع أبي هريرة لا يغير عليه شيئاً من حديثه، حتى انتهى إلى قوله: «هذا لك ومثله معه». قال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هذا لك وعشرة أمثاله». قال أبوهريرة حفظت: «مثله معه».

قالوا: فغيرُ جَائزٍ أَنْ يُوصفَ أَعداءُ الله بِصفَةِ أَوليائِه، أَو أَوْلِيَاؤه بصفَةِ أَعدائه.

قالوا: فاسمُه الذي هو اسمُه الفاسقُ الخَبيثُ الرَّديءُ لا المؤمنُ.

قالوا: وتسميته مُسْلِماً باستسلامِه لحُكم الله الذي جعله حُكْمَاً له ولأَمثالِه مِنْ النّاس.

٣٥ ـ قال أبو جعفر:

والذي نَقُولُ: معنى ذلك أَنَّهم مُؤمِنُون بالله ورَسُولِه، ولا نقول: هُمْ مُؤمِنُون بالإطلاقِ؛ لِعلَلٍ سَنذكُرها بَعدُ.

ونقول: همْ مُسلمونَ بالإطلاقِ؛ لأَنَّ الإسلامَ اسمٌ للخُضوعِ والإِذْعَانِ فكلُّ مُذْعِنٍ لِحُكمِ [الإسلامِ مِمَّن وَحّد](١) الله وصَدَّق رسولَه ﷺ بِما جَاء به مِنْ عِنده، فهو مُسلِمٌ.

ونقول: هم مُسلِمونَ فَسَقةٌ عُصَاةٌ لله ولِرسَولِه. ولا ننزلَهم جَنَّة ولا نَاراً، ولكنَّا نَقُولُ كما قال الله تعالى ذكره: ﴿إِنَّ الله لا يغفر أَن يُشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾.

فَنقُول: همْ في مَشيئَةِ الله تعالى ذكره، إِنْ شَاءَ أَنْ يُعذبَهم

---

(١) ما بين معكوفين مكتوب بنفس القلم في الحاشية، ويستلزمها المقام فهي ساقطة من الكتابة، ثم استلحقت في الحاشية، مما يدل على أنها قرئت على أصلها بعد نسخها، والله أعلم.

عذّبهُم وأَدخَلهم النَّارَ بِذنُوبِهم، وإنْ شَاء عفا عنْهم بِفَضلِه ورحمتِهِ فأَدخَلهم الجَنَّةَ، غيرَ أَنَّه إنْ أَدخَلَهم النَّار فعاقبهم بها لَمْ يُخلِّدهمْ فيها، ولكنَّه يُعاقِبهُم فيها بِقَدرِ إجرامِهِم، ثُمَّ يُخرجهُم بعد عُقوبَتِهِ إِيَّاهُم بِقَدرِ ما استحقوا فيُدخلَهم الجَنَّةَ؛ لأَنَّ الله ـ جَلَّ ثَنَاؤه ـ وَعَدَ على الطَّاعَةِ الثَّوَابَ، وأَوعدَ على المَعصِيَةِ العِقَابَ، ووعَد أَنْ يَمحوَ بالحَسنَةِ السَّيِّئةَ ما لمْ تكُنْ السَّيِّئةُ شِرْكاً.

فإِذَا كان ذلك كذلك فَغيرُ جَائِز أَنْ يُبطلَ بِعقَابِ عَبدٍ على مَعْصيتِهِ إِيَّاه ثَوابَه على طَاعَتِهِ؛ لأَنَّ ذلك مَحوٌ بالسَّيِّئةِ الحسنة لا بالحَسنَةِ السَّيِّئةَ، وذلك خلافُ الوَعدِ الذي وعَدَ عِبَاده، وغَيرُ الذي هو به مَوصُوفٌ مِنْ العَدْلِ والفَضْلِ والعفو عن الجُرم.

والعَدْلُ: العِقابُ على الجُرْمِ، والثَّوابُ على الطَّاعَةِ.

فأَمَّا المُؤاخَذةُ على الذَّنْبِ وتركُ الثَّوَابِ والجَزاءِ على الطَّاعَةِ، فلا عدلَ ولا فَضلَ، وليس مِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكونَ خَارِجاً مِنْ إِحدى هاتَين الصِّفَتين.

٣٦ ـ وبعد: فَإِنَّ الأَخبـارَ المروِيةَ عنْ رَسولِ الله ﷺ متظاهرةٌ بِنَقلِ مَنْ يَمْتَنِعْ في نَقلِه الخطأ والسهوُ والكَذِبُ، ويُوجِبُ نقلُه العَلِم، أَنَّهُ ذكَرَ أَنَّ الله جلَّ ثَناؤه يُخرِجُ مِنْ النَّار قَوْماً بعد ماامتَحَشوا

وصاروا حُمَماً[1]؛ بِذنوبٍ كانوا أَصابوهَا في الدُّنيا ثُمَّ يُدخلهم الجَنَّةَ. وأَنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «شفاعتي لأَهلِ الكَبائِرِ مِن أُمَّتي»[2]. وأَنَّه عليه السَّلام يَشفَعُ لأُمَّته إِلى ربِّه ـ عزَّ وجلَّ ذِكرُه ـ

---

(١) معنى حمماً أي فحماً، ويدل لما ذكره الشيخ ابن جرير ما في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار يقول الله: من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا وعادوا حُمماً، فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السَّيل، أو قال حمية السيل، وقال ﷺ ألم تروا أنها تخرج صفراء ملتوية». رواه البخاري في كتاب الرقاق ـ باب صفة الجنة والنار رقم ٦١٩٢، ومسلم في الإيمان رقم ١٨٤.

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٣/٢١٣، من طريق بسطام بن حريث عن أشعث الحراني عن أنس ابن مالك رضي الله عنه مرفوعاً. وأخرجه أبو داود من طريق سليمان بن حرب ثنا بسطام به رقم ٤٧٣٩، وأخرجه الترمذي في جامعه رقم ٢٤٣٦، ثنا محمد بن بشار ثنا أبو داود الطيالسي عن محمد بن ثابت البناني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما مرفوعاً به، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث جعفر بن محمد. وانظر : الطيالسي برقم ١٦٦٩، ورواه الطيالسي من وجه آخر برقم ٢٠٢٦، من طريق الحكم عن ثابت به. ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم ١٧٦، وكذا ابن حبان في صحيحه برقم ٢٥٩٦، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة من ثلاثة طرق عن أنس وجابر وابن عمر رضي الله عنهم (٨٣٠ ـ ٨٣٢)، وطريق الأخير عن شيبان بن فروخ ثنا حرب بن سريح المنقري، ثنا أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال: مازلنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا ﷺ يقول: «إن الله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» قال: «فإني أخرت شفاعتي لأهل =

فيُقالُ: أَخرجْ مِنْها مِنْهم مَنْ كانَ في قَلبهِ مِثقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَردْلٍ مِنْ إيمَانٍ[1]. في نَظائِرَلِما ذَكرنا مِنْ الأَخْبَارِ التي إنْ لَمْ تَثْبُتْ صِحَّتُها لَمْ يَصح عنه خَبرٌ ﷺ.



= الكبائر من أُمتي يوم القيامة» فأَمسكنا عن كثير مما كان في أَنفسنا. والحديث بالطريق الأولى صحيح فما بالك باجتماعها من أَوجه متعددة. وانظر: مجمع الزوائد ١٠/ ٣٨١.

(١) وحسبك أَن تنظر إلى آخر كتاب الرقاق من صحيح البخاري، أَو كتاب الإيمان في آخره من صحيح مسلم مع كتابي صفة القيامة ـ وصفة الجنة ـ فضلاً عن غيرهما من كتب السنة لتوقن بهذا الغيب، ولكن الشأن في الانقياد والتسليم والاتباع! فإن الله حرم الخلود في النار لمن في قلبه إيمان وخير. ولكن أوعد بالوعيد المجمل بالنار أهل المعصية، ولابد من تحقق الوعيد المجمل على بعض من أوعدهم الله لا على جميعهم، لأن وعده ووعيده حق وصدق لا يتخلف أبداً.

القَوْلُ فِي الاخْتِلَافِ الخَامِسِ

(في الإرجاء وتعريف الإيمان)

٣٧ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كانَ الاختِلَافُ الخَامِسُ وهو الاختِلافُ فيمَنْ يَستحقُّ أَنْ يُسمى مُؤمِناً، وهل يَجوزُ أَنْ يُسمى أَحدٌ مُؤمِناً على الإِطْلاقِ، أَمْ ذلك غيرُ جائزٍ إلاَّ موصُولاً بِمشيئَةِ الله جلَّ ثناؤه[١]؟

---

(١) من المناسب القول إن مسائل الإيمان التي وقع النزاع فيها بين الفرق وهي تعريف الإيمان وحده ومن ثم دخول الأعمال فيه وعدمه، وزيادة الإيمان ونقصانه وحكم أهل الكبائر ومسألة الاستثناء في الإيمان وعدمه ترجع إلى أصل واحد هو: هل الإيمان حقيقة واحدة أو شيء واحدٌ أو أنه يتبعض ويتجزأ.

فقالت الخوارج وجمهور المعتزلة: إن الإيمان حقيقة واحدة فإذا ذهب بعضها ذهب باقي الإيمان. ولذا أوجبوا ذهاب الإيمان عن مرتكب الكبيرة، والقول بعدم زيادته ونقصانه، والحالة هذه.

وضدهم فرق الإرجاء، ومنهم الجهمية، جعلوا الإيمان شيئاً واحداً لا يتبعض وهو مجرد التصديق بالقلب عندهم، وزيادة اللسان عند أكثرهم عدا الجهمية.

قال شيخ الإسلام في الإيمان ٧/ ٥١٠: «وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان...» وانظر نحوه في منهاج السنة ٥/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦، =

(أ) فقال بعضُهم: الإيمانُ معرفةٌ بالقَلْبِ وإقرارٌ باللِّسانِ وعَملٌ بالجَوارِحِ. فَمنْ أَتى بِمَعنيين مِنْ هذه المَعاني الثَلاثَةِ ولَمْ يأتْ بالثَّالِث فغيرُ جائزٍ أَنْ يُقال: إنَّه مُؤمِنٌ، ولكنَّه يُقال له: إنْ كان اللَّذان أَتى بهما المَعْرِفةُ بالقَلْبِ والإقرارُ باللِّسان، وهو في العَملِ مُفَرِّطٌ فمُسلمٌ.

ـ وقال آخرون مِنْ أَهلِ هذه المقالة: إذْ كان كذلك فَإنَّنا نقولُ: هو مؤمِنٌ بالله ورسَولِه، ولا نَقولُ: مُؤمنٌ على الإطلاَقِ.

ـ وقال آخرون مِنْ أَهلِ هَذه المَقَالِةِ: إذْ كان كذلك فإنَّه يُقالُ له: مسلِمٌ، ولا يُقال له مُؤمِنٌ إلاَّ مُقيَّداً بالاستثنَاء؛ فيُقَال: هو مُؤمِنٌ إن شَاء الله.

= أما أَهل السنة والحديث فيفصلون، حيث الإيمان منه ما إذا زال بعضه زال الإيمان كله، كأُصول الإيمان: من الإيمان بالله وملائكته، وكتبه ورسله والقدر خيره وشره واليوم الآخر وما هو معلوم من الدِّين بالضرورة. ومنه ما إذا زال زال كمال الإيمان لا أَصله وحقيقته، كزوال شعب الإيمان الأُخرى التى دون الأُصول السالفة الذكر. وأَهل السنة كانوا أَسعد الناس بموافقة النصوص وأَحظاهم بها، لأَنهم داروا مع النص وسلموا وأَذعنوا لما فيه، وعملوا بجميع الأَدلة من الكتاب والسنة حيث وفقوا بين ما قد يظهر منها التعارض، بخلاف أَهل الأَهواء الذين أَخذوا من الأَدلة ما يوافق مذاهبهم وردوا ما يعارضها بنفي أوتأويل... فهم كمن آمن ببعض الكتاب وترك بعضاً. والله سبحانه هدى أَهل السنة والجماعة في هذا ـ وبقية أُصول ومسائل العقيدة ـ لما اختلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(ب) وقال آخرون: الإيْمانُ مَعرِفةٌ بالقَلْبِ، وإقرارٌ باللِّسانِ. وليس العَملُ مِنْ الإيمانِ في شَيءٍ؛ لأَنَّ الإيمانَ في كَلامِ العَربِ التَّصْدِيقُ.

قالوا: والعَامِلُ لا يُقَالُ له مُصدِّقٌ، وإنَّما التَّصديقُ بالقَلْبِ واللِّسانِ. قال: فمتى صَدَّقَ بِقَلبِهِ ولِسَانِهِ فهومُؤمِنٌ مُسلِمٌ.

(جـ) وقال آخرون: الإيمانُ المَعرِفةُ بالقَلْبِ، فمَنْ عَرَفَ الله بِقَلْبِهِ وإنْ جَحَده بِلسانِه وفرَّطَ في الشَرائِع، فهو مُؤمِنٌ.

(د) وقال آخرون: الإيمانُ نَفْسُهُ التَّصديقُ باللِّسان، والإقرَارُ بِدون المعرفةِ والعَملِ. قالوا: لأَنَّ ذلك هو المعروفُ في كَلامِ العَربِ.

١ ـ قالوا: وبعدُ، فإنَّ مَعْـرِفةَ الله ـ جلَّ ثَنَاؤه ـ ليـس بِكَسبٍ لِلعَبدِ فيكونَ مِنْ مَعاني الإيمَانِ، والعَمَلُ مِنْ فرَائِضِ الله التي شَرعَها لِعبَاده وليس ذلك بِتَوحيدٍ أَيضاً.

٢ ـ قالوا: وإيمَانٌ بلا كَسبِ العَبْدِ مِنْ العَملِ الذي هو تَوحِيدُ الله تعالى ذكره، وإقرارٌ مِنْه بِوَحدانيته ونُبوةِ رسوله ﷺ وما جاءَ به مِنْ شَرائعِ دَيْنِه.

٣ ـ قالوا: فمتى أَتى بذلك فهومُؤمنٌ لا شَكَّ فيه.

٣٨ ـ قال أبو جعفر:

والصّوابُ مِنْ القَوْلِ في ذلك عندنا أَنَّ الإيمانَ اسمٌ للتَّصْدِيقِ كما قالتهُ العَربُ، وجاء به كِتَابُ الله ـ تعالى ذكرُه ـ خَبراً عن إِخْوةِ يُوسُفَ مِنْ قِيْلِهم لأَبيهِم يعقوبَ: ﴿وما أَنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾. بمعنى: ما أَنتَ بِمصَدِّقٍ لنا على قِيلنا(١).

غَير أَنَّ المعنى الذي يَستحِقُّ به اسمَ مُؤمِنٌ بالإطلاقِ، هو الجامِعُ لِمعَاني الإيمان، وذلك أَدَاءُ جَميع فَرائِضِ الله ـ تعالى ذكره ـ مِنْ مَعرفَةٍ وإقرارٍ وعَملٍ.

وذلك أَنَّ العَارِفَ المُعْتَقِدَ صِحَّةَ ماعرفَ مِنْ تَوحِيدِ الله ـ تعالى ذكره ـ وأَسمائه وصِفاتِه، مُصدِّقٌ لله في خَبرِهِ عن وَحدانيته وأَسمائه وصِفَاتِه؛ فكذلك العارِفُ بنبوَّة نَبي الله ﷺ، المُعتقدُ صِحَّة ذلك، وصِحَّةَ ما جَاء به مِنْ فَرائِضِ الله.

وذلك أَنَّ مَعارِفَ القُلُوبِ عِنْدنا اكْتِسَابُ العِبَادِ وأَفعَالهم، وكذلك الإقرارُ باللِّسانِ بعدثُبوتِه، وكذلك العمل بفرَائِضِ الله التي فرضَها على عباده، تَصدِيقٌ مِنْ العَامِلِ بِعَملِه ذلك لله ـ جلَّ ثناؤه ـ،

---

(١) وهكذا نص عليها في تفسير آية سورة يوسف ١٢/ ٩٧، ولا يفهم من أن لفظة الإيمان مرادفة للفظة التصديق في اللغة، وذلك أن لفظ الإيمان في اللغة تشمل التصديق وزيادة بإقرار واعتراف ونحوه. وانظر الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ضمـــن مجموع الفتاوى ٧/ ١١٦ ـ ١١٧، ١٧٩ وما بعدها.

ورسَولِه ﷺ.

كما إقرَارُه بِوُجوبِ فَرضِ ذلك عليه، تَصْدِيقٌ مِنْه لله ورسولِه بإقرَارِهِ أَنَّ ذلك له لاَزمٌ فإذْ كُلُّ هذه المعَاني يستحقُّ على كُلِّ وَاحدٍ مِنْهما على انْفِرَادِهِ اسمَ إيمَانٍ.

وكان العبدُمأموراً بالقيامِ بجَميعِها كما هو مَأْمُورٌ بِبعْضها، وإنْ كانَتْ العُقُوبَةُ على تَضييعِ بعضِها أَغلَظُ، وفي تَضييع بَعْضِها أَخفُّ، كان بيِّناً أَنَّه غَيرُ جَائزٍ تَسمِيةُ أَحدٍ مُؤمناً ووصْفه به مُطلقاً مِنْ غيرِ وصلٍ إلاَّ لِمَنْ اسْتَكملَ معاني التَّصدِيقِ الذي هو جِماعُ أَداءِجَمِيعِ فَرائِضِ الله.

كما أَنَّ العَلِمَ الذي يأتي مُطلَقاً هو العلْمُ بما ينوب أَمرَالدِّينِ.

فلو أَنَّ قَائِلاً قال لرِجَلٍ عَرفَ مِنْه نَوْعاً، وذلك كَرجلٍ كان عَالماً بأَحكامِ المواريِثِ دون سَائرِعُلومِ الدين، فذكره ذَاكرٌعِنْد مَنْ يَعتقدُ أَنَّ اسمَ عَالم لايلْزمُه بالإطلاق في أَمرِ الدِّينِ إلاَّ مَنْ قُلنا: إنّه يَلْزمُه، فقال: فُلانٌ عَالِمٌ بالإطلاقِ ولَمْ يَصلْهُ، فيُقالُ: فُلانٌ عَالِمٌ بالفرَائِضِ أَو بأَحكَامِ المواريثِ، كان قَدْ أَخطأَ في العِبَارةِ وأَساءَ في المَقالةِ؛ لأَنَّه وَضعَ اسمَ العُمومِ على خَاصٍّ عندَ مَنْ لايَعلمُ مُرادَه، إنْ كان قَائلُ ذلك أَرادَ الخُصوصَ.

وإنْ كان أَرادَ العُمومَ وهو يعلمُ أَنَّ هذا الاسمَ لايَستحِقُّ إلاَّ مَنْ =

كان جَامِعاً علمَ جَمِيعِ ما يَنُوبُ أَمرَ الدِّينِ فَقدْ كَذبَ.

٣٩ ـ وكذلك القائلُ ـ لِمَنْ لَمْ يكنْ جَامعاً أَدَاءَ جَمِيعِ فَرائضِ الله ـ عَزَّ ذِكرُه ـ مِنْ مَعْرِفَةٍ وإِقرَارٍ وعَملٍ ـ: هو مُؤْمِنٌ، إِمَّا كَاذِبٌ، وإِمَّا مُخْطِئٌ في العبَارةِ، مُسيءٌ في المَقَالةِ، إِذَا لَمْ يَصِلْ قِيلَه: هو مُؤْمِنٌ بِما هو به مُؤمِنٌ، لأَنَّ وَصفْنَا مَنْ وصَفْنَا بهذه الصِفَةِ، وتَسْمِيتُنَاهُ هذه التَسْمِية بالإطلاَقِ إِنَّما هو للمعَاني الثَّلاثَة التي قَدْ ذَكرنَاها.

فمَنْ لَمْ يكُنْ جامِعاً ذلك فإِنَّما له ذلك الاسمُ بالخُصُوصِ؛ فَغيرُ جَائِزٍ وَصفُ مَنْ كان له مِنْ صِفاتِ الإِيمَانِ خَاصٌّ، ومِنْ أَسمائه بَعضٌ بِصِيغَةِ العُمُومِ، وتَسْمِيتُه باسمِ الكُلِّ، ولكنَّ الوَاجِبَ أَنْ يَصلَ الوَاصِفُ إِذا وصَفَ بذلك أَنْ يقولَ له ـ إِذا عَرفَ وأَقرَّ وفَرَّطَ في العَملِ ـ هو مُؤمِنٌ بالله ورَسُولِه، فإِذَا أَقرَّ بعدَ المَعْرِفةِ بِلسانِه وصَدَّقَ وعَمِلَ ولَمْ تَظْهر مِنْه مُوبِقَةٌ ولَمْ تُعرَفْ مِنْه إِلاَّ المُحَافَظَةُ على أَدَاءِ الفَرائِضِ. قِيلَ: هو مُؤْمِنٌ إِنْ شَاء الله.

وإِنَّما وصَلْنا تَسْمِيتُنا إِيَّاه بذلك بِقَوْلِنا إِنْ شَاءَ الله؛ لأَنَّا لاَنَدْرِي هلْ هو مُؤمنٌ ضَيَّعَ شَيئاً مِنْ فَرَائِضِ الله عَزَّ ذِكرُه ـ أَمْ لا؛ بلْ سُكونُ قُلوبِنَا إِلى أَنَّه لايَخلو مِنْ تَضييعِ ذلك أَقربُ مِنْها إِلى اليَقِينِ، فإِنَّه غَيرُ مُضيِّعٍ شَيئاً مِنها ولا مُفَرِّطٍ؛ فلذلك مَنْ وصَفناه بالإِيمَانِ بِالمَشيئةِ إِذْ كان الاسمُ المُطْلَقُ مِنْ أَسماءِ الإِيمانِ إِنَّما هو الكَمالُ،

فَمنْ لَمْ يَكُنْ مُكمّلاً جَمِيعَ مَعَانِيه ـ والأَغلبُ عِندنا أَنّه لايُكمِّلُها أَحدٌ ـ لَمْ يَكنْ مُستحقًّا اسمَ ذلك بالإطلاَقِ والعُمُومِ الذي هو اسمُ الكَمَالِ؛ لأَنَّ النَّاقِصَ غيرُ جَائِزٍ تَسْمِيتُه بالكَمَالِ، ولا البَعْض باسمِ التَّامِّ، ولا الجُزْءُ باسمِ الكُلِّ.



(زيادة الإيمان ونقصانه)

(القَولُ في الاختِلَافِ السَّادِس)

٤٠ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كان الاخْتِلافُ السَّادِس. وذلك الاخْتِلافُ في زِيَادَةِ الإِيمَانِ ونُقْصَانِهِ(١).

(أ) فقال بعضُهم: الإِيْمَانُ يَزيدُ ويَنْقُص، وزِيَادته بالطَّاعةِ، ونُقْصَانه بِالمَعصِيةِ(٢).

---

(١) قال ابن جرير في عقيدته: «وأما القول في الإيمان هل هو قول وعمل؟ وهل يزيد وينقص؟ أم لا زيادة ولا نقصان؟ فإن الصواب فيه قول من قال: هو قول وعمل، ويزيد وينقص. وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ، وعليه مضى أهل الدين والفضل، ثم ذكر بإسناده عن عمر بن حبيب رحمه الله قوله: الإيمان يزيد وينقص. فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبَّحناه فتلك زيادته. وإذا غفلنا وعصينا ونسينا، فذلك نقصانه.

(٢) وهذا هو قول أهل السنة والجماعة الذي رجحه ابن جرير في آخر هذا البحث، وقد كان الأئمة من السلف يقولون: الإيمان: قول باللسان وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان، يزيد بطاعة الرحمن وينقص بطاعة الشيطان. حيث يدمجون حد الإيمان مع أثره على الأعمال، وإنَّما فرق بينهما من بعدهم وهو تفريق اصطلاحي ليس إلاَّ.

يدل عليه قوله تعالى: ﴿إنَّما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون﴾ من أول الأنفال. وقوله =

قالوا: وإنَّما جَازَتْ الزِيَادَةُ والنُقْصَانُ عليه؛ لأَنَّه مَعْرِفةٌ وقَوْلٌ وعَملٌ؛ فالنَّاسُ متفَاضِلُون بالأَعْمَالِ. فأَكثرُهم له طَاعةً أَكثَرُهم إِيْماناً، وأَقَلُّهم طَاعَةً أَقَلُّهم إِيْمَاناً.

(ب) وقال آخَرون: يَزِيدُ ولا يَنْقُص[1].

= أيضاً: ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ من سورة المدثِّر. وللحديث المتفق عليه عن أبي هريرة مرفوعاً: «الإيمان بضع وستون ـ أو وسبعون ـ شعبة» الحديث، ولحديث الشفاعة السابق في إخراج من في قلبه أدنى مثقال من خردل من إيمان. وما زاد شيء إلاَّ جاز عليه النقصان ولهذا روى اللالكائي بسنده الصحيح عن الإمام البخاري أنه قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء في الأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

(١) هذه المقالة بما جاء بعدها من حيثيات هي قول الخوارج ومنهم الأباضية وقول المعتزلة، إذ نفوا نقص الإيمان لأنه لا يتبعض عندهم، ونقصه ذهابه جميعه. وجوَّزوا الزيادة، وذلك من جهة اختلاف الناس في وجوب التكاليف على بعضهم في أوقات دون بعض، كما مثل ابن جرير.

وانظره في جامع البسيوي الإباضي ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩، ومشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي ١/ ٣١٢، وانظره عند المعتزلة في متشابه القرآن للقاضي المعتزلي عبدالجبار الهمذاني ١/ ٣١٢.

وأما ما يُروى عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس من القول بزيادته والتوقف في نقصانه، فلم يقصده ابن جرير في هذا القول.

وهذه الرواية عن الإمام مالك رواها عنه تلميذه ابن القاسم، وغاية مافيها التوقف في شأن نقص الإيمان، والتصريح بزيادته.

ولذا كانت الروايات المشهورة عنه تُصرِّح بزيادة الإيمان، وكذا بنقصانه، كما في روايات عبدالرزاق الصنعاني، ومعمر بن عيسى وابن نافع وابن وهب عنه. =

وقالوا: زِيَادَتُه الفَرَائض. وذلك أَنَّ العَبدَ في أَولِ حَالٍ تَلْزَمُه[1] الفرَائضُ، إنَّما يَلْزَمُه الإقرَارُ بِتَوحيدِ الله - جَلَّ ثَنَاؤه - دون غَيرِه مِنْ الأَعمَالِ، وذلك بُلوغ نَوْعٍ مِنْ أَنوَاعِ الإيْمَان. ثُمَّ فُرِضَ الطَّهارةُ للصَّلاةِ،والغُسْلُ مِنْ جَنَابةٍ إنْ كان أَجنَبَ مِثلَ ذلك.

ثُمَّ الصَّلاةُ ثُمَّ كذلك سائِرُ الفَرَائِضِ إنَّما يَلْزَمُه كُلُّ فَرضٍ مِنها

= وانظرها في التمهيد لابن عبدالبر ٩/ ٢٥٢، والسنة لعبدالله بن أحمد ٨٧، والشريعة للآجري ١١٧، وشرح السنة للالكائي ١/ ٩٥٧، وشرح النووي على مسلم ١/ ١٤٦.

ولذا اعتذر العلماء عن تلك الروايةعن الإمام مالك بعدة أُمور:

١ - أن لفظ الزيادة ورد في النصوص، دون لفظ النقصان فلم يقل به. وقاله ابن تيمية.

٢ - أنه خشي من القول بالنقصان فيكون بذلك شكًّا مخرجاً عن اسم الإيمان، أو يكون القول بالنقصان مُتأولاً لقول الخوارج فيه، وحكاهما النووي.

٣ - ربما كان هذا القول قولاً قديماً منه رحمه الله رجع عنه لما تأمل في النصوص.

٤ - وربما هو وهم من ناقليه، إذ يعرض للمدرس في درسه توقف في مسائل لا لعدم الجواب عنده، بل ربما للتأمل في عارض عرض له في خاطره ونحو ذلك.

وبالجملة فرواية التوقف في النقصان محل عدة احتمالات وهي رواية واحد، أما التصريح بنقصانها فعليها العمل ودافعة لما يردها من التأويل، وقد رواها عدد من تلاميذه. فهي المعتمدة في قوله في الموضوع، والله أعلم.

(١) جاءت كلمة تلزمه مكررة في الأصل وهو خطأ.

بِمجيءِ وَقْتِهِ.

قالوا: وإِنَّما يَزْدَادُ إِيمَانُه وفَرَائضُه بِمَجيءِ أَوقَاتِها ولا يَنْتَقِصُ.

قالوا: فلا معنى لقَوْلِ القَائلِ: الإِيْمَانُ يَنْقصُ؛ لأَنَّه لا يَسقطُ عنه فَرضٌ لَزمه بعد لُزومِهِ إِيَّاه وهو بالحَالِ التي لَزمَه فيها إِلاَّ بأَدائِهِ.

قالوا: فالزِيَادَةُ مَعْرُوفَةٌ، ولا يُعرفُ نُقْصَانُه.

(جـ) وقال آخرُوْن: الإِيْمَانُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُص[1].

وذلك أَنَّ الإِيْمَانَ: مَعرِفَةُ الله وتَوحيدُه والإِقرَارُ بذلك بعدَ المَعْرِفةِ وبِما فَرَضَ عليه مِنْ فَرائِضِه.

أ ـ قالوا: والجَهلُ بذلك وجُحُودُ شَيءٍ مِنْه كُفرٌ، فلا وَجهَ لِلزِّيَادَةِ فيما لا يكونُ إِيماناً إِلاَّ بِتَمامِه وكَمالِه، ولا للنُّقصَانِ فيما النُّقصَانُ عنه كُفرٌ.

ب ـ قالوا: فَقوْلُ القَائِل: الإِيمانُ يَزِيدُ ويَنْقُص كُفْرٌ وجَهْلٌ لما وَصَفنا.

٤١ ـ قال أَبو جَعْفَر:

والحَقُّ في ذلك عِندنا أَن يُقال: الإِيْمَانُ يَزيدُ ويَنْتَقِصُ، لما وصَفنا قَبَلُ مِنْ أَنَّه معرِفَةٌ وقَوْلٌ وعَملٌ. وأَنَّ جميعَ فَرائِض الله تعالى

---

(١) وهذا هو قول المرجئة المحضة وهم الجهمية. وهو قول باقي طوائف المرجئة من جمهور الأشاعرة والماتريدية، وهو قول مرجئة الفقهاء من وجه.

ذِكره التي فَرَضها على عِبَادِه مِنْ المَعانِي التي لايكونُ العَبْدُ مُستَحِقًّا اسمَ مُؤمِنٍ بالإِطْلَاقِ إلاَّ بأَدَائها.

وإِذا كان ذلك كذلك، وكان لاشَكَّ أَنَّ النَّاسَ مُتفَاضِلون في الأَعْمَال، مُقصِّرٌ وآخرمُقْتَصِد مُجْتَهِد ومَنْ هو أَشدُّ مِنْه اجتِهاداً، كان مَعلوماً أَنَّ المُقَصِّر أَنْقَصُ إِيمَاناً مِنْ المُقْتَصِد، وأَنَّ المُقتَصِدَ أَزيَدُ مِنْه إيمَاناً، وأَنَّ المُجتَهِدَ أَزَيدُ إِيمَاناً مِنْ المُقتَصِدِ والمُقصِّرِ، وأَنَّهُما أَنقصُ مِنه إيمَاناً[1]؛ إذ كان جَميعُ فَرائِضِ الله كما قُلْنا قَبْلُ.

فكُلُّ عَامِلٍ فَمقَصِّرٍ عن الكمالِ، فلا أَحَد إلاَّ وهو نَاقِصُ الإِيمَانِ غيرُ كَامِله؛ لأَنَّه لو كَمُلَ لأَحدٍ مِنهم كمالاً تَجوزُ له الشَّهَادَةُ به، لجازَتْ الشَّهادَةُ له بالجَنَّة؛ لأَنَّ مَنْ أَدَّى جَميعَ فَرائِضِ الله فلَمْ يَبْقَ عليه مِنْها شَيءٌ، واجتَنَب جَميعَ مَعاصِيهِ فَلَمْ يَأتِ مِنها شَيئاً ثُمَّ مات على ذلك، فلا شَكَّ أَنَّه مِنْ أَهلِ الجَنَّةِ. ولذلك قال عبدُ الله ابنُ مَسعودٍ في الذي قِيل له: إنَّه قال: إنِّي مُؤمِنٌ ـ أَلا قال: إنِّي مِنْ أَهلِ الجَنَّةِ.

لأَنَّ اسم الإِيمَانِ بالإِطْلاقِ إِنَّما هو لِلكَمالِ. ومن كان كَاملاً

---

(١) وانظر البحث من وجه آخر في تفسير هذه الآية من سورةفاطر: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير﴾ من تفسير جامع البيان ٢٢/٨٨ ـ ٩١.

كان مِنْ أَهلِ الجَنَّةِ، غَيرَ أَنَّ إِيْمانَ بَعضِهم أَزيَدُ مِنْ إِيْمَانِ بَعْضٍ، وإِيْمَانُ بَعْضٍ أَنقَصُ مِنْ إِيْمَانِ بَعْض؛ فالزِّيَادَةُ فِيه بِزيَادَةِ العَبْدِ بِالقِيامِ باللاَّزِمِ له مِنْ ذلك.

قال أبو جَعْفر:

وقَد دَلَّلْنَا على خَطأ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الإِيْمَانَ: مَعْرِفَةٌ وإِقْرَارٌ دَونَ العَمَلِ، وعلى فَسادِ قَوْلِ الزَّاعِمِ أَنَّه المَعْرِفَةُ دون الإِقْرَارِ والعَمَلِ، وقَوْلِ الزَّاعِمِ أَنَّه الإِقْرَارُ دون المَعْرِفَةِ والعَمَل، بما أَغنى عن تكرَاره في هذا المَوْضِع.

وفي فَسادِ ذلك القَوْلِ فَسادُ عِلَّةِ الزَّاعمين أَنَّه لايَجوزُ الزِّيادَةُ والنُقْصَانُ في الإِيْمَانِ، وصِحَّةُ القَوْلِ الذي اخْتَرناه.

القَولُ فِي الاختِلَافِ فِي أمرِ القُرآنِ[1]

٤٢ ـ قال أَبو جَعْفَر:

ثم كان الاخْتِلافُ الحَادِثُ بعدَ ذلك في أَمرِ القُرآنِ[2].

---

(١) هذه المسألة أَعظم ما وقع للمسلمين بعد عصور التابعين من المصائب في عقيدتهم حيث تولى كبر هذا الأَمر نفاة صفات الباري سبحانه الذين نفوا أَن يكون الله قد اتخذ إبراهيم خليلاً، أَو كلم موسى تكليماً، حيث استعان أُولئك بقوة السلطان في حمل الناس على نفي كلام الله، والقول بأَن القرآن وسائر كلام الله في كتبه أَنها مخلوقة، ولهذا وقف الإمام أَحمد في مقدمة المنافحين في وجه هؤلاء الجهمية المعطلة فكفروا القائلين بخلق القرآن، حتى امتلأت كتب أُصول السنة بهذا، وحتى تقلد تكفير الجهمية خمسون في عشر من العلماء في البلدان، وتعددت أَقوال الطوائف إلى تسعة أَقوال ذكرها شارح الطحاوية وابن القيم في الصواعق، فالقائلون مخلوق هم الجهمية والمعتزلة، والذين قالوا لا يقال مخلوق ولا غير مخلوق هم الواقفة وهم شرٌّ من الأُولى. وأَهل السنة وسط كما اختاره ابن جرير.

(٢) قال في عقيدته : «فأَول ما ابتدأ بالقول فيه من ذلك عندنا القرآن: أنه كلام الله وتنزيله إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا أن كلام الله غير مخلوق، كيف كُتب، وكيف تُلي، وفي أي موضع قُرِىء، وفي السماء وُجد، وفي الأَرض حُفظ في اللوح المحفوظ أو في القلب حفظ، وباللسان لفظ. فمن خال غير ذلك، أو ادَّعى أن قرآناً في الأَرض أو في السماء سوى القرآن الذي نتلوه بأَلسنتنا، ونكتبه في مصاحفنا، أو اعتقد ذلك بقلبه، أَو أضمره في نفسه أو قاله بلسانه فهو بالله كافر، حلال الدم والمال، بريءٌ من =

(أ) فقال بَعْضُهم: هو مَخلُوقٌ.

(ب) وقال آخرون: ليس بِمَخلوقٍ ولا خَالِقٍ.

(جـ) وقال آخرون: لا يَجوزُ أَنْ يُقَالَ: هو مَخْلُوقٌ ولا غَيْرُ مَخلُوقٍ.

قال أَبو جَعْفر:

والصَّوَابُ في ذلك مِنْ القَوْلِ عِنْدَنا قَوْلُ مَنْ قَال: ليسَ بِخَالِقٍ ولا مَخلُوقٍ؛ لأَنَّ الكَلامَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ كَلاماً إلاَّ لِمتَكَلِّمٍ؟

لأَنَّه ليسَ بِجِسْمٍ فيقوم بِذَاتِه قِيامَ الأَجْسَام بأَنفُسِها.

فَمعْلُومٌ إِذْ كان ذلك كذلك أَنَّه غَيرُ جَائز أَنْ يكونَ خَالقاً؛ بل الوَاجِبُ إِذْ كان ذلك كذلك أَنْ يكونَ كلاماً للخَالِق، وإِذْ كان كلاماً للخَالِق، وبَطلَ أَن يكون خَالِقاً، لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكونَ مَخلُوقاً؛ لأَنَّه لايقومُ بِذاتِه وأَنَّه صِفةٌ والصِّفَات لا تَقومُ بأَنْفُسها، وإِنَّما تَقومُ بالموصُوف بها، كالأَلوانِ والطُعُومِ والأَرابيح والشَّمِّ، لا يقوم شيءٌ مِنْ ذلك بِذَاتِه ونَفْسِه، وإِنَّما يقومُ بالمَوُصوفِ به.

فكذلك الكلامُ صِفةٌ من الصِّفَات لاتَقومُ إِلاَّ بالمَوصُوفِ بها.

وإِذْ كان ذلك كذلك صَحَّ أَنَّه غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يكونَ صِفَةً

= الله، والله بريء منه، يقول الله تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾ وقال تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾...» اهـ.

للمَخلُوقِ والمَوصُوفُ بها الخَالِقُ؛ لأَنَّه لو جَاز أَنْ يكونَ صِفةً لِمَخلُوقٍ والمَوصُوفُ بها الخالقُ، جاز أَنْ يكونَ كُلُّ صِفةٍ لِمَخلوقٍ فَالمَوُصوفُ بها الخَالِقُ، فيكونَ إِذْ كانَ المَخْلُوقُ مَوْصُوفاً بالألوانِ والطُّعومِ والأَرَاييحِ والشَّمِّ والحَركةِ والسُّكونِ أنْ يكونَ المَوصُوفُ بالأَلوَانِ وسَائر الصِّفَاتِ التي ذكرنا الخَالقَ دون المَخلُوق، في اجْتِمَاعِ جَميعِ المُوحِّدين مِنْ أَهلِ القِبْلَةِ وغَيرِهم على فَسادِ هذا القوْلِ ما يُوضِّح فَسَاد القَوْلِ بأَنْ يكونَ الكَلامُ الذي هو مَوصُوفٌ به ربُّ العِزَّةِ كَلاماً لِغَيره.

فإذا فَسد ذلك وصحَّ أَنَّه كلامٌ له، وكان قد تبين ما أَوضَحنا قَبْلُ أَنَّ الكلامَ صِفَةٌ لا تَقومُ إلاَّ بالمَوصُوفِ بما صحَّ أَنَّه صِفَةٌ للخَالِق. وإِذْ كان ذلك كذلك صَحَّ أَنَّه غَيرُ مَخلُوق.

٤٣ ـ ومَنْ أَبَى ما قُلْنا في ذلك قِيلَ له: أَخبرنا عن الكَلامِ الذي وَصفتْ أَنَّ القديمَ به مُتكَلِمٌ مَخلُوقٌ، أَخلقَه إِذْ كان عنده مَخلُوقاً في ذَاتِه، أَم في غَيرِه، أَمْ قَائمٌ بِنَفسِه؟

إلزام للجهمية من طريق النظر والمثل على إثبات الصفات

* فإنْ زعم خلْقه في ذَاتِه، فقد أَوجبَ أَنْ تكونَ ذَاتُه مَحلاً للخَلق، وذلك عند الجَميع كُفرٌ.

* وإِنْ زَعَم أَنَّه خَلقَه قَائمٌ بِنفسه.

قِيل له: أَفَيجوزُ أَنْ يَخلُقَ لَوْناً قَائماً بِنَفسِه وطعماً وذَوَاقاً[1]؟

فإِن قال: لا، قيل له: فما الفَرقُ بينك وبين مَنْ أَجازَ ما أَبيتَ مِنْ قيام الأَلوانِ والطُّعُوم بأَنفسها، وأَنكرَ ما أَجَزتَ مِنْ قِيَامِ الكَلامِ بِنَفسِه؟!

ثُمَّ يُسأَلُ الفَرقَ بين ذلك، ولا فَرق.

وإِنْ قَال: بَلْ خَلَقَه قَائماً بِغَيرِه. قيل له: فَخلقهُ قائمٌ بِغيره وهو صِفةٌ له؟! فإِنْ قال: بلى.

قيل له: أَفيَجُوزُ أَنْ يَخلقَ لَوناً في غَيرِه فيكونَ هو المُتلَونُ، كما خلق كَلاماً في غيرِه، فكان هو المُتَكلِّمُ به. وكذلك يَخلُق حركةً في غَيرِه فيكونَ هو المُتَحركُ بها.

فإِنْ أَبى ذلك سُئِلَ الفَرقَ.

وإِنْ أَجَاز ذلك أَوجبَ أَنْ يكونَ ـ تعالى ذكره ـ إِذا خَلَق حركةً في غَيرِه فهو المُتَحركُ. وإِذا خَلق لَوْناً في غَيرِه فهو المُتلَونُ به. وذلك عندنا وعندهم كُفْرٌ وجَهْلٌ.

وفي فَسادِ هذه المعاني التي وصفنا الدَّلالةُ الوَاضحةُ إِذْ كان لا وَجه لخلق الأَشياء إِلاَّ بعضُ هذه الوُجوه، صَحَّ أَنَّ كَلاَمَ الله صفةٌ له، غير خَالق ولا مَخلُوقٍ. وأَنَّ معاني الخَلْقِ عنه مَنفيَّةٌ.

---

(١) قال في القاموس في مادة ذوق: ذاقه ذوقاً وذواقاً ومذاقاً ومذاقة: اختبر طعمه. وانظر اللسان.

القَوْلُ فِي الاخْتِلَافِ فِي عَذَابِ القَبْرِ

٤٤ ـ قال أَبو جَعْفر:

ثمّ كان الاخْتِلافُ بعد ذلك في أَلفَاظِ العِبَاد بالقُرآن[١].

---

(١) هذه المسألة من آثار مسألة خلق القرآن، فكانت المعتزلة الجهمية تصرح بأن القرآن مخلوق، والألفاظ به مخلوقة، وأن الله خلق القرآن في غيره جبرائيل أو محمد ﷺ، وكان المتسترون منهم زمن الإمام أحمد يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ويقصدون بنفس المقروء المتلو وهو القرآن، ولذا بدَّعهم الإمام أحمد وجعلهم من الجهمية، بل قال: من لم يقل القرآن كلام الله غير مخلوق فهوكافر، ثم قال: لا تشكن في كفرهم، فإنَّ من لم يقل القرآن كلام الله غير مخلوق فهو كافر. اهـ. وانظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي نقل ذلك بسنده في ص١٥٧ وما بعدها.

ثم صار المختار عند جماهير أهل السنة والجماعة أن ألفاظ العباد بالقرآن مخلوقة أي حركة ألسنتهم وشفاههم والغنة في الخياشيم... وصرَّح بذلك الإمام البخاري في كتابه: خلق أفعال العباد، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد فيما رواه عنه فوران لما سأله في الفرق بين اللفظ والمحكي، فقال: القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة، وانظرها في سير أعلام النبلاء مسندة في ١١/ ٢٩١.

وكذا ما رواه تلميذه إبراهيم الحربي، قال: كنت جالساً عند أحمد بن حنبل فجاءه رجل فقال: يا أبا عبدالله. إن عندنا قوماً يقولون: إن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة. فقال أحمد ابن حنبل: يتوجه العبد بالقرآن إلى الله لخمسة أوجه كلها غير مخلوقة: حفظ بقلب، وتلاوة بلسان، وسمع بأذان، ونظر ببصر، وخط بيد. =

وقد بيَّنّا ذلك فيما مَضى مِنْ كِتَابنا هذا.

واخْتُلِفَ في عَذَابِ القبرِ، وهل يُعذبُ الله تعالى أَحداً في قَبْره أو يُنعِّمه فيه؟

(أ) فقال قومٌ: جَائزٌ أَن يكون الله جلَّ ذكرُه يُعذِّبُ في القَبْرِ مَنْ شَاء مِنْ أَعدائه وأَهل معصيتِه[1].

= فالقلب مخلوق، والمحفوظ غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة، والمتلو غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق... انظر رسالة في أن القرآن غير مخلوق لإبراهيم الحربي. وقد بسط الكلام في هذا الموضوع ابن القيم فانظر في مختصر الصواعق المرسلة ص٤١٦ ـ ٤٣٠.

والنظر يقتضي ذلك، إذ أفعال الناس من خلقهم وصنعهم، وهم مخلوقون أصلاً فما صدر عن مخلوق فهو كذلك. ففعلهم وحركاتهم مخلوقة دون ذلك المقروء أو المسموع أو المكتوب فليس من فعلهم، ألا تراهم يقرأون الحديث والرسائل فتضاف إليهم قراءتهم التي من خلقهم دون خلق الحديث أو الرسائل فخلقها مضاف لمنشئها وهو الرسول ﷺ وكاتب الرسالة، كما يقرأون القصائد وغيرها ولا يقال إنهم خلقوها، بل لاتنسب لهم أصلاً إلاَّ نسبة القارىء إلى الحافظ،وهذه القصائد والمقروءات تضاف إلى قائلها أولاً، وإن كان قد بلي من الجاهلين ونحوهم، ولا يقول عاقل أن هذا القارىء هو الذي خلق هذه القصيدة أو الذي أنشأها أو الذي تكلم بها ابتداءً.. فإذا كان هذا كلام البشر فكيف بكلام الله تعالى خالق البشر.

(١) وظاهر تفريق الإمام ابن جرير بين هذه الأقوال الثلاثة. أن هذا القول مفهومه جواز العذاب والنعيم في القبر عقلاً وعدم إحالته. أما إثباته فأمر آخر، والظاهر لي أنه قول طائفة من المعتزلة. وانظر مقالات الإسلاميين ٢/١١٦. والفصل لابن حزم ٤/٥٥ ـ ٥٦، وأصول الدين للبغدادي ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ومفصل الاعتقاد من مجموع الفتاوى ٤/١٨٣ ومابعدها.

(ب) وقال آخَرُون: بلْ ذلك كَائنٌ لا مَحَالة؛ لِتَوَاترِ الأَخْبارِ عن رَسولِ الله ﷺ بأَنَّ الله ـ جلَّ جلاله ـ يُعذِّبُ قَوْماً في قُبورِهم بعد مَماتهم[1].

(جـ) وقال آخرون[2]: ذلك مِنْ المُحال ومِنْ القَوْلِ خَطأٌ. وذلك أَنَّ المَيِّت قد فَارقهُ الرُّوحُ، وزَايلتهُ المَعْرِفةُ. فلو كان يأَلمُ ويَنعمُ لكان حيًّا لا ميتاً. والفرقُ بين الحَيِّ والمَيِّت الحِسُّ، فمَنْ كان يُحسُّ الأَشيَاءَ فهو حَيٌّ، ومَنْ كان لا يُحسُّها فهو مَيِّتٌ.

قالوا: ومُحالٌ اجْتِمَاعُ الحِسِّ وفَقدِ الحِسِّ في جِسمٍ وَاحِدٍ،

---

(١) هو قول أهل السنة والجماعة وجماهير أهل الإسلام. ويستدل له ابن جرير بعد قليل. ومن دلائله من القرآن الكريم عدة آيات منها قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿... ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون﴾ وقوله تعالى عن المنافقين: ﴿وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين، ثم يردون إلى عذاب عظيم﴾. وقوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء﴾. وقال عن عذاب قوم فرعون في سورة غافر: ﴿وحاق بآل فرعون سوء العذاب النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾. في غيرها من الآيات فضلاً عن الأحاديث النبوية التي تواترت لفظاً ومعنى من هذا مما سيسوق المؤلف بعضها.

(٢) هو قول جمهور المعتزلة والخوارج، وكذا قول الفلاسفة ونحوهم.

فلذلك كان عندهم مُحَالاً أنْ يُعذبَ الميِّتُ في قَبْرِه.

قال أبو جعفر:

والحقُّ في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأَخبارُ عن رسول الله ﷺ أَنَّه قال: «استَعِيذُوا بالله مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، فإِنَّ عذَابَ القَبْرِ حقٌّ»[1].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده ٦/ ٨١، قال: ثنا هشام ثنا إسحاق ابن سعيد ثنا سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة رضي الله عنها أن يهودية كانت تخدمها، فلا تصنع عائشة إليها شيئاً من المعروف إلاَّ قالت اليهودية: وقاك الله من عذاب القبر، فسألت رسول الله ﷺ هل للقبر عذاب؟ قال: «كذبت يهود لا عذاب دون يوم القيامة». ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته: «أيها الناس استعيذوا بالله من عذاب القبر فإن عذاب القبر حق».

وأول الحديث عند أبي داود في سننه رقم ٤٧٥٣، عن البراء بن عازب من حديثه الطويل، وعند الترمذي برقم ٣٦٠٤، من حديث أبي هريرة، بل حديث أبي هريرة هذا في الصحيحين من دعائه عليه السلام: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال».

وحديث عائشة أصله في الصحيحين عنها، وفيه أنها سألت الرسول عن قول اليهودية فقال عليه السلام: «نعم عذاب القبر حق»، قالت عائشة: فما رأيت رسول الله ﷺ بعدُ صلى صلاة إلاَّ تعوذ بالله من عذاب القبر.

أخرجه البخاري في الجنائز باب ما جاء في عذاب القبر برقم ١٣٠٦. وأخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ـ باب استحباب التعوذ من عذاب القبر برقم ٥٨٦.

٤٥ ـ ويُقَالُ لِمَنْ أَنكرَ ذلـك: أَتُجِيزُون أَنْ يُحدث الله حَياةً في جسْمٍ ويُعدمَهُ الحِسَّ؟

مناقشة لنفاة عذاب القبر ونعيمه

فإِنْ أَنكَروا ذلك قيل لهم: وما المعنى الذي دعَاكم إلى الإِنْكَارِ لذلك؟

فإِنْ زَعموا أَنَّ الذي دعَاهم إلى ذلك هو أَنَّ الحيَاةَ عِلَّةٌ للحِسِّ وسَبَبٌ له، وغَيرُ جائزٍ أَنْ يُوجَد سَبَبُ شَيءٍ ويُعدَم مُسبَّبهُ. وأَوجبوا أَنْ يكونَ المُبرسمُ والمُغمى عليه يحسَّان الآلاَمَ في حَال زوالِ أَفهامهما.

فيُقال لهم: أَتُنكرون جَوازَ فَقدِ الآلامِ واللَّذاتِ مع وُجودِ الحياة؟

فإِنْ أَنكَروا جوازَ ذلك، وقالوا: لا يكونُ حَيٌّ إِلاَّ مَنْ يأَلمُ ويَلذ. قلنا لهم: أَفتُحيلون أَنْ يكونَ حَيّاً إِلاَّ مُطِيعاً[1] أَو عَاصِيا أَو فَاعِلاً أَو تَارِكاً؟ فإِنْ قالوا: نَعمْ. خَرجُوا مِنْ حَدِّ المُناظَرةِ لدفْعِهم المَوجُودَ المَحسوس. وذلك أَنَّ الأَطفَالَ والمَجانين مَوجُودُونَ أَحياءٌ لا مُطيعين ولا عَاصين. وأَنَّ المُغمى عليه والمُبرسَم لا فَاعلٌ ولا تارِكٌ اختياراً.

وإِنْ قالوا: بلْ لا نُحيل ذلك ونَقولُ: جَائزٌ وُجودُ حيٍّ لا مُطِيعاً،

---

(١) هكذا في الأَصل، والظاهر الصواب: أَن يكون حياً لا مطيعاً... بقرينة ما بعدها.

ولا عَاصِياً، ولا فَاعِلاً، ولا تَاركاً، قيل لهم: فأَجِيزُونا[1] وجود حَيٍّ لا حَاسٍّ ولا مُدرِكٍ كما أَجزتُمْ وُجوده لا فَاعِلاً ولا تَارِكاً.

فإِنْ أَبوا سُئِلُوا الفَرقَ بينهما.

وإِنْ أَجازوا وُجودَ حَيٍّ لا حَاسٍّ ولا مُدرِكٍ قِيلَ لهم: فإِذْ كان جَائِزاً عندكم وُجودُ حيٍّ لا حَاسٍّ ولا مُدرِك فقد جَازَ وُجودُ الحَياةِ في جِسْمٍ، وارْتِفَاعُ الحِسِّ عندكم مِنْه.

فإذا جَاز ذلك عندكم فما أَنكرتُمْ مِنْ وُجودِ الحِسِّ في جِسْمٍ مع ارْتِفاع الحَياةِ مِنْه؟! ويُسأَلون الفَرقَ بين ذلك.

ويُقَالُ لهم: أَليسَ مِنْ قَوْلكم: إِنَّه جَائزٌ وُجودُ الحيَاةِ في جِسْمٍ، وفَقْدِ العَلمِ مِنْه في حَالٍ وَاحِدَةٍ؟

فإِنْ قالوا: نَعمْ، قيل لهم: فما أَنكَرتم مِنْ وُجودِ العلمِ في جسْمٍ مع فَقْدِ الحَياةِ؟ وهل بينكم وبين مَنْ أَنكرَ وجودَ الحَياة في جسمٍ مع فقْدِ العِلم، فأَجازوا وجودَ العِلمِ مع فَقْدِ الحَياةِ[2]؟!

فإِنْ قَالوا: الفَرقُ بيَننا وبينه أَنَّا لَمْ نَجد عَالِماً إِلاَّ حَيَّاً، وقد نجدُ حياً لا عَالِماً.

قيل لهم: أَوكلُّ ما لَمْ تُشاهِدُوه أَو تُعايِنُوه أَو مثله فغيرُ جَائز كَوْنُهُ عندكم؟

---

(١) هكذا في الأَصل ولعل الصواب فأَجيزوا. لأَنها لا تتعدَّى إِلى مفعولين.

(٢) مراد الشيخ ابن جرير رحمه الله: هل بينكم وبين هؤلاء فرق؟

فإن قالوا: نعمْ.

قيل لهم: أَفَشَاهدتم جِسماً حَيّاً له حَياةٌ لا تُفارقُه الحَياةُ بالاحْتِرَاق بالنَّار؟

فإنْ زعموا أَنَّهم قد شاهدوا ذلك وعاينوه، أَكذبتهُم المُشَاهَدَةُ مع ادِّعائهم ما لا يخفى كَذِبَهم فيه.

٤٦ ـ وإنْ زعموا أَنَّهم لَمْ يُعاينوا ذلك ولَمْ يُشاهــدُوه.

قيلَ لهم: أَفتُقِرُّون بأَنَّ ذلك كَائِنٌ، أَم تُنكِرُونه؟ فإنْ زعموا أَنَّهم يُنكرونه خَرجوا مِنْ مِلَّةِ الإِسلامِ بِتَكذِيبهم مُحكمِ القُرآن. وذلك أَنَّ الله تعالى ذكره قال فيه: ﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها﴾[1]. فإنْ قالوا: بلْ نُقرُّ بأَنَّ ذلك كَائِنٌ

قيل لهم: فما أَنكَرتم مِنْ جَوازِ وُجودِ العلمِ وحِسِّ الأَلمِ واللَّذَةِ مع فَقْدِ الحَياةِ؟ وإنْ لم تكونوا شاهَدتم ولا عَاينتم عَالِماً ولا حَاسَّاً إلاَّ حيّا له حَياةٌ، كما جازعندكم وُجودُ الحَياةِ في جسْمٍ تُحرِقُه النَّار، وإنْ لمْ تكونوا عَاينتُم جِسماً تَتعَاقبه الحَياةُ مع احْتِرَاقِه بالنَّارِ.

فإنْ قالوا: إنَّما أَجَزنا ما أَجَزنا مِنْ بَقَاءِ الحَياةِ في الجِسمِ الذي تُحرِقُه النَّارُ في حَالِ إحرَاقِهِ النَّارَ، تَصْدِيقاً مِنَّا بِخَبرِ الله ـ جلَّ ثَناؤه.

(١) الآية من سورة فاطر رقم ٣٦.

قيل لهم: فصَدقتم بِخبَرِ الله ـ جَلَّ ثناؤه ـ بما هو ممكنٌ في العُقولِ كَوْنُه أَو بما هو غَيرُ مُمكنٍ فيها كَوْنُه؟

فإِنْ زعموا أَنهم أَجَازوا ما هو غَيرُ مُمكنٍ في العُقول كَوْنُه، زعموا أَنَّ خَبر الله ـ عَزَّ وجلَّ ـ بذلك تُكذِّبُ به العُقولُ وتَرفعُ صِحَّته، وذلك بالله كُفرٌ عندنا وعندهم. ولا إِخَالهم يقولون ذلك.

فإِنْ زعموا أَنَّه ـ تعالى ذكره ـ أَخبرَ مِنْ ذلك بِمَا تَصدِّقُه العُقولُ.

قيلَ لهم: فإِذْ كان خَبره بذلك خَبَراً يُصَدِّقُه العَقْلُ ـ وإِنْ لَمْ تكونوا عَاينتُم مِثلَه ـ فأَجيزوا كذلك أَنَّ عَذابَ الله ـ تعالى ذكره ـ أَلماً ولذَّةً وعِلماً في جسمٍ لا حياةَ فيه، وإِنْ لَمْ تكونوا عَاينتُم مثلَه فيما شَاهدتم، ولا صحَّ بذلك عندكم خَبرٌ عن الله ـ تعالى ذكره ـ أَو عنْ رسوله ﷺ، كما كان غيرَ مُحالٍ عندكم في العقل وجودُ الحَياةِ في جسمٍ قد أَحرقَتهُ النَّارُ قبلَ مَجيءِ الخَبرِ به.

وإِنْ كان الخَبرُ قد حققَ صِحَّة كَوْنِ ذلك حتّىٰ يَصحَّ به عندكم خَبرٌ مِنْ الله أَو من رسوله عليه الصلاة والسلام.

إنكار منكر ونكير وما يكون في القبر من أحوال البرزخ

٤٧ ـ قال أبو جعفر:

والمَسألةُ على مَنْ أنكرَ مُنْكَراً ونكيراً، ودفعَ صِحَّةَ الخَبرِ الذي رُوي عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «إنَّ المَيِّتَ ليسمَعُ خَفَقَ نِعالِهِم»[١]، يعني نِعَالَ مَنْ حَضَرَ قَبْرَه، إذَا وَلَّوا مُدْبِرينَ.

والخبرُ الذي رُوي عنه عليه السلام: «أنَّه وَقفَ على أَهلِ القَلِيبِ فَناداهم بأَسمَائهم: يا عتبةَ بنَ رَبيعةَ، وشَيبةَ بنَ رَبيعةَ، ويا أَبا جَهل بن هشام، هل وَجدتُم ماوعَدَ ربُّكُم حَقاً، فإنِّي قَدْ وجَدتُ ما وعَدَني ربِّي حَقَّاً. قالوا: يا رسول الله، أتكلم قوماً قد مَاتوا وجَيَّفوا؟! فقال: ما أَنتُم بأَسمْعَ لما أَقول مِنْهم»[٢]. وما أَشبه ذلك مِنْ الأَخبارِ الوَارِدَةِ عن رسَولِ الله ﷺ في المَوْتَى، كالمَسألةِ على مَنْ أنكرَ عذَابَ القَبرِ سواء؛ لأَنَّ عِلَّتهم في جَميعِ إنْكَارِ ذلك عِلَّةٌ وَاحِدةٌ، وعِلَّتُنا في الإِيمَانِ بجمِيعهِ والتَصدِيْق به عِلَّة وَاحِدةٌ؛ وهو

(١) قطعة من حديث أخرجه الإمام مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظين: الأول: «إنه ليسمع قرع نعالهم، قال فيأتيه ملكان فيقعدانه فيقولان له...» الحديث. والثاني: «إن الميت إذا وضع في قبره إنه ليسمع خفق نعالهم إذا انصرفوا» في كتاب الجنة باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار. برقم ٢٨٧٠.

(٢) الحديث متفق عليه ـ فقد أخرجه البخاري في المغازي ٤/ ١٤٦١، باب دعاء النبي ﷺ على كفار قريش من حديث أبي طلحة. وقال قتادة في آخره: أحياهم الله حتى أسمعهم قوله، توبيخاً وتصغيراً ونقمة وحسرة وندماً. وأخرجه مسلم في كتاب الجنة ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه برقم ٢٨٧٤.

تَظَاهُر الأَخبَارِ عن رَسولِ الله ﷺ به، مع جَوازِه في العقْلِ وصِحَّتِهِ فيه، وذلك أَنَّ الحَياةَ معنىً، والآلام واللَّذَّاتِ والمعلومَ[1] معانٍ غيره. وغَيرُ مُستَحيلٍ وُجودُ الحَياةِ مع فَقْدِ هذه المَعاني، ووُجُودُ هذه المَعاني معَ فَقْدِ الحَياةِ، لافرقَ بين ذلك.

٤٨ ـ قال أَبو جَعْفر:

قد أَوضَحتُ سَبيلَ الرَّشَادِ، وبَيَّنْتُ طَريقَ السَّدَادِ لِمنْ أُيِّد بنُصحِ نفْسه، وطُلبَ مِنْه السَّلامةُ مِنْها لها، والنَّجاةُ مِنْ المَهالِك، وتَرْكُ التَّعصُّبِ للرؤسَاءِ، والغَضَب لِلكُبرَاءِ، وإِعْراضٌ مِنْه عن تَقليدِ الجُهَّالِ، ودُعَاةِ الضَّلالِ، في جَميعِ مااختَلفَت فيه أُمَّةُ نَبينَا صلَّى الله عليه وسلَّم بعده إِلى يَوْمِ القِيَامةِ[2] هذا، وما عَسَاها أَنْ تَخْتَلِفَ فيه بعد اليَوْمِ مِنْ تَوحِيدِ الله ـ جلَّ ثناؤه ـ وأَسمائه وصِفَاتِه وعَدْلِهِ ووَعدِه ووَعيدِه، وأَحكَامِ أَهلِ الإجرَامِ، والقَوْلِ في أَهلِ الآثَامِ العظَامِ وأَسمَائهم وصِفَاتِهم.

والقَوْلِ في أَهلِ الاسْتِحقَاقِ للإِمَارةِ والخِلاَفةِ، وأَحكَامِ المَرَقَةِ مِنْ الخَوَارِجِ على الأَئمةِ.

والصَّحيحِ مِنْ القَوْلِ فيما لا يُدرَكُ علمهُ إِلاَّ حسَّاً وسَمَاعاً،

---

(١) هكذا في الأَصل، وأَظنه المراد به: العلوم، والاسم يحتمله.

(٢) هكذا في الأَصل والصواب إلى يومنا هذا، بدليل ما بعده.

وفيما لايُدرَكُ عِلْمُه إلاَّ اسْتدلالاً، وما الذي لا يَسعُ جَهْلُه مِنْ ذلك، وما الذي يسعُ جَهْلُه مِنْه بما فيه الكِفَايَةُ لِمَنْ وُفِقَ لِفَهمه إنْ شَاء الله[1].

---

(١) هذه الجمل من الشيخ ابن جرير هي كالخاتمة لهذا الكتاب، حيث أتت على عموم المسائل التي تناولها فيه. ولذا بدا لي أن نهاية الكتاب هاهنا وما بعده ألحق به بعد ذلك منه رحمه الله، أو من ناسخيه، والموضوع محل احتمال، مع أن ذاكري الكتاب نَصَّ بعضهم أنه ثلاثون ورقة ولم تَتم بعد هذه الثلاثون.
هذا إذا لاحظت أنه لم يكمل مسألة الرؤية التي تأتي بعد. كما أنه لم يستوعب إكمال المسائل الخلافية في العقيدة التي ذكرها كالقدر والإيمان والقرآن، والقبر وهكذا، إلاَّ إن قصد دخولها فيما لا يسع الجهل بها.

القَوْلُ فِي الاخْتِلَافِ فِي الرُّؤيَةِ

٤٩ ـ قال أبو جَعْفر:

اخْتَلَف أَهلُ القِبلَةِ في جَوَازِ رُؤيةِ العِبَادِ صَانِعَهم[1]:

(أ) فقال جَماعَةُ القَائلين بِقَوْلِ جَهْم: لا تَجوزُ الرُّؤيةُ على الله ـ تعالى ذكره ـ ومَنْ أَجازَ الرُّؤية عليه فَقدْ حَدَّه، ومَنْ حدَّه فقد كَفر[2].

---

(١) قال ابن جرير في عقيدته: «وأما الصواب من القول رؤية المؤمنين ربهم عز وجل يوم القيامة في الآخرة، وديننا الذي ندين به، وأدركنا عليه أهل السنة والجماعة فهو أن أهل الجنة يرونه على ما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ ثم ذكر بإسناده حديث جرير بن عبدالله البجلي أنهم كانوا جلوساً عند رسول الله ﷺ فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «إنكم راؤون ربكم عز وجل كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تغلبوا عن صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾ وهو مخرج في الصحيحين.

(٢) هذا قول النفاة للصفات، ومنها رؤية الله في الآخرة من الجهمية وبعض المرجئة وجمهور المعتزلة، وورثهم في زمننا الزيدية والإمامية الرافضة والإباضية الخوارج. وهذه المقدمة التي استوجبوا بها على معتقدها الكفر ليست صحيحة، لأن وصف الله بصفات ليس تحديداً له إلاَّ عند من ينزل ذاته وصفاته كذوات الخلق وصفاتهم. والله يرى سبحانه وهو في علوه كما يليق =

(ب) وقال ضِرارُ بنُ عَمرو[1]: الرُّؤيةُ جائزَةٌ على الله تعالى ذكره، ولكنَّه يُرى في القيَامَةِ بِحاسَّةٍ سَادِسَة.

(جـ) وقال هِشَامٌ[2] وأَصحَابُه وأَبو مالِك . . . .

= بذاته المقدسة لا نأول ولا نعطل ولا نشبه. بل نقول بما نطقت به الأدلة نقف بها على باب التسليم والإذعان والإيمان.

(١) هو القاضي المعتزلي ضرار بن عمرو الغطفاني رأس المعتزلة وزعيم فرقة الضرارية منهم، هلك سنة ١٩٠هـ قال الإمام أحمد: شهدت عليه عند القاضي سعيد بن عبدالرحمن فأمر بضرب عنقه فهرب، من مقالاته: إنكار عذاب القبر، وإنكار كون النار والجنة مخلوقتان الآن، مع قوله بأقوال المعتزلة في الصفات والقدر، قال شيخ الإسلام في الاستقامة ٢/ ٩٦ ـ ٩٧: «ومنهم ـ أي المعتزلة ـ من أقر بالرؤية، إما الرؤية التي أخبر بها النبي ﷺ كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، وإما برؤية فسرها بزيادة كشف أو علم، أو جعلها بحاسة سادسة ونحو ذلك من الأقوال، ذهب إليها ضرار بن عمرو وطوائف من أهل الكلام المنتسبين إلى نصر أهل السنة في مسألة الرؤية. وإن كان مايثبتونه من جنس ما نفته المعتزلة والضرارية. والنزاع بينهم لفظي، ونزاعهم مع أهل السنة معنوي. ولهذا كان بشر المريسي وأمثاله يفسرون الرؤية بنحو من تفسير هؤلاء» ا هـ. وانظر الدرء ٧/ ٢٧٨ نحوه. وترجمته في اللسان ٣/ ٢٠٣، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٤، ومقالات الإسلاميين ١/ ٢٨٩، وغيرها من كتب الفرق.

(٢) هما هشامان الأول: هشام بن الحكم الكوفي الرافضي. الثاني هشام بن سالم الجواليقي الرافضي، وكلاهما من رءوس المشبهة المجسمة، والرافضة في أول أطوارها مشبهة في صفات الله غالية في التجسيم، وفي القرون المتأخرة أصبحوا جهمية اعتزالية. وهشام بن الحكم أشهر من صاحبه، فهو متكلم الرافضة ومنظر مذهب المجسمة، كما يقول بالجبر الشديد، وأن علم الله =

. . . . النَّخَعيُّ[1] ومُقَاتِلُ بنُ سُليمانَ[2]:الرُّؤيةُ على الله ـ جلَّ ثناؤه جَائزةٌ بالأَبصَارِالتي هي أَبصَارُالعُيون.

(د) وقال جماعةٌ مُتصَوفِةٌ[3]، ومَنْ ذُكِرَ ذلك عنه مِثل بَكْرِ بنِ

= محدث، ويقول: إن الله جسم طوله سبعة أشبار ـ تعالى الله عن قوله وأمثاله علواً عظيماً. هلك سنة ١٩٠هـ.

ولم يكن على وئام مع صاحبه ابن الجواليقي إذ ذكر المترجمون أن له رداً عليه. وشيخ الإسلام في حكايته لأقوال متقدمي الرافضة المشبهة كثيراً ما يفرق بينهما كما في درء التعارض ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٧٣، ٣٣٢، ٦/ ٢٨٩، ومجموع الفتاوى ٥/ ٢٩٤، وانظر: السير ١٠/ ٥٤٣، واللسان ٦/ ١٩٤، والملل والنحل ١٨٦، وما بعدها.

(١) لعله الواسطي عبدالملك بن الحسين ويُقال ابن أبي الحسين ويعرف بابن ذر، من رجال ابن ماجه ضعفه جماعة منهم أبو زرعة وأبو حاتم وقال البخاري ليس بالقوى، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك.

انظر الكنى لمسلم رقم ٣٠٦٤، الضعفاء للبخاري ص٧٠.

والجرح والتعديل ٢/ ٢/ ٣٤٧، والمقتنى في سرد الكنى للذهبي رقم ٥٥٦٦، وتهذيب الكمال للمزي، والتقريب لابن حجر، والكامل لابن عدي ٥/ ٣٠٣.

هذا ولربما يكون غيره فالله أعلم.

(٢) أبو الحسن البلخي، كبير المفسرين، له تفسير للقرآن مخطوط، توفي شبه ١٥٠، قال فيه الذهبي: أجمعوا على تركه. وتوقف شيخ الإسلام ابن تيمية في ما نسب إليه من التجسيم في منهاج السنة ٢/ ٦١٨ ـ ٦٢٠، وما نسب إليه من الإرجاء في ٥/ ٢٨٦. كما اتهموه بالكذب في الحديث: انظر تهذيب الكمال ١٣٦٥، والطبقات لابن سعد ٧/ ٣٧٣، والنبلاء ٧/ ٢٠١، والمجروحين لابن حبان ٣/ ١٤.

(٣) تعقب ابن جرير في هذه النسبة أبو عبدالله بن خفيف في عقيدته المشهورة =

أُخْتِ عَبدالوَاحدِ[1] : الله ـ جَلَّ وعزَّ ـ يُرى في الدُنيا والآخِرةِ، وزَعموا أَنَّهم قد رَأَوه، وأَنَّهم يَرونه كُلَّما شَاءُوا ـ إلاَّ أَنَّهم زعموا أَنَّه يَراه أَوْليَاؤه[2] دون أَعْدَائِه.

= التي مر ذكرها في حاشية إثبات نسبةالكتاب لابن جرير. التي نقلها ابن تيمية في الحموية الكبرى ص٤٧، وقال فيها: «... فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى، فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة، ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة لم يخص طائفة، فبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المخلصين منهم، وكان من نسب إليه ذلك القول بعد أن ادَّعى على الطائفة ابن أُخت عبدالواحد بن زيد، والله أَعلم بمحله عند المخلصين فكيف بابن أُخته. وليس إذا أَحدث الزائغ في نحلته قولاً نسب إلى الجملة.....» وكلامه رحمه الله متعقب لأن ابن جرير لم يعم كل الطائفة بل نص كما في المتن أعلاه أنه قول جماعة متصوفة، ومن ذكر ذلك عنه مثل بكر بن أُخت عبدالواحد، فاندفع بهذا التقييد، والتنكير في الجماعة المقصودة قول ابن خفيف.

(١) عبدالواحد بن زيد البصري الزاهد شيخ الصوفية بها كان واعظاً عابداً قال فيه البخاري: تركوه وهذا أوسط الأقوال فيه، وذاك من جهة حفظه، مات بعد الخمسين ومائة قاله الذهبي، انظر: السير ٧/ ١٧٨، ولسان الميزان ٤/ ٨٠، وصفة الصفوة ٣/ ٣٢١، والمعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٢، والجرح والتعديل ٣/ ٢٠، والمجروحين ٢/ ١٥٤، وكان له أتباع على طريقته في الزهد وعندهم تصوف مشتهرون به. ويعرفون بأصحاب عبدالواحد بن زيد. ولعل منهم ابن أُخته بكراً. نقل الأشعري عنهم في المقالات ١/ ٢٨٨، أنهم يقولون: إن الله يرى على قدر الأعمال، فمن كان عمله أفضل رآه أحسن. ا هـ. في سياق مقالة التجسيم.

(٢) ذكر ابن خفيف في عقيدته أن أئمة المتصوفة ينكرون رؤية الله في الدنيا =

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: يَراه الوليُّ والعَدوُّ في الدُّنيا والآخرةِ[1]، إلاَّ أَنَّ الوليَّ يُثْبته إذا هو رَآه؛ لأَنَّه يَتَراءى في صُورةٍ إذا رآه بها عَرَفَه، وأَنَّ العَدوَّ لا يُثْبِتُه إذا رآه.

(هـ) وقال بَعضُ أَهلِ الأَثَرِ: يَراه المؤمنون يومَ القِيَامةِ بأَبصَارِهم، ويُدْرِكُونه عَيَاناً ولا يُحيطُون به.

وقال آخَرون مِنْهم: يَراه المؤمنون بأَبْصَارِهم ولا يُدْرِكُونه.

قالوا: وإنَّما زَعمْنَا أَنَّهم لا يُدْرِكُونه؛ لأَنَّه قَد نَفى الإدرَاكَ عن

= بالأبصار وأن ذلك قول الجهال وأهل الغباوة فيهم، فقال كما حكاه عنه ابن تيمية في الحموية ص٤٧: «.. كثيراً ما يقولون رأيت الله، يقول: وذكر عن جعفر بن محمد وهو الخواصّ ـ قوله لما سئل: هل رأيت الله حين عبدته؟ قال: رأيت الله ثم عبدته. فقال السائل: كيف رأيته؟ فقال: لم تره الأبصار بتحديد الأعيان ولكن رؤية القلوب بتحقيق الإيقان. ثم قال: وإنه تعالى يرى في الآخرة كما أخبر في كتابه، وذكره رسوله ﷺ، هذا قولنا، وقول أئمتنا، دون الجهال من أهل الغباوة فينا». ا هـ. وإنما يعني ابن خفيف العلماء منهم الذين على جادة أهل السنة، ومن عناهم ابن جرير، الذين وصفوا بالجهل والغباوة.

(١) نسب ابن حزم في الفصل ٣/ ٢ـ ٣ القول بأن الله يرى في الدنيا والآخرة إلى المجسمة، ونسب إلى المعتزلة وجهم وبعض السلف ـ ممن لم يبلغه الخبر ـ نفي الرؤية في الدنيا والآخرة، وينسب إلى جمهور أهل السنة والمرجئة وضرار ابن عمرو من المعتزلة إلى أن الله لا يرى في الدنيا، ويرى في الآخرة على خلاف بينهم في وسيلة الرؤية.

ولا شك أن تفصيل الإمام ابن جرير ها هنا أدق وأشمل وأولى بالتحرير من ذلك وإن كان له اعتبار.

نَفْسِه بقوله: ﴿لا تُدرِكه الأَبصار وهو يُدرك الأَبصار﴾[1].

فهذه جُملة أَقَاويلهم.

مناقشة نفاة الرؤية وشبههم

٥٠ ـ واعْتَلَّ الذين نَفوا الرُّؤية عنه بأَنْ قالوا: إنَّ كُلَّ مَنْ رأَى شَيْئاً فلنْ يَخلوَ في حَالِ رُؤيَتِهِ إِيَّاه مِنْ أَنْ يَكون يَراه مُبَايناً لبصَرِهِ أَو مُلاصِقاً.

قالوا: وغيرُ جَائزٍ أَنْ يرَى الرَّائي، ويُبصر المُبصرُ ما لاصَق بَصَرَه؛ لأَنَّ ذلك لو كان جائزاً لوجَبَ أَنْ يَرى الرَّائي عَينَ نَفْسِه.

فلَّما كان ذلك غيرَ جَائزٍ في الدُّنيا، كان كذلك غيرَ جَائزٍ في الآخرةِ، لأَنَّ ذلك إنْ جَازَ في الآخرةِ وهو غَيرُ جَائِزٍ في الدُّنيا جازَ أَن يَرى بِسَمْعِه في الآخِرةِ ويسمع ببصَرِه، فإِذا كان ذلك في الدُّنيا

---

(١) وقد ذكر هذا القول في تفسير قوله تعالى من سورة الأَنعام: ﴿لا تدركه الأَبصار وهو يدرك الأَبصار وهو اللطيف الخبير﴾. فصدره بقول أَهل السنة والجماعة، ودلائله من أَن معنى الإدراك غير معنى الرؤية، لأَن من معاني الإدراك الإحاطة، ولأَن قوم موسى عليه السلام قالوا له لما رأوا قوم فرعون وراءهم: ﴿فلما تراءا الجمعان قال أَصحاب موسى إنا لمدركون﴾ أي لمحاطٌ بنا.. فأَجابهم: ﴿قال كلا إن معي ربي سيهدين﴾ فلم ينف الرؤية حيث رأى كلا الجمعين بعضهم بعضاً، ولكن نفى الإدراك، فدل على الفرق بينهما، فلا مستمسك لنفاة الرؤية بهذه الآية على نفيها. والمؤمنون المثبتون للرؤية يقولون برؤية الله بالأَبصار يوم القيامة، ولا يقولون إنهم يدركونه بها. فالشمس والنجوم ترى بالأَبصار، ولكن لا يحاط بها ولا تدرك، هذا في المخلوق، فكيف بالخالق سبحانه وتعالى؟ وانظر بسط القول في التفسير ٧/ ١٩٩ ـ ٢٠١.

مُحالاً، وكان ذلك غيرُ جَائِزٍ كان كذلك رُؤيَةُ البَصرِ مالاصَقه في الآخِرةِ مُحالاًكما كان في الدُّنيا مُحالاً.

قالوا: وإذَا فَسد ذلك لَمْ يبق إلاَّ أَنْ يُقال: إنَّ العَبد في الآخرةِ يرَى ربَّه مُبايناً بِبصَره؛ إذْ كَانتْ الأَبصَارُ في الدُّنيا لا تَرى إلاَّ ما بَايَنها، فكذلك الوَاجِبُ في الآخِرةِ مِثلُها في الدُّنيا لا ترى إلاَّ ما باينها؛ وجبَ أَنْ يكونَ العَبدُ إذا رَآه في الآخِرة مُبايناً بِبَصره أَنْ يكونَ بَينَه وبينَه فَضَاءٌ.

وإذا كان ذلك كذلك كان مَعْلوماً أَنَّ ذلك الفضاءُ لو كان الصَّانعُ فيه كان أَعظَم مِمَّا مَرَّ به، وليس هو فيه. قالوا: وفي وُجوبِ ذلك كذلك وُجوبُ حَدٍّ له.

والقَوْلُ بأَنَّه يُحدُّ لو تُوهم بأَكثرَ مِنْ ذلك الحَدِّ كان أَعظم مِمَّا هو به. قالوا: وذلك صفةٌ لله عزَّ وجلَّ باللُّطْفِ والصِغَرِ، وإيجابِ الحُدودِ له، وذلك عندهم خُروجٌ مِنْ الإسلام.

قالوا وبعدُ: بعضُ مَنْ يُخالِفنا مِنْ أَهلِ هذه المَقَالاتِ يَنْفُون الحُدودَ عنه ويُوافِقُونَنا على ذلك[1].

---

(١) يشيرون إلى الأشاعرة القائلين بأن الله تعالى يرى لا في جهة. فأثبتوا أصل الرؤية، ونفوا أن يرى في جهة لأنه سبحانه لا تحده الجهات! ولذا كان قول أهل السنة هو الصحيح بأنه يرى في جهة العلو التي هو متصف بها، وهي من صفات ذاته سبحانه وتعالى: ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾ المستوي على عرشه، =

قالوا: وفي نَفْيهم ذلك عنه ـ مع إجَازَتِهم الرُّؤيةَ عليه ـ نَقْضٌ مِنْهم لِقَوْلِهم: إذا أَثْبَتوه مَرئياً على المُبايَنةِ التي وصَفنا، نَقَضُوا قَوْلَهم بذلك أَنَّه غيرُ مَحدُودٍ.

وفي قَوْلِهم: إنَّه غيرُ مَحدُود نَقْضٌ مِنْهم لقولِهم: إنَّه يُرى؛ لأَنَّه إذَا كان مَرئيًّا لَمْ يَكنُ مرئيًّا إلاَّ على المُبايَنةِ التي وصفْنا، وذلك إيجَابُ حَدٍّ لله تعالى ذكره.

قالوا: فكُلُّ قَوْلٍ مِنْ ذلك نَاقِضٌ لِصاحِبِه، ولنْ يَسلَم مُخالِفُنا مِنْ المُنَاقَضةِ[1].

قالوا: وفي تَناقُضِ القَوْلين الدِّلالةُ الوَاضِحةُ على فَسادِ قَوْلِ مُخالِفنا القائلِ: برؤيةِ الصَّانِعِ، وصِحَّةِ قَوْلِنا[2].

= الذي أحاط بكل شيء علماً.

(١) هذا الإيراد من نفاة الرؤية مبنـاه على مذهبهم في عموم صفات الله سبحانه، إذ توهموا أن رؤية الخالق مثل رؤية المخلوق، كما لم يتصوروا متصفاً بالصفات: السمع والبصر والكلام والنزول إلاَّ المخلوق الذي اتصف بها بجارحة بها يسمع ويبصر ويتكلم.
وضاقت عقولهم وقلوبهم عن نفي المشابهة والمماثلة بين صفاتهم وصفات خالقهم الذي نفى عنه ذلك بقوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ وأعقبها مباشرة بإثبات سمعه وبصره: ﴿وهو السميع البصير﴾.

(٢) إلـى هنا تنتهـي المخطوطة وهو خـرم في آخرهـــا يُقدر بنحـو ست ورقات. وللأسف جاء خرمها بإيراد شبهة نفاة الرؤية دون الجواب عليها، ولكن ولله الحمد وجدت من كلام ابن جرير رحمه الله ما يدفع به هذه الشبهة في تفسيره عند آية الأنعام: ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾ =

= فقال عند آخر تفسيرها بعد ذكره لمجمل شبهتهم ٧/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣:

«والصواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأَخبار عن رسول الله ﷺ أَنه قال: «سترون ربكم يوم القيامة كماترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس ليس دونها سحاب»، فالمؤمنون يرونه، والكافرون يومئذ محجوبون، كما قال جل ثناؤه: ﴿كلا إِنهم عن ربهم يومئذٍ لمحجوبون﴾.

فأَما ما اعتل به منكرو رؤية الله يوم القيامة بالأَبصار، لما كانت لا ترى إِلَّا ما باينها، وكان بينها وبينه فضاء، وفرجة، وكان ذلك عندهم غير جائز أَن تكون رؤية الله بالأَبصار كذلك؛ لأَن في ذلك إِثبات حدٍّ له ونهاية، فبطل عندهم لذلك جواز الرؤية عليه.

وأَنه يُقال لهم: هل علمتم موصوفاً بالتدبير سوى صانعكم إِلَّا مُماسًّا لكم أَو مبايناً؟

فإِن زعموا أَنهم يعلمون ذلك كُلفوا تبيُّنه، ولا سبيل إِلى ذلك.

وإِن قالوا: لا نعلم ذلك. قيل لهم: أَو ليس قد علمتموه لا مماساً لكم ولا مبايناً، وهو موصوف بالتدبير والعقل، ولم يجب عندكم إِذ كنتم لم تعلموا موصوفاً بالتدبير والفعل غيره إِلَّا مماساً لكم أَو مبايناً أَن يكون مستحيلاً العلم به وهو موصوف بالتدبير والفعل لا مماس ولا مباين.

فإِن قالوا: ذلك كذلك. قيل لهم: فما تنكرون أَن تكون الأَبصار

=

= كذلك لا ترى إلاَّ ما باينها، وكانت بينه وبينها فرجة قد تراه وهو غير مباين لها ولا فرجة بينها وبينه ولا فضاء كمالا تعلم القلوب موصوفاً بالتدبير إلاَّ مماساً لها أو مبايناً، وقد علمته عندكم لا كذلك، وهل بينكم وبين من أنكر أن يكون موصوفاً بالتدبير والفعل معلوماً إلاَّ مماساً للعالم به أو مبايناً، وأجاز أن يكون موصوفاً برؤية الأبصار لا مماساً لها ولا مبايناً فرق.

ثم يُسألون الفرق بين ذلك؟ فلن يقولوا في شيء من ذلك قولاً إلاَّ ألزموا في الآخر مثله.

وكذلك يُسألون فيما اعتلوا به في ذلك أن من شأن الأبصار إدراك الألوان، كما أن من شأن الأسماع إدراك الأصوات، ومن شأن المتنسم درك الأعراف، فمن الوجه الذي فسد أن يقتضي السمع لغير درك الأصوات، فسد أن تقتضي الأبصار لغير درك الألوان.

فيُقال لهم: ألستم لم تعلموا فيما شاهدتم وعاينتم موصوفاً بالتدبير والفعل إلاَّ ذا لون، وقد علمتموه موصوفاً بالتدبير لا ذا لون.

فإن قالوا: نعم، لا يجدون من الإقرار بذلك بداً، إلاَّ أن يكذبوا فيزعموا أنهم قد رأوا وعاينوا موصوفاً بالتدبير والعقل غير ذي لون. فيكلفون بيان ذلك، ولا سبيل إليه.

فيُقال لهم، فإذا كان ذلك كذلك، فما أنكرتم أن تكون الأبصار فيما شاهدتم وعاينتم لم تجدوها تدرك إلاَّ الألوان، كما لم تجدوا أنفسكم تعلم موصوفاً بالتدبير إلاَّ ذا لون. وقد وجدتموها =

= علمته موصوفاً بالتدبير غير ذي لون...
ثم يسألون الفرق بين ذلك؟ فلن يقولوا في أحدهما شيئاً، إلاَّ ألزموا في الآخر مثله.
ولأهل هذه المقالة تلبيسات كرهنا ذكرها وإطالة الكتاب بها وبالجواب عنها، إذ لم يكن قصدنا في كتابنا هذا قصد الكشف عن تمويهاتهم؛ بل قصدنا فيه البيان عن تأويل آي الفرقان.
ولكن ذكرنا القدر الذي ذكرنا ليعلم الناظر في كتابنا هذا أنهم لايرجعون من قولهم إلاَّ إلى ما لبس عليهم الشيطان مما يسهل على أهل الحق البيان عن فساده، وأنهم لا يرجعون في قولهم إلى آية من التنزيل محكمة، ولا رواية عن رسول الله ﷺ صحيحة ولا سقيمة.
فهم في الظلمات يتخبطون، وفي العمياء يترددون. نعوذ بالله من الحيرة والضلالة» اهـ.
نعم نعوذ بالله من الحيرة والضلالة ومن طريق أهل الغواية، ونسأله سلوك محجته المستقيمة وسبيله القيوم. وأن يمنحنا الفقه في دينه ومعرفته حق المعرفة، وفهما وعلماً سديداً به وبكتابه وبسنة نبيه وخليله محمد صلى الله عليه وآله وسلم، اللهم آمين.
وانظر كشف هذه الشبهة منهم: اللمع للأشعري ١١٠ ـ ١١٥ والإبانة عن أصول الديانة له ص٦٥ ـ ٨٤ في مناقشة نفاة الرؤية.
وأيضاً ارجع إلى فتح الباري ١٥/ ٤٣٥، وشرح النووي على مسلم ٣/ ١٥ وما بعدها. وفي الحقيقة في كلام ابن جرير السابق كفاية لمن تفهمه! والحمد لله.